



كتابات اجتماعية  
وسياسية

د. حازم البلاوي

دار المعرفة



**فِي الْحَرَيْةِ  
وَالْمُسَاوَةِ**

الطبعة الاولى  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

جامعة حقوق الطبيع محفوظة

دارالشروق

الفاكس: ٠٩٦٣ ٢٧٤٨٥٣٦٦٦ - ٠٩٦٣ ٢٧٤٨٥٣٦٦٧ - ٠٩٦٣ ٢٧٤٨٥٣٦٦٨ - ٠٩٦٣ ٢٧٤٨٥٣٦٦٩  
العنوان: شارع جميرا ١٢٦، برج ٢٢، طابق ٢٢، مبنى شوك، لندن، إنجلترا، WC1R 3LB  
الfax: 0963 274853666 - 0963 274853667 - 0963 274853668 - 0963 274853669  
العنوان: شوك، ١٢٦ جميرا، طابق ٢٢، برج ٢٢، مبنى شوك، لندن، إنجلترا، WC1R 3LB  
العنوان: 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, U.K. TEL: 081 274 934, TELEX: SHOK 257795

**د. حازم الـبـلاوم**

**فـي الـحـرـيـة  
وـالـمـسـاـواـة**

**دار الشروق**



## تقديم

رغم ما يعانيه استاذ الجامعة في بلادنا من احباط في جوانب عديدة من حياته اليومية والعلمية ، فإنه يتمتع في نفس الوقت بميزة قد يحسده عليها غيره من الكتاب . وهذه الميزة هي أن له جمهورا مضمونا من القراء ، وهؤلاء هم طلابه . وقد أدت ظروف معروفة - لا محل لترديدها هنا - إلى ربط هؤلاء الطلبة بكتاب أو كتب استاذهم ، على نحو لا يعرفه غيره من الكتاب . ولكن هذه الميزة نفسها لم تثبت ان انقلبت الى عباء نفسى شديد على نفس الاستاذ . فالطالب / القارئ وقد أصبح مستأنسا وربما مستسلما لكتابات الاستاذ / الكاتب ، قد أزال الكثير من الاثارة والمتعة في حوار الكاتب / القارئ . كذلك فان اضطرار الاستاذ الكتابه الى طلبه في موضوعات علمية محددة ، قد فرضت عليه تخصصا ضيقا من ناحية واسلوبها خاصا من ناحية أخرى . ولذلك فان الكتابه للجمهور الربح عبر الصحف والمجلات السيارة كانت دائما منفذها محيا للنفس عند عدد من اساتذه الجامعات .

وقد اتيحت لي خلال السنوات الخمس عشر الاخيرة الكتابة في الصحف من حين لآخر في قضايا سياسية واقتصادية . ويضم هذا المؤلف مجموعة من

الدراسات والمقالات والتي نشرت أو قصد أن تنشر - ولم تنشر - في الصحافة المصرية والعربية . واذ أعيد نشرها هنا ، فاني أضيف إلى بعضها أجزاء لم يمكن نشرها في ذلك الوقت - لضيق المكان أو لغير ذلك من الاسباب . واذا كانت أنشر في هذا المؤلف الدراسات أو الاجزاء التي لم يكن نشرها في حينه ، فليس معنى ذلك انه يتضمن كل ما سبق أن ارسلته للدور الصحفى ولم يكن نشره . فالحقيقة اننى لا احتفظ بأرشيف دقيق لأصول الدراسات المرسلة للدور الصحافى ، وفي معظم الاحوال كنت أفقد الاصل بمجرد ارسال المقال الى الجريدة .

وقد وجدت ان عددا من هذه الدراسات والمقالات المنشورة وغير المنشورة تمثل وحدة فكرية متكاملة في بعض من القضايا السياسية والاقتصادية بما يستحق التشرىف مؤلف واحد . وووجدت ترجيحا من دار الشروق لنشرها ومن ثم فقد كان من الصعب التخلى عن هذه الفرصة .

اما وقد سردت ظروف ظهور هذا المؤلف ، فاني بحاجة الان الى مناقشة من الناحية من الموضوعية .

موضوع الكتاب - كما سبق الاشارة - هو قضايا سياسية واقتصادية معاصرة ، حفزت الكاتب الى الكتابة في الجرائد اليومية . ولذلك فان أهم ما يجمع بين المقالات الواردة بين دفتى هذا المؤلف هو أنها تتعرض لقضايا معاصرة . كانت كذلك عند كتابتها ولا زالت بنفس الدرجة الآن عند تجميعها في مؤلف واحد . أما الأمر الثاني الذي يجمع بين هذه المقالات - وأيا كان موضوعها أو عنوانها - فهو مصر . فقد كانت مصر دائما في ذهن الكاتب عند مناقشة أي موضوع وكل اقتراح .

وإذ اخترت عنواناً لهذه المجموعة «في الحرية والمساواه» - وهو أحد موضوعات المؤلف - فإن ذلك يرجع إلى اعتقادى بأن هذا موضوع بالغ الخطورة في اللحظة التاريخية التي تمر بها بلادنا الآن ، وهى في فترة البحث عن هويتها السياسية . وقد كان موضوع الحرية والمساواه هاجساً للفكر الانساني منذ الثورات العالمية الكبرى - الفرنسية والروسية بوجه خاص - ولكنه لازال جوهرياً ومعاصراً حتى هذه اللحظة . وقد كانت كتابات توكييفيل « De Tocqueville » رائدة في هذا المجال منذ أكثر من قرن ونصف وهو هو ريمون أرون « Raymond Aron » في فرنسا يتوج حياته الفكرية بحواره « شاهد على العصر » وهو يتحدث في نفس الموضوع وربما بنفس العبارات . كذلك فإن اختيار هذا العنوان « السياسي » ، يتضمن في الواقع تعبيراً عن أهمية « السياسة » أو « السلطة » في الحياة الحديثة . وهو أمر لا يخلو من دلالة ، خاصة إذا كان الكاتب بالمهنة اقتصادياً .

والحق أن قضية « السياسة » و « الاقتصاد » قد احتلت في الفكر الحديث أهمية كبرى وخاصة في ضوء الكتابات الماركسية أو المتأثرة بالملذهب الماركسي - والتي تعلن أهمية العامل الاقتصادي . وليس هنا محل للجدل في مدى أولوية أو أهمية العامل الاقتصادي أو السياسي في التأثير على تطور المجتمعات . وللتبسيط - ورغم كل مخاذير التبسيط - فإن موقف الكاتب هو أن « الاقتصاد » يطرح المشاكل والخيارات ، وأن « السياسة » تحيّمها . وبطبيعة الاحوال ، فإن هذا تبسيط للأمور قد يعني من الأشياء أكثر مما يظهر . ولكنه على أي حال يوجز نظرة الكاتب في هذه القضية الأساسية .

وقد جمعت الدراسات المتقدمة في خمسة فصول هي على التالى :

العلاقات الدولية . الاقتصاد العالمي ، الحكم ، الاقتصاد المصري ، العلاقات العربية . ورغم ما قد يبدو من تعدد في الموضوعات فإن هناك وحدة فكرية متصلة بين مختلف هذه الموضوعات .

وليس من السهل استخلاص ما يعتبر من الخطوط الأساسية وراء تفكير الكاتب . فالعادة أن تفصيلات الكاتب – أي كاتب – تبقى ضمنية غير معلنة بل وأحيانا تكون غير واعية .

ومع صعوبة المحاولة فإني سوف أحاول أن استشف ما اعتقد أنه يمثل مركبات أساسية وراء ذهن الكاتب فيما تناوله من موضوعات . أما ما خفي وراء الأدوات فأمره عند غير الكاتب .

ولعل أول هذه المركبات هو « الواقعية » . وهنا أجده الكاتب قد تأثر بتكوينه المهني كاقتصادي . فالاقتصاد كعلم يبحث في الموارد « المحدودة » ، ومن ثم فإن الاقتصادي لا يبحث عن « المرغوب فيه » بقدر ما يبحث عن « الممكن » وعن تكلفته . فلا شيء بلا ثمن . الاقتصادي مختلف هنا عن الفيلسوف أو الأخلاق الذي يهتم « بالغيات » أكثر من اهتمامه « بالوسائل » . ويمكن استخلاص هذه الواقعية من خلال الكتابات المتقدمة سواء في الاعتراف بضعف الدول النامية والقيود الواردة عليها ، أو بتكرار وتعدد لفظ « الفاعلية » و « الكفاءة » في مختلف المقالات أو في ادراك نسبية الحلول واستبعاد فكرة الشر الخالص والخير المطلق .

وربما يكون ثاني هذه المركبات هو الافتتان بقضية « الحرية » . والحرية هنا هي « الحرية الفردية » وليس أي مفاهيم أخرى للحرية تنتهي بالعنف على « حقوق الإنسان » من حيث هو إنسان . فالأساس عندي هو حرية الفرد بمعنى

الاعتراف له بحقوق اساسية لا يمكن المساس بها تحت أي دعوى اخرى برافقه . والافتتان بالحرية بهذا المعنى قد يكون اتجاهها مثاليًا يتعارض مع ما أشرت اليه من واقعية ، ولكنها ايضا دعوة لا تخلو من واقعية . فالفرد ليس كيانا ميتا فيزيقيا بعد بخلال الاعمال ويزعم العمل من أجل المصلحة العامة ويشهد من أجل الاجيال ، وانما هو واقع محدود الطموح قليل الادعاء أناني في الغالب . ومع ذلك فان كل جلال الاعمال انما خرجت على أيدي هؤلاء الافراد الذين يعملون في حرية واستقلال . ويفتقر هذا الافتتان بالحرية الفردية ليس فقط من خلال مناقشة قضيابا الحرية والمساواة وانما من التخوف الدائم من سطوة المؤسسات والمنظمات والتي يختفي فيها الانسان الواقعى لنقف امام أجهزة غير انسانية نسب اليها حكمه غير موجودة وعلما غير قائم وكفاءة مفقودة . وهذا لا يحول دون الاعتراف بضرورة المؤسسات والمنظمات في كثير من الاحوال ، ولكن الخطر كل الخطر هو في اتجاه هذه المؤسسات الى الشمولية من ناحية والتزلل من ناحية أخرى . ولذلك فاذا كان التنظيم ضروريًا فان التعهد امر لازم بنفس القدر لکبح جاج الاتجاهات الشمولية وعدم الكفاءة .

وأخيرا وربما ايضا استمراً على نهج الواقعية هناك ادراك للترابط والاندماج في الاقتصادي العالمي بكل ما يفزze من تطورات ، وضرورة متابعة العصر والافتتاح عليه . ومن المصادفات أن لفظ «الافتتاح» ولم يكن متداولا ، قد استخدم - ربما لأول مرة في السياسة المصرية - في احدى المقالات في وقت سابق على ما عرف بعد ذلك باسم الافتتاح وان كان في معنى مختلف . ولعل من أهم مظاهر العصر هو قيام ثورة المعلومات وتأثيرها على مختلف نواحي الحياة المعاصرة . وقد تأثرت كتابات الكاتب بهذه الظاهرة منذ وقت مبكر وحظيت بمكان خاص في تفكيره .

وبعد ... هل هذا يكفي لاستخلاص اهم الخطوط الرئيسية وراء فكر الكاتب في هذه المقالات ؟ الاجابة : بالقطع لا . فهناك بالضرورة أمور أخرى قد يراها القارئ ولا يدركها الكاتب ، ولا بأس من أن ترك لتقديره . فهو في نهاية الأمر المخاطب بهذه المقالات .

وأخير .. فان كلمة انصاف تقتضي الاشارة الى عدد من الافراد ما كانت تظهر هذه الصفحات لولا مساعدتهم . ومن ثم فان كلمة شكر لابد وأن تقال . هناك أولا الاستاذ أحمد بهاء الدين والذي أصبح صديقا عزيزا - وكنت لا اعرفه وارسل مقالات الاهرام باسمه فينشرها .. وكذلك المرحوم الدكتور جمال العطيفي الذي كنت اعرفه .. وهناك ايضا الاستاذ صلاح منتصر . كذلك لابد من كلمة شكر الى السيدة نجاح محمد والتي عملت سكرتيره لفترة من الزمن واليها يرجع الفضل في الاحتفاظ بأصول الدراسات المنشورة وغير المنشورة والتي كان يمكن أن تجد مصير الكثير من دراسات سابقة ارسلت الى الصحف ولم تنشر وضاعت اصولها . وانه لا أنسى الاستاذين محمد وابراهيم المعلم اللذين قبلما مشكورين نشر هذه الدراسات ضمن مطبوعات دار الشروق .

والله ولي التوفيق ..

حازم البلاوى  
القاهرة - مصر الجديدة

نوفمبر ١٩٨٤

# ١ في العلاقات الدولية



## أفكار سائدة تحتاج إلى معانٍ جديدة\*

- الاستقلال
- السيادة الوطنية
- المعلومات السرية

ليس الفكر بتزوير الآراء السائدة وتبير المواقف التخلدة ولكن باعمال العقل ، بدرجة من الجرأة والخيال وسعة الصدر ولا يأس من بعض الخطأ ، فان ذلك هو أقل ثمن ندفعه لكي نصل الى الحقيقة .

من الالفاظ والأفكار السياسية التي تعيش معنا يومياً فكرة (الاستعمار) ولعلها يسبب ذلك لا تعب عن أمور واضحة دائماً كما أنها قد تكون مذلة في بعض الأحيان . فالغالب أن تذكر هذه الكلمة وهي تشير الى ما يصاحب علاقات الدول المتقدمة للدول الصغيرة من علاقات استغلال بوجه خاص استغلال اقتصادي ، وي يكن وراء هذا التصور الضمني شكل العلاقات الدولية

---

(\*) نشر بميرية الأهرام بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢ :

في القرن التاسع عشر . وحيث كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم هي إنجلترا : الدولة الصناعية البحرية الكبرى . وقد تشكلت العلاقات الدولية في ذلك الوقت على النحو الذي يخدم مصالح إنجلترا ونشأ نمط معين للتبادل التجاري تقدم فيه المناطق المختلفة المواد الأولية لتصنع في إنجلترا ، وغيرها من الدول الصناعية ، وتعود بعض السلع المصنعة للتصريف في أسواق هذه المناطق المختلفة . وهكذا نشأ النمط التقليدي للتبادل التجاري : مواد أولية - سلع مصنعة . وقامت المناطق المختلفة بدور جوهري في العلاقات الدولية ، فهي مصدر المواد الأولية وهي سوق - محدودة - لتصريف السلع المصنعة .

وهذه ما زالت بصفه عامة فكرتنا الضمنية عن الاستعمار . ولم تزل نستخدم نفس الاصطلاح في العصر الحديث للإشارة إلى هذه المفاهيم .

لعل أول ملاحظة تستوقف النصر هي أن نمط التبادل التجاري للقرن التاسع عشر لم يعد قائماً بنفس الدرجة . فعلينا حين أن نمط التبادل مواد أولية - سلع مصنوعة كان يمثل جوهر العلاقات التجارية في الماضي ، فإن أكثر من ثلثي التجارة العالمية الآن تم فيها بين الدول الصناعية الكبرى بوجه خاص وبين أنواع مختلفة من السلع المصنعة . وحتى إذا نظرنا إلى الجزء الباقى والذى لا زال يمثل النمط التقليدى نجد أنه يغلب عليه سلعة معينة هي البترول - الذى يوجد بكميات ضخمة في الدول المختلفة . ولعله بغير ذلك كان من الممكن أن تنخفض حصة الدول النامية في التجارة العالمية بشكل كبير . ويرجع هذا التطور إلى عدة اعتبارات ظهرت في العالم في القرن العشرين . فالدول الصناعية الكبرى أصبحت تمثل في قارات أو ما يقرب من القارات ومن ثم أصبحت تتمتع بوفرة تكاد تكون كاملة في معظم الموارد : الولايات المتحدة الأمريكية .

الاتحاد السوفيتي . حتى أوروبا بدأت تتجه نحو التكامل الاقتصادي وبحيث تظاهر كفارة اقتصادية . ونفس الظاهرة تلمحها في القوى الاقتصادية الصاعدة : الصين ، الهند ، البرازيل . أما نمط انجلترا الدولة الصغيرة الصناعية فلا يبدو أنه قابل للتكرار الآن . أضف إلى ذلك أن التطور التكنولوجي قد خفف إلى حد بعيد من ضرورة الاعتماد على بعض المصادر للمواد الأولية نتيجة ظروفها المناخية أو الجرافية . فالصناعات الكيماوية وما حققته من تقدم قد خفف من الاعتماد على القطن والصوف والمطاط الطبيعي لتحول محله المركبات الكيماوية ولذلك فإنه ربما باستثناء البترول والبوريانيوم لم تعد حاجة الدول الصناعية المقيدة إلى الدول النامية كبيرة للحصول على المواد الأولية .

وهكذا يبدو أن الخطر الذي ت تعرض له الدول النامية يمكن في تجاهل الدول المتقدمة للعالم الثالث في الدرجة الأولى والاستغلال في الدرجة الثانية فقط . فالعالم المتقدم يتوجه لمزيد من الاكتفاء وهو يحقق مزايا كبيرة متبادلة من الترابط الاقتصادي والحضاري فيما بينه . وما يهدد العالم الثالث الآن هو أن يسقط كلية من العلاقات الدولية ، على الأقل من علاقات العالم المتقدم . هنا ستكون فرص التقدم واللحاق بالدول المتقدمة غالبة الثمن .

### السيادة الوطنية :

أنظر أيضاً إلى فكرة أخرى لا تقل شيوعاً وهي الاستقلال والسيادة الوطنية . وقد ظهرت السيادة والاستقلال تعبيراً عن جوهر العلاقات الدولية في الماضي . والسيادة بهذا المعنى تفترض أمرين : من ناحية أن العلاقات الدولية تم بشكل عام بين متساوين ، ومن ناحية أخرى أن نشاط الدولة الأساسية ينحصر داخل حدودها وأن العلاقات الدولية ليست سوى علاقات ذات تأثير عارض على

حياتها . أما الآن فان أيًا من الامرين لا يسود بل أننا نعيش عصر لا تتحقق فيه أية مساواة بين الدول من ناحية وتزايد أهمية التأثيرات الخارجية على حياة الدول الداخلية من ناحية أخرى . فالدول أبعد ما تكون عن المساواة وإنما هناك تدرج هرمي لعلاقات القوة والسيطرة . ولا يغير من الأمر شيئاً أن نعيش في ظل توازن قوتين أو توازن قائم على تعدد الأقطاب . فالحقيقة أن العلاقات الدولية قائمة على توازن سيطرة وتدريج وليس على توازن وتعادل . وبالمثل فان العالم يتوجه أكثر فأكثر إلى وحدة عضوية تتدخل فيها العلاقات الدولية بشكل مؤثر . فبصرف النظر عن وحدة العالم من حيث الاتصال المادي والمعنوي ، فإن الارتباط الاقتصادي بين الدول يجعل كلا منها مجرد حلقة في نظام معقد ومتشاركة . ومن ثم يجعل كلا منها معرضاً بدرجه أكبر لآية تقلبات في الحياة الدولية . ولذلك تقبل المجلة والمانيا وفرنسا واليابان وغيرها تضحيات كبيرة من أجل حماية الدولار وحماية استقرار نظام النقد الدولي . وليس في هذا - في نظر هذه الدول - ما يتعارض مع استقلالها ، أو قل أنها بدأت تتطور لتحل مفهوماً جديداً من «الزرابط» و «التعاون» بدلاً من السيادة والاستقلال .

### المعلومات :

وميدان ثالث أيضاً نجد فيه بعض الأفكار القديمة التي تحكم أوضاعاً جديدة مختلفة . فنحن نعيش منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ في جو ونفسية الحرب ، وقد أثر ذلك على كثير من سلوكنا . ولعل ليس أقلها خطورة ما يتعلق بالمعلومات والسرية . فالسائل قد يها هو أن حبس المعلومات عن العدو يحرمه من الافادة منها ومن ثم لا ترتد آثارها إلى صدورنا . ولكن العصر الحديث وهو يحقق عصر المعلومات ، جعل الضرر الحقيق من سرية وحبس المعلومات أحاطر على الدولة

أحياناً مما لو وقعت هذه المعلومات في يد العدو . فالعصر الحديث يتميز بأمررين هامين ، الامر الاول هو ثورة المعلومات ، يعنى أنه بقدر ما يتوافر من معلومات يقدر ما يمكن تحقّق نتائج أفضل . فالمعلومات في القرن العشرين كالطاقة في القرن التاسع عشر ، والدولة التي تحروم نفسها من تداول المعلومات كالدولة التي لا تستخدم موارد الطاقة المتاحة لها . والامر الثاني أنه لم تعد حماية سرية المعلومات أمراً مستطاعاً أو قل أن نفقات صيانة هذه الأسرار بالغة بحيث أنه لا يمكن تحقّقها عملاً .

ولعل أهم وأحدث فروع المعرفة في العشرين سنة الأخيرة هو علم السيبراناطيقا وهو علم المعلومات ، ويقال أن واضح هذا العلم العالم الامريكي ويز وكأن يعمل أثناء الحرب في ابحاث لتطوير مدفع معين لأحد أسلحة الجيش الامريكي وتوقف عند مشكلة معينة . وبعد الحرب تبين أن نفس الموضوع يبحث في سلاح آخر نفس الجيش الامريكي ، وأنه يبحث أيضاً في الجيش الالماني مع اختلافات المشاكل أدت إلى عدم التقدم .. وأيقن وقتها ويز أنه كان أفضل للجيش الامريكي أن ينشر ابحاثه العلمية بين الاسلحه المختلفة وأن ذلك كان أدعى لتقدم هذا الجيش . وعندما ما أخرج كتابه عن السيبراناطيقا في الآله والحيوان ١٩٤٨ كان أهم ما أشار إليه هو أن الآله والحيوان ، بل والانسان ، لا تخدو أن تكون أجهزة لارسال المعلومات واستخدامها والتصرف فيها . وهذه الثورة في المعلومات وما ارتبط بها من أجهزة (حواسيب الكترونية) ومن نظم منطقية (نظرية الالعاب ، البرامج الخطيّة وغير الخطية ، بحوث العمليات ...) - هذه الثورة الصناعية الجديدة مادتها الاولية هي المعلومات . وإذا كان نشر المعلومات بهذه الاهمية فإن نفقات السرية قد جاوزت كل حساب في العصر الحديث . فكيف يمكن للدولة حماية سرية في عالم الاقار

الصناعية ، والعلاقات الدولية المتعددة التي تظهر فيها اشكال الصادرات والواردات والتشابك الشديد بين الاف الاجهزه والادارات .. كيف يمكن في ظل ذلك حماية السرية . أم لعلنا نتساءل هل دائماً السرية ستار يحول دون العدو ومعرفة المعلومات ، أم على العكس حاجز بين الفرد والمواطن وبين معرفة الحقيقة . وليس معنى ذلك أننا ندعو لاذاعه خطط الدولة ونواياها فهذه ليست معلومات ولكنها أهداف وأولويات .. ولكن كيف نعيش القرن العشرين مثلاً وما يزال أى باحث في دراسته الاقتصادية أو غيرها عندنا يواجه بهذا الحاجز ... «سرى»؟

## التغيرات الدولية الكبرى

### تحدث دون حرب\*

الدور الذي يجب أن يلعبه العرب في تشكيل سياسة أوروبا

كثر الحديث هذه الأيام عن التغيرات التي تلحق خريطة العالم وعما ينبغي أن تتخذه لمواجهة هذه التغيرات من استراتيجية خلاقة وملائمة ؛ هناك ظهور الصين الشعبي على المسرح العالمي ودخولها الأمم المتحدة (زيارة نيكسون المتوقعة للصين وما تطروى عليه من تعديل نظرية أمريكا لها) ؛ هناك افتتاحmania الغربية على الدول الاشتراكية والمغودة تدريجيا لاقامة علاقات طبيعية معها ؛ هناك التفكير الجاد لوضع علاقات طبيعية معها ؛ هناك التفكير الجاد لوضع معاهدة للامن الأوروبي ؛ هناك ظهور اليابان كقوة اقتصادية عالمية ؛ هناك انضمام الجبلتا ومعها الدول الاسكندنافية الى السوق الأوروبية المشتركة ؛ هناك تخفيض قيمة الدولار الأمريكي لأول مرة منذ ١٩٣٤ ومقدمات لتفكير جاد في اعادة تعديل نظام النقد الدولي ؛ هناك تأكيد للانفصال في الاستراتيجية واحتياكات بين

---

\* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٧٢.

الاتحاد السوفيتي والصين ؛ هناك حرب الهند وباقستان وبنزوج الهند كقوة سياسية احتمالية في الشرق الاقصى ( بتأييد صريح من الاتحاد السوفيتي وبرضاء ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية ) .

هذه وغيرها مظاهر التحول في خريطة العالم . وفي مثل هذه اللحظات التاريخية يجب أن تغير السياسات الاستراتيجية الاساسية . والواقع اننا نعيش فترة لا تختلف في طبيعتها عن لحظات ما بعد الحرب .. وليس من المبالغة القول بأننا حتى الان قريب كنا نعيش فترة مشاكل الحرب العالمية الثانية ، وأننا دخلنا هذه الأيام فقط فترة ما بعد الحرب . فحتى العصر النووي الذي نعيشه كانت التغيرات الكبرى تم عن طريق الحروب . فالمشاكل القائمة والمصالح المتعارضة متى وصلت الى درجة معينة من التناقض والتصادم تنتهي دائماً بالحرب . وهذه الحروب تمحض هذه المشاكل ولكنها بدورها تخلق مشاكل جديدة تظل عادة معلقة حتى تأتي حرب أخرى وهكذا . الحرب العالمية الثانية قد بدأت بالفعل عند توقيع معاهده فرساي ، وال الحرب العالمية الأولى بدورها لا يمكن فصلها عن التنافس الاستعماري وعن حرب ١٩٧٠ بين المانيا وفرنسا ، وهذه الاخيرة قد تجد بعض تفسيراتها في حروب نابليون وتجزاته لالمانيا .

### الربع النووي وتغيرات هامة

والجديد في العلاقات الدولية هو ضرورة حل المشاكل دون الالتجاء الى الحرب ، على الاقل الحرب الصريمة المكشوفة بين الدول الصناعية الكبرى ، فالربع النووي قد جعل هذه الحرب مستحيلة .

والتغيرات التي تم الآن على خريطة العالم من الاممية والخطورة بحيث قد

يمكن القول إنها ما كانت لتم - في غياب الرعب النووي - دون حرب عالمية جديدة . وعلى ذلك فتحن في لحظات خطيرة . وبقدر ذكائنا في فهم خطورة الموقف واتخاذ السياسة المناسبة بقدر نجاحنا لا جبال قادمة .

فقد كنا حتى الامس القريب نعيش في ظروف الحرب العالمية الثانية ، واليوم فقط مع التغيرات المتقدمة بدأنا نعيش فترة مابعد الحرب وذلك نتيجة للتطورات التي لحقت الوضع النسبي للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ونتيجة للتطورات التي لحقت أوروبا واليابان والصين .

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة الامريكية متفوقة اقتصاديا وعسكريا على دول العالم ، وتحللت أوروبا عن قيادتها السياسية للعالم حيث أضعفتها الحرب العالمية الاولى ثم أجهزت عليها الحرب الثانية . كذلك برع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب كقوة سياسية كبيرة ودينامية . وهكذا سيطر على مقدرات العالم قوى امريكا وروسيا ( ومن الغريب أن الفرنسي توكييل De Tocqueville قد تنبأ منذ أكثر من قرن من الزمان بأن العالم يتجه ليسسيطر عليه كل من امريكا وروسيا ) .

وقد أمكن للعالم أن يسير في ظل هاتين القوتين العظيمتين ، وأمكن إيجاد تسويات نهائية في معظم الأمور ، وبعض تسويات مؤقتة ومعلقة في أمور أخرى . وقد تمكן العالم من أن يعبر هذه الفترة بسلام معقول مع بعض التضحيات ( حرب كوريا ، سياسة حافة الحرب ، الازمات المتكررة في برلين .. الخ) . ففي أوروبا تم تقسيم للنفوذ الغربي والشرقي مع وجود المسألة الالمانية معلقة . وفي الشرق الاقصى اشتري روزفلت تدخل الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد اليابان مقابل بعض التنازلات في الصين ، ثم عندما أكشافت

الادارة الامريكية في عهد ترومان فداحة الخسارة القت الفنابل الذرية على اليابان حتى يتم استيلاء امريكي خالص عليها ولا تكرر قصة تقسيمmania . وبذلك اعتبر النفوذ الامريكي في اليابان عوضا عن خسارتها في الصين . وظلت بعض الامور معلقة في الشرق الاقصى : فيتنام ، كوريا وبصفة عامة المستعمرات السابقة لقوى ما قبل الحرب العالمية الثانية .

وأقيم نظام للامن العالمي (مجلس الامن وهيئه الامم) يعمل بموافقة الدولتين الكبيرتين وأقيم نظامان للنقد ، نظام الكلمة الشرقية يخضع للرقابة على الصرف ويظل فيه الاقتصاد السوفيتي متتفوقا ، ونظام عالمي للدول الأخرى خارج هذه الكلمة تقوم فيه الولايات المتحدة بدور البنك العالمي للتجارة الدولية .

### أوروبا واليابان والصين :

وهكذا عاش العالم حتى الامس القريب ظروف الحرب العالمية الثانية بما فرضته من حكم القوتين الكبيرتين . وقد تغيرت ظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية فعادت أوروبا اقتصاديا وسياسيا الى وضعها الطبيعي أو كادت ، وبالمثل عادت اليابان الى مكانها الاقتصادية السابقة ثم جاوزتها بمراحل . وفي نفس الوقت بدأت قوى التوفيق الصين تظهر وحققت معدلات طيبة جدا من النمو الاقتصادي بالإضافة الى الاستقرار السياسي الكبير الذي عرفته . وقد أضفي عليها ذلك بالنظر الى حجم سكانها ومواردها ووضعها في الشرق الاقصى دورا متزايدا .

وهذه الظروف الجديدة بدأت تحدث تغيرات واضحة في طبيعة العلاقات الدولية . والامر الجدير بالاعتبار هو أن هذه التغيرات تم الآن امام اعيننا

بالتدریج وبرونة كبيرة – رغم كل شيء – وهو ما كان يمكن أن يحدث في الماضي دون حروب . والذى نود أن نؤكد عليه هو أن التغيرات التي تحدث في خريطة العالم الان لا تقل اهمية وخطورة عن التغيرات التي لحقت العالم بعد الحرب العالمية الاولى أو الثانية . ولكن هذا الانتقال السلمى قد يخدعنا ويقلل من خطورتها ومن ثم فقد وجوب الحذر والانتباه .

وفي هذا العالم المتغير لا زالت هناك مشكلة كبرى لم تجد لها حل ، لأن الدول الكبرى لم تجد فيها من ناحية حافزا قويا على اتخاذ سياسة حاسمة في مواجهتها (بل البعض يرى أيضا أنها تسعد بابقائها دون حل ) ، ومن ناحية أخرى لأن أصحابها لم يقوموا بمجهد حقيقي حلها وفرضها على العالم ، وهذه هي مشكلة التخلف وقضية العالم الثالث .

ولنواجه الحقائق . فهذه القضية رغم خطورتها ، لا تلقى الا عدم الاعتراف من جانب العالم المتقدم أن لم تقل التواطؤ ، ولا تلقى من أصحابها حتى الان الا اصوات العالية دون جهد جاد وحقيقي (وقد نجحت الدول التي أخذت بسياسة جادة في هذا الميدان مثل الصين) .

والذى أود أن أؤكد عليه في هذا المقال هو أهمية عنصر التوقيت في اتخاذ القرارات الكبرى ، ففي هذه الفترة بالذات والتي لم تستقر فيها الصورة النهائية لعلاقات القوى الدولية ، يكون لرادارات الدول أكبر قدر من التأثير في هيكل العلاقات الدولية . وفي هذه الفترة تبدو أوروبا وكأنها تبحث لها عن دور في العلاقات العالمية . وقد تهيأت أوروبا لهذا الدور سواء من ناحية استعادة قوتها الاقتصادية أو من ناحية اعدادها السياسي . ولعل دخول انجلترا الى السوق المشتركة يعبر عن الخطوة الاخيرة في هذا الاعداد السياسي والاقتصادي .

## الافتتاح على أوروبا

ومن الممكن أن تلعب الدول الغربية على البحر الأبيض المتوسط دورا هائلا في تشكيل هذا الدور الأوروبي اذا ما قدرت الافتتاح على أوروبا - البحر المتوسط . ذلك أن هناك داخل أوروبا الموحدة أكثر من مركز للاستقطاب ، هناك فرنسا ودورها التقليدي في أوروبا وفي السوق المشتركة ، وهناكmania والإنجليزية وقوتها الاقتصادية الرهيبة وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية . وافتتاح الدول العربية على أوروبا قد يكون من شأنه تدعيم مركز فرنسا ومن ثم توجيه أوروبا المستقبل الى البحر المتوسط أكثر من الاطلسي . والموقف الآن قد يشبه ما ذكره أرنولد تويني عن روسيا في مرحلة معينة من تطورها حيث كان يتجادلها مركزان للاستقطاب ، بخاريا وسرقند بوجهها الآسيوي ، وموسكو بوجهها الأوروبي . ونتيجة لحروب تيمورلنك في الشرق ضعف وجه روسيا الآسيوي وتحقق السيطرة بوجهها الأوروبي . ولعل الظروف التاريخية تتكرر اليوم بالنسبة لاروبا ، فهناك اتجاه البحر المتوسط ونجد له لدى فرنسا وإيطاليا أساسا . وهناك اتجاه الاطلسي ونجد له لدى إنجلترا ودول الشمال . وقد تكون سياستنا الحالية نقطة تحول في اتجاه أوروبا كما كانت حروب تيمورلنك في اتجاه روسيا .

ولعل الاحداث الجارية تؤكد وجود هذا الاتجاه في أوروبا حيث أنها صوتت لأول مرة جماعا لمصلحة العرب أمام مجلس الامن تحت التأثير الفرنسي . فلماذا لا تكون سياستنا بطبيعتها تتجه لدعم مصالحتنا ومن يدري فقد يكون في ذلك مفتاح حل نزاعنا مع اسرائيل .

## سياسة الانفتاح على البحر الابيض المتوسط\*

إن صناعة المستقبل تتوقف على ما نتخذه في الحاضر من خطوات وإجراءات . والسياسة الحكيمة في الحاضر تتطلب المعرفة الذكية لا تجاهات التطور كما تتطلب سعة الخيال . والمنطقة التي نعيش فيها تمر بمرحلة هامة وخطيرة من تطورها وتقتضي دالما البحث والتطلع إلى آفاق جديدة . ونود في هذا المقال أن نوجه النظر إلى أهمية سياسة الانفتاح على البحر الابيض المتوسط .

### تاريخ حضاري لحوض البحر الابيض

كان حوض البحر الابيض المتوسط مهدًا لحضارات العالم وملتقى للأئذ والعطاء من عبقرية شعوب المنطقة ، وقد أفادت تلك الشعوب من هذا اللقاء المستمر كما أفادت الإنسانية جموعاً . قامت الحضارة المصرية القديمة في الجنوب الشرقي ثم حضارة فينيقيا في الشرق ، ثم الأغريق في الشمال الشرقي وقرطاجنة في الجنوب الغربي وروما في الشمال . وفي العصور الوسطى ازدهر الإسلام في

---

نشر في جريدة الاهرام بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٧٠

الأندلس وشمال أفريقيا . وأخيرا بدأ نهضة الأوربية على أكتاف المدن الإيطالية . وفي خلال ذلك كله سادت علاقات متفاوتة من الإخاء أو التنافس ، ولكن لم ينقطع الاتصال في أي لحظة ، فقد كان ذلك هو العالم القديم .

وإذا كان عصر النهضة قد بدأ في المدن الإيطالية ، إلا أنه تضمن في نفس الوقت بداية انتقال مركز الحضارة من البحر الأبيض المتوسط . فقامت الثورة الصناعية وازدهرت هولندا وإنجلترا على بحر الشمال وسيطرة الأخيرة ردحا من الزمان على التجارة والفنون . وتواتت التطورات وحوض البحر المتوسط بعيدا عن المشاركة الفعالة فيها . فبدأ مركز النقل يتقل إلى المحيبطات الكبرى ، ظهرت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على الأطلسي ، ونحن نكاد نعاصر الآن ازدهارا للحضارة الصناعية على المحيبطات الكبرى ، الأطلسي والمادي مع الاتحاد السوفيتي ثم الصين .

وذلك التراث الحضاري للبحر الأبيض المتوسط قد يبرر - إذا توافرت عناصر جديدة من أوضاع الحاضر واتجاهات المستقبل - التفكير بشكل جدي في اتخاذ سياسات افتتاح جديدة بين دول البحر الأبيض المتوسط .

### الحاجة إلى الوحدة الكبيرة

لعل أهم حقائق العصر الحاضر هو ظهور المجتمع الحديث وما نشأ عن التكنولوجيا الحديثة من ثورة في الانتاج وفي المواصلات . ومن أهم خصائص التكنولوجيا الحديثة حاجتها إلى وحدات اقتصادية كبيرة ، سواء بالنسبة للمشروعات أو الأسواق أو حتى بالنسبة إلى حجم الوحدات السياسية . فالوحدات الاقتصادية الصغيرة محكوم عليها بالخلاف عن الافادة من التكنولوجيا الحديثة .

والسبب في ذلك يرجع إلى أن عناصر التكنولوجيا الحديثة غير قابلة للانقسام . فلا يمكن الإفاده بها إلا بالنسبة لأحجام كبيرة وأحياناً كبيرة جداً . ويصدق ذلك على أنواع الطاقة الجديدة المستخدمة كما يصدق على أنواع الآلات والمصانع التي تتطلب للإفاده منها على نحو اقتصادي وجود أحجام كبيرة . ويفسر ذلك بوجه خاص في البحث العلمي الذي يعتبر المركب الأساسي للنموا في ظل المجتمعات الحديثة . فالباحث العلمي باعتباره صناعة متقدمة يحتاج إلى أحجام كبيرة .

وفي ضوء منطق الوحدات الكبيرة نستطيع أن نفسر ظهور ونمو القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبداية ظهور الصين ، كما نستطيع أن نفهم المنطق وراء انشاء السوق الأوربية المشتركة . كذلك فإن ثورة الانتاج والمواصلات كانت وراء الأهمية المتزايدة التي يحتلها التعاون والترابط الدولي . فإننا لم نعد نعيش في ظل علاقات اقتصادية دولية وإنما يمكننا اقتصاد عالمي يزداد ترابطاً .

وبقدر ما أدت الأوضاع المتقدمة إلى الوحدة والتقارب بين الدول ، يقدر ما نجم عن عدم شمول ثورة الانتاج والمواصلات لجميع الدول من فجوة وانفصال بين الدول المتقدمة والدول النامية . وهذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تزال تسع حتى تكاد تهدد بالقضاء على كل نتائج التقدم التكنولوجي والقضاء على الاستقرار والسلام في العالم .

ويقتضي تحقيق الرخاء والسلام في العالم تضيق فجوة التخلف بين الدول المتقدمة والدول النامية . وفي سبيل ذلك ، لابد من بذل كافة الجهود ، وهي جهود على مستويات متعددة .

هناك جهود داخل كل دولة نامية لاتخاذ السياسات ووضع الخطط المناسبة لدفع عجلة التنمية بها . كما أن الحاجة تقوم على جهود أخرى فيما بين الدول النامية وبعضها البعض حتى لا تعارض خططها وحتى يمكنها الافادة من مزايا التنسيق ومزايا الوحدات الكبيرة . كذلك فإن حاجة الدول النامية إلى جهود مشتركة توضح لتخفيض عبء الاستغلال الواقع عليها وحتى يشتد عودها في المسماومة الدولية . وأخيرا فإن جهود التنمية لابد أن تشرك فيها الدول المتقدمة أيضا ، وحيث تساهم بتوفير عناصر التكنولوجيا الحديثة للدول النامية مع ما يترتب على ذلك من ازدياد فرص الاستقرار والسلام والرخاء على العالم أجمع .

ولعل أخطر ما يهدد تعاون الدول المتقدمة مع الدول النامية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول الأخيرة ، هو عدم اكتراث الدول المتقدمة بأهمية القضاء على فجوة التخلف من ناحية ، واتجاه الدول المتقدمة بحكم طبيعة العلاقات السائدة فيها إلى السيطرة على الدول النامية وإخضاعها لها بدلا من المساعدة غير المغرضة من ناحية أخرى . ولذلك فإن معظم المحاولات الجادة للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية قد باعت بالفشل أمام هذه العقبة أو تلك .

وإذا نظرنا إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط نجد كثيرا من الاعتبارات التي تدعم فكرة الانفتاح على هذه الدول وتوثيق الروابط بينها فيما يعود بالفائدة عليها جميعا : فمن ناحية التراث الحضاري ، فقد أشرنا إلى أن الصلات بين دول البحر المتوسط موغلة في القدم ، كما أن تاريخ مصر الحديث قد ارتبط بانفتاحها عليها وبخاصة منذ بعثات محمد علي .

## التعاون بين دول المنطقة :

وإذا كانت بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط تسمى إلى الدول المتقدمة ، في حين البعض الآخر يسمى إلى الدول النامية ، فإن طبيعة هذه الدول وتلك تجعل التعاون بينها مثمنا إلى أبعد الحدود .

إن تقسيم العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة إنما هو تقسيم إجمالي ، وداخل كل فئة هناك أنواع ودرجات . فإذا كانت فرنسا أو إيطاليا دولاً متقدمة بالنسبة إلى مصر أو الجزائر فإن المسافة بينها وبين دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كبيرة جداً من حيث الفن الانتاجي المستخدم ونمط المعيشة والسلوك . وبالمثل فإن ما يطلق عليه اسم الدول النامية أو المتخلفة إنما هو جمع من الدول يجمع بينها انخفاض مستوى المعيشة ، ولكنها تختلف كثيراً من حيث درجة توافر مقومات الدولة الحديثة ومن حيث التطور الاجتماعي وطبيعة الهيكل الاقتصادي .

لعل أهم ما يميز دول حوض البحر الأبيض المتوسط هو أنها تجمع بين ما يمكن أن نطلق عليه دول متقدمة من الدرجة الثانية ودول نامية من الدرجة الثانية .

فالدول المتقدمة في هذه المنطقة توجد أساساً على القارة الأوربية ، وهي دول وإن كانت قد قطعت شوطاً كبيراً من التقدم إلا أنها لم تفقد الصلة تماماً بمشاكل التخلف . ففرنسا وهي أكثر دول المنطقة تقدماً لا تزال تعرف الكثير من مشاكل أقرب إلى التخلف في الزراعة وفي بعض القطاعات مثل بريطانيا ومنطقة الجنوب الشرقي لفرنسا . كذلك فإن جنوب إيطاليا يعرف كل مشاكل التخلف

الموجودة لدينا . ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحا بالنسبة لاسبانيا ودول البلقان .

والدول النامية في المنطقة تكون من الدول العربية على البحر المتوسط وهذه الدول تختلف وضعها خاصا بين مجموعة الدول النامية . فهي دول توافرت بالنسبة إليها كل مقومات الدول الحديثة ولا تظهر فيها المشاكل الناجمة عن قيام الدول الجديدة في أفريقيا مثلا من نقص مقومات الدولة : اللغة والوحدة الوطنية . كذلك فإن هذه الدول يتواجد حد ادنى معقول من البنية الأساسية الازمة للتنمية من حيث التعليم والمواصلات وبعض الصناعات ونوع من الرشادة الاقتصادية في السلوك .

وبذلك فإن التناقض بين دول البحر المتوسط ليس كبيرا ، وهو أقرب إلى التكامل ومن الممكن أن يتحقق مزيد من التعاون بين دول المنطقة فوائد مشتركة لجميع الأطراف .

وقد أدى التطور الاقتصادي العالمي وال الحرب العالمية الثانية إلى ظهور قوة اقتصادية رهيبة من حيث التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى الاتجاه نحو ظهور قوة حمائلة للاتحاد السوفيتي ، وفي نفس الوقت ظهرت هاتان الدولتان كلوتين عسكريتين لم يعرف التاريخ بهما مثيلا . وفي مواجهة ذلك وجدت عدة دول أوربية ذات مستويات متفاوتة من التقدم الاقتصادي ، ولكنها كلها دون الاقتصاد الأمريكي بمراحل ، كما أنها جميعا توجد دون المستوى العسكري لا أمريكا أو روسيا . وقد حاول ديجول أن يستخدم السوق الاوربية المشتركة كوسيلة للوقوف في وجه القوتين الأمريكية والروسية ، ولكن تفوق الاقتصاد الألماني بما له من صلات وثيقة بالاقتصاد الأمريكي من ناحية ،

والاتجاه نحو إدخال إنجلترا ودول الشمال في السوق من ناحية أخرى قد يجعل السوق غير قادرة على القيام بهذا الدور . ولذلك فقد بدأت الدول الأوروبية الأقل ارتباطا بالاقتصاد الأمريكي التفكير في الاتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط . وظهر ذلك بشكل خاص على فرنسا ثم بدرجة أقل في إيطاليا .

ولعل الاعتبارات المتقدمة توضح حاجة دول البحر المتوسط الأوروبية لتوثيق علاقتها بين دول هذه المنطقة تحقيقا من سيطرة الدولتين الكبيرتين في عالمنا المعاصر . وبذلك فلا يمكن أن يتحقق في شأن هذه الدول عدم الاعتزاز الملاحظ في علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية .

### استبعاد سيطرة دولة على أخرى :

كذلك فإن خطر السيطرة من جانب الدول المتقدمة على الدول النامية أقل وضوحا بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط . والسبب في ذلك هو ما سبق أن أشرنا إليه من أن دول المنطقة عبارة عن دول متقدمة من الدرجة الثانية ودول نامية من الدرجة الثانية . ومعنى ذلك اختفاء التفاوت الكبير في العلاقات الذي يمكن أن يحدث في تعاون دولة متقدمة جدا مع دول مختلفة جدا . وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا في الخمسينيات وقبل ذلك في الشرق الأوسط كافية بضمان عدم قيام أشكال جديدة من السيطرة . كذلك فإن تعدد الدول : عدة دول متقدمة نوعا ما وعدة دول مختلفة نوعا ما وبدرجات متفاوتة ، من شأنه أن يستبعد نشوء سيطرة إذ سيوجد دائماً أطراف أخرى من شأنها أن تخفف من خطر السيطرة . وأخيراً فإن مجرد وجود الدولتين الكبيرتين خارج المنطقة قد يجعل منها أداة لتحقيق نوع من التوازن العقول دون ظهور سيطرة جديدة لإحدى دول المنطقة على الدول الأخرى .

والدول النامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تجد هي الأخرى مصلحة كبرى في توثيق أو اصر التعاون بين دول المنطقة . هذا التعاون من شأنه أن يوفر لها أسباب التقدم التكنولوجي في ظروف متقاربة وبأوضاع مناسبة لها .

وينبغى أن نشير إلى أن ظروف العالم الحالية قد جعلت منه عالماً يقوم على ازدواج في القوة الاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وحيث أن السلام لا يتحقق إلا بمحاسبات دقيقة للتوازن بينها . وقد جعل هذا الوضع مناطق كثيرة في العالم تقاسى من صراعات الحرب الباردة . فكثير من مناطق العالم لا تواجه مشاكلها الخاصة فحسب وإنما تحمل جزءاً كبيراً من أعباء الصراع بين هاتين القوتين واعتبارات التوازن والمواجهة بينها . ولذلك فإن أبعاد منطقة معينة من صراعات الكبار قد يكون فيه الخير لأهل هذه المنطقة . ومن المحتمل أن يؤدي مزيد من التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى استخلاص هذه المنطقة من الخلاف والصراع بين الكتلتين مع ما يتربّط على ذلك من استقرار ورخاء للجميع .

وغنى عن البيان أن الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط وتحقيق تعاون أوسع بين دول هذه المنطقة رهن بأن يكون هذا التعاون حراً وناجحاً عن إرادة هذه الدول خالصة من كل ضغط خارجي وحققها لأهدافها وأمامها بإيجاد حلول مناسبة ومنصفة للمشاكل القائمة .

وقد حاولت أن أعرض بعض الاعتبارات التي تدعو إلى مزيد من الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط . وأعتقد أن ظروف المستقبل ستساعد على بلورة هذا الموضوع . وأياً ما كان الأمر فهو موضوع عام يستحق الدراسة والإعداد .

ومن يدرى فعل التاريخ يحفظ للبحر المتوسط دور جديد في حضارات العالم . وبحيث يصبح حلقة للتبادل بين الثقافات وبين السلع وترفرف عليه أسباب الرخاء والسلام بعيدا عن مناطق التفود .

## تطورات الاقتصاد العالمي ... ومشاكل الاقتصاد المصري\*

أشار البنك الدولي في تقريره السنوي الأخير بشيء من الارتفاع إلى ظاهرة تزايد ديون الدول النامية خلال السنوات الأخيرة. فقد زادت ديون مجموعة الدول النامية غير البترولية (٨٦ دولة) في ١٩٧٤ بمعدل ٣٤.٢٪ عن السنة السابقة لتبلغ حوالي ١٥٢ مليار دولار. وإذا عرفنا أن عبء خدمة هذه الديون يبلغ حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً، وأن مقدار ما حصلت عليه الدول النامية من إعانات للتنمية بشروط ميسرة لم يزد على ١٥ مليار دولار في نفس السنة، لأدركنا الأثر المحدود لهذه المعونات وأنها بالكاد تغطي عبء خدمة الديون.

وبعاني الاقتصاد المصري شيئاً من ذلك وخاصة من ناحية النقص الشديد في توافر الموارد الخارجية. فقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات المصري حوالي ٢٢٥ مليون جنيه في ١٩٧٣ يرتفع إلى حوالي ٦٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ ثم إلى حوالي ألف مليون جنيه في ١٩٧٥. وارتبط كل هذا بتزايد المديونية المصرية واعتماد مصر على المعونات الأجنبية.

---

\* أرسل إلى جريدة الاهرام في فبراير ١٩٧٧. ولم ينشر

والحقيقة أن جزءاً كبيراً مما تعانيه مصر لا يعود أن يكون ظاهرة عامة ألمت بمعظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة . ومن الخير أن ندرك هذه التطورات العالمية .

### اهتزاز النظام العالمي :

يمثل العالم حالياً بمرحلة اهتزاز ونكاد نعاصر مرحلة أول نظام وببداية بروز نظام جديد ، وإن كنا حتى الآن أقرب ما نكون في مرحلة اللانظام . وهو وضع يرتب الكثير من المشاكل لعدد غير ضئيل من دول العالم . فقد يكون نظام سيء أفضل من لا نظام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينيات عاش العالم ما يمكن أن يطلق عليه عصر السيادة الأمريكية *Pax Americana* كما عاش في القرن الماضي عصر السيادة البريطانية *Pax Britannica*

ورغم ما تضمنته هذه السيطرة الأمريكية من استغلال فقد حفقت معقول من الاستقرار في المعاملات لوجود نظام ، وتحققت زيادة في حجم التجارة الدولية وعرفت الدول المتقدمة والدول النامية معدلات نمو مرتفعة ومستمرة (٤.٥٪ ، ٦٪ سنوياً على التوالي) خلال العشرين سنة الأخيرة وهي معدلات عالية في التاريخ الاقتصادي الحديث .

### أول النظام العالمي الأمريكي :

ومنذ نهاية السبعينيات بدأت السيادة الأمريكية تهتز لأسباب متعددة أدت في النهاية إلى خلل النظام وتخلله . فزيادة القوة الاقتصادية لأوروبا واليابان ومنازعتها للسيطرة الأمريكية من ناحية واستمرار حرب فيتنام إلى نهايتها البائسة عسكرياً في الخارج واقتصادياً في الداخل من ناحية أخرى أدت إلى تقويض

أساس النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية . ويمكن القول بأن انهيار نظام بريتون ودوز مع إعلان أمريكا التخل عن تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس ١٩٧١ كان إيذانا بانهيار النظام القديم ، وبداية فترة جديدة من عدم الاستقرار . فبدأت موجات تعويم العملات وانتهى الاستقرار في أسواق الصرف .

وبعد مرحلة من الاتعاش الاقتصادي خلال عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ لحق العالم مجموعة من الظروف غيرت من أوضاعه على نحو لا يختلف كثيراً عما يحدث في الحروب العالمية .. فع الاتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على الواردات ثم رفع أسعار البترول في نهاية عام ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ومع ظهور أزمة الغذاء والأسمدة في ١٩٧٤ ظهرت آثار اقتصادية جديدة ومدمرة على كثير من الدول في إطار من اللامناظم وعدم الانضباط ، فساد العالم كسد اقتصادي يبلغ في حدته الكساد الاقتصادي الكبير في الثلاثينيات من حيث أحجام البطالة وإن ارتبط هذه المرة بمعدلات عالية جداً وغير معروفة من التضخم . وببدأت الاختلالات في العلاقات الدولية وانتهى الاستقرار القديم .

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاث جموعات من الدول :  
الدول الصناعية المتقدمة ، ودول الأوليك ، والدول النامية .

أما الدول الصناعية المتقدمة فقد واجهت كمجموعه عجزاً هائلاً لأول مرة في موازين مدفوعاتها مع بقية العالم بلغ حوالي ١٠.٥ مليار دولار في عام ١٩٧٤ . والانخفاض معدلات التضخم بها وساد فيها الكساد الاقتصادي مع التضخم الشديد . وفي عام ١٩٧٥ بدأت تستعيد بعض توازنها فتحقق فائضاً ١٩ بليون دولار وببدأت في النهاية بعض مظاهر الاتعاش .

أما دول الاوبك فإنها حققت كمجموعه فائضاً في موازن مدفوعاتها مع بقية العالم بلغ حوالي ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٧٤ انخفض في ١٩٧٥ إلى حوالي ١٠ مليار دولار ومارست معدلات عالية جداً للنمو جاوزت في المتوسط ١١٪ سنوياً . واستغلت معظم هذه المجموعه فوائضها البترولية ( وهي تزيد على موازن المدفوعات ) في استثمارات في الدول الصناعية بشكل ما وهو ما عرف في هذا الوقت باعادة تدوير الفوائض مما خفف من أعباء الدول الصناعية . بل إن التسهيلات النفطية التي قدمها صندوق النقد الدولي وساهمت في تمويلها دول الاوبك بأكثر من ٧٠٪ قد استخدمت بصفة أساسية لمساعدة الدول الصناعية ( حصلت الدول الصناعية على حوالي ٦٣٪ من مجموع هذه التسهيلات منها ١٤٪ لإنجلترا وحدها ، ٢٢٪ لايطاليا ) .

أما مجموعة الدول النامية غير النفطية فقد وقع عليها أكبر التضحيات . فقد تحملت عبء الكساد العالمي في نقص الطلب على صادراتها من ناحية كما تحملت ارتفاع أسعار وارداتها نتيجة للتضخم وارتفاع أسعار البترول والغذاء والسلع المصنعة على السواء ولذلك فقد تدهورت معدلات تبادلها وانخفضت تجاراتها الخارجية .

ولم يكن غريباً والحال هذه أن تزداد مديونية الدول النامية ويتراخي نوها خلال السنوات الأخيرة . وهنا فإنه مالم تتخذ إجراءات على مستوى العالم لإعادة النظام وحماية مصالح الدول النامية في نوها على نحو مستقر ، فإنه يخشى أن نعود من حيث بدأنا ، وسترجع السيادة الأمريكية وضعها ، بل إن التطورات تشير إلى نوع من هذا الاتجاه فالدولار يستعيد قوته والاقتصاد الأمريكي بدأ يحتوى من جديد العناصر الخارجية .

## ظروف مصر :

تأثرت مصر بدورها بما لحق مجموعة الدول النامية من متاعب . على أن هذا لا يعني أن مشاكلنا ترجع فقط إلى هذه التطورات العالمية . وأن تتخذها شعاعة نلق عليها متاعبنا ونندب معها حظنا . ولكن هذه التطورات العالمية تمثل الإطار العام لمشاكل الدول النامية بصفة عامة بالإضافة إلى ظروف كل منها على حدة .

فالجانب هذا الاتجاه العام لا حوال الدول النامية ، واجهت مصر بعض الظروف الخاصة نتيجة لاربع حروب خلال ربع قرن ومع اعادة تعمير مالحق مدن القناة من تدمير تحملت مصر اعباء اضافية كبيرة . كذلك ، فهناك كما هو معروض - التضخم السكاني الشديد وما يرتبه من اعباء . ولعلنا نضيف أن وجود مصر جغرافيا وحضاريا وسط دول البتول قد فرض عليها اعباء أخرى لا تقل خطورة . فالغنى المفاجئ للدول المجاورة على حدود مصر وفتح فرص العمل لا بناها خلق تطلعات استهلاكية كبيرة واطلق العنان لها ، بالإضافة إلى أن خسارة اليد العاملة المدرية لا تقتصر على فقد للعناصر المهاجرة بل إنها أثرت على قوة العمل الباقية في مصر نتيجة لما تشعر به من قنوط بسبب المقارنة الدائمة لمستوى الدخول في الدول المجاورة .

كذلك هناك أمراض الإدارات المصرية المعروفة في جمود الروتين وكثرة الإجراءات وتعقيدها وأشكال الانحراف والفساد . ومع ذلك فإنه من الهام أن تتوضع كافة العوامل في حجمها الصحيح . فقد انتشرت نعمة جديدة بدأت في الداخل وانتشرت بوجه خاص في الخارج ومؤداتها أن عثرة الاقتصاد المصري إنما ترجع إلى قصور الإدارة المصرية وتفسى الفساد وخراب الذم . وأنه لو لا

هذه الامراض لما وصلت أحوال مصر الاقتصادية الى ماوصلت اليه ، ولتدفقت الأموال على مصر من كل صوب .

والحقيقة أن هذه الامراض موجودة وها آثارها السلبية على الاقتصاد المصري وعلى إمكانيات جذب الأموال الأجنبية . ولكن الحقيقة الأخرى هي أن ما يعانيه الاقتصاد المصري يرجع في كثير منه إلى ظروف دولية و محلية غير مواتية . وأما أن الموارد الأجنبية لم تأت بسبب البيروقراطية والفساد فهذه مبالغة . البيروقراطية والفساد أمراض موجودة في مصر كما هي موجودة في غيرها . ربما هي موجودة في مصر أكثر قليلاً وربما أقل قليلاً ولكنها موجودة في كل مكان ؛ في الدول المتقدمة ، وفي الدول النامية ، ومن كان منكم بلا خطيبة فليرمها بحجر . ببساطه الأموال لا تأتي لمصر لأن الدول الأخرى تفضل الاستثمارات في غيرها وحسب . أما لماذا ؟ .. فأمر يحتاج إلى حديث آخر .... وأما الفساد والبيروقراطية فلا تحملوها أكثر مما تطيق وما تستحق ! .



٢. في الاقتصاد العالمي

## انطباعات على تطور المزاج في قضايا التنمية\*

إن قضية التنمية التي تهم أكثر من ثلثي سكان العالم شغلت المفكرين والحكومات بشكل جدي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الوقت ونحن نعاصر سيرا لا ينقطع من الكتابات والبرامج الاقتصادية والسياسية سواء من المفكرين أو من الحكومات والاحزاب أو من المنظمات الدولية . فطبعت آلاف الكتب والمقالات . ووضعت الدول برامج وخطط للتنمية - تفاوتت من حيث درجة نجاحها أو فضلها - وعقدت المؤتمرات الدولية بل وتكونت منظمات خاصة وخصصت الأمم المتحدة عقدا للتنمية .

ومن الطريق أن نلاحظ أن الافكار السائدة حول قضية التنمية قد تطورت وتغير موضوع الاهتمام فيها ، بما يوحى بوجود مزاج خاص لقضايا التنمية في كل فترة من الفترات . الواقع أن هذا التطور يعكس تطورا مماثلا من المشاكل والآمال والمصالح . ولذلك فإن استعراض هذا التطور لا يخلو في ذاته من

- أرسل إلى جريدة الاهرام في مارس ١٩٧٣ ولم ينشر

فائدة . فقضية التنمية تواجه قدرًا هائلاً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفنية ويتجاذبها عديد من المصالح المتعارضة والمترابطة ، كما أن النجاح والفشل في تحقيق الأهداف المطروحة يؤثر بالضرورة على الآمال المطروحة . ولذلك فليس من الغريب أن يغلب على الكتابات في قضية التنمية أنماط متابعة من التفكير بحيث يبدو للملحوظ كما لو كانت هذه الكتابات تعرف بدورها تغيرات الموضة أو المزاج . ونود أن نلقي بعض الانطباعات عن المزاج الحالى لكتابات عن التنمية لعلها تعكس تجربتنا السابقة بما فيها من مشاكل وانجازات وأمال وقنوط .

إذا كان انقسام العالم بين دول غنية ودول فقيرة قد تم قدم التاريخ ، فإن العصر الحديث يتميز بأمررين جديدين ، وهما من ناحية زيادة الفجوة بين الفقراء وبين الأغنياء بشكل لم يسبق له مثيل بحيث يكاد يمكن القول بأن كلاً منهما يعيش في حضارة مختلفة ، ومن ناحية أخرى فقد أدى مزيد من الاتصال بين دول العالم وشعوبها إلى الوعي بهذه الحقيقة فأدرك الجميع وجود هذه المشكلة بما يشبه الاكتشاف الجديد . ولذلك فمنذ الحرب العالمية الثانية وقد بدأت الكتابات غزيرة حول موضوع التنمية ، ونشأت فروع علمية جديدة تبحث في هذه الظاهرة .

وفي موجة أولى من موجات التفكير في قضايا التنمية طرح التصنيع باعتباره السبيل الأساسي ورحاً الوحيد للخروج من حلقات الفقر المفرغة . وأعاد الاقتصاديون مناقشة الجدل السابق بمناسبة تجربة التصنيع في الاتحاد السوفياتي – بين مؤيد للتصنيع الثقيل وبين مؤيد للصناعات الاستهلاكية . وفي هذه المناقشات ظهر أن العقبة الأساسية للتصنيع تبدو في نقص رأس المال لنقص

المدخلات المحلية . وأصبح تكوين رأس المال حجر الزاوية في كافة المناقشات الخاصة بالتنمية سواء باعتباره قيدا على التنمية أو باعتباره معيارا للاستثمار ، وبحيث يكون الهدف هو المساعدة على توليد القدرة المستمرة على تكوين رأس المال للمساعدة على زيادة النمو . وقام الاقتصاديون في هذه الفترة ببناء المادodge الاقتصادية للنمو والتنمية وظهر فيها تراكم رأس المال (الاستثمار) باعتباره التغيير الاستراتيجي ، وتحقيق معدلات عالية للنمو باعتباره الهدف من السياسة الاقتصادية .

وفي موجة ثانية من الفكر الخالص بالتنمية ، وربما كرد فعل لتجربة بعض الدول ، وجدنا مزيداً من الاهتمام بالزراعة ، فإذا كان التصنيع هو طريق التنمية ، فإن الزراعة تمثل القيد الحقيق على هذه التنمية ، ومن ثم فقد ظهرت أفكار عن التنمية المتوازنة بين الزراعة والصناعة .

وبالمثل فإنه في مواجهة الاهتمام الزائد بتكوين رأس المال ظهرت عدة ردود فعل . فمن ناحية أزاء عجز الدول المتخلفة عن توفير رؤوس الأموال الازمة لتنميتها ظهرت أفكار تدعو إلى حاجة التنمية إلى العون الخارجي . وهنا ظهر سهل جارف من الكتابات والمشروعات المتعلقة بالمساعدات الدولية .

وفي نوع آخر من ردود الفعل للاهتمام الزائد بتكوين رأس المال ، ظهر اتجاه آخر يرى أن الجانب الممكّن للتنمية هو تنمية رأس المال البشري . فظهرت اقتصاديّات التعليم والصحة واقتصاديات البيئة . فما ينقص البلاد المتخلفة ليس فقط المدخلات ولكن بوجه خاص الجوانب الاجتماعية . ولذلك يركز عدد من الاقتصاديين على هذه الجوانب ورأوا ضرورة تغيير المؤسسات والقيم وقواعد السلوك .

وفي هذا كله نلمح شكوكاً بدأت تظهر حول المعايير الكمية المتعلقة بالتنمية . فليس الامر متعلقاً بحجم معين من رأس المال أو انشاء عدد معين من المصانع ، بل إن فكرة معدل النمو ذاتها بدأت تتزعزع . وهكذا بدأت الاعتبارات الكيفية - التي لا تخضع مباشرة لليقاس - تظهر في الكتابات عن التنمية . فالعبرة بالمؤسسات الاجتماعية القائمة ونوع الانسان وما يتاح له من معلومات وخدمات . وفي هذا الاتجاه بدأ البنك الدولي مؤخراً وتحت تأثير ما كثناهارا يبحث في معايير للتنمية غير مجرد معدل النمو وبوجه خاص بدأت اعتبارات توزيع الدخول والعماله ، وبيان أنواع المستفيدين من عملية التنمية - بدأت هذه الاعتبارات تزاحم معدل النمو كمعيار للنجاح في قضية التنمية .

وقد انعقدت في سردينا في الفترة من ١٩ - ٢١ يناير ١٩٧٣ ندوة عن ثروات التنمية في بلاد منطقة البحر الأبيض المتوسط . وهذه الندوة الاقتصادية السياسية امتداد لندوة أخرى عن العلاقات الثقافية بين دول المنطقة عقدت في مدينة فلورنسا بإيطاليا . وليس الغرض هنا استعراض ما تم في هذه الندوة من مناقشات ، وإنما فقط التعرض لنقطة أو اثنين لما دار فيها في ضوء ما ذكرنا مقدماً عن تطور الأفكار والمزاج حول قضايا التنمية .

وقد قدمت في الندوة المذكورة أربعة تقارير أساسية كانت محور المناقشة . وقد قدم أحد التقارير الدكتور سيد عبد الولى ، وكان موضوعه «التخطيط والتغيرات الازمة» . وهو تقرير حظي بتقدير كبير ركز فيه الكاتب على أهمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية كشرط ضروري للأخذ بالتخطيط من أجل التنمية . وبذلك انضم الدكتور سيد عبد الولى إلى هذا الفريق الجديد من مفكري قضية التنمية الذي يوجه اكبر العناية إلى الجوانب الاجتماعية من مؤسسات وقيم ، وبحيث لا يمكن النظر إلى التنمية أو التخطيط باعتبارها

بمجمو من المشاكل الفنية فحسب . وهو اتجاه قائم ويزداد تأكيدا بين الاقتصاديين ، وربما يعد الاقتصادي السويدي مير DAL في كتابه الأخير عن «المأساة الآسيوية» خير معبّر عنه .

وقد قدم في نفس الندوة تقرير آخر من الاستاذ ديسنان دى برنيس بجامعة جرينويش بفرنسا عن تجارة المواد الاولية . وهى المشكلة التي تلقى عناية بالغة من الدول المختلفة . وقد نوه الاستاذ دى برنيس بما طرأ على التجارة الدولية من تغيرات . فتضاعلت حصة المواد الاولية من الحجم الكلى للتجارة بشكل مستمر . فضلا عن أن صادرات هذه المواد الأولية تعد مركزة في الدول المختلفة . ولذلك فإن نصيب هذه الدول من التجارة بدأ يتناقص بشكل ملحوظ . فهو ٢١.٣٪ سنة ١٩٦٠ ليختفيض إلى ١٧.٦٪ سنة ١٩٧٠ . ومع ذلك فقد وجه الاستاذ دى برنيس النظر إلى عدم الارساع في استخلاص النتائج . فرغم هذا الانخفاض النسبي ل الصادرات الدول المختلفة إلا أن الدول المتقدمة لا تزال تعتمد على كثير من المواد المستوردة من الخارج حتى من غير الطاقة (البترول) . ويصل الأمر إلى حد الاعتماد الكامل أو شبه الكامل في بعض الاحوال . فالولايات المتحدة الأمريكية تكاد تعتمد كلها على الخارج في تزويدها بالکروم والمنجنيز والنيلكيل والبوكسیت . وقد أوضح التقرير أيضا مدى الاستغلال الذي يفرض على تجارة المواد الأولية للدول المختلفة ، سواء من حيث الاسعار (تدهور معدلات التبادل) . ومن حيث السيطرة الملكية للمنتج ومصادر الثروة (محاربة التأميات) . وعندما انتهى الاستاذ دى برنيس من تحليل أسباب تخلف هذه الدول ومدى الاستغلال الواقع عليها . وانتقل إلى سياسات التنمية لم يجد من وسيلة فعالة سوى خروج الدول المختلفة كلية من نطاق العلاقات مع الدول المتقدمة بحيث تقوم التجارة فيما بينهم بما يؤدى إلى

تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة لهم بعيداً عن استغلال الدول المتقدمة . فالدول المختلفة تملك ملods الأولية و تملك الطاقة و تملك الوسائل الأولى للصناعات الأساسية (أمريكا اللاتينية) . وهكذا توافر لهم فرص حقيقة للتنمية الذاتية بعيداً عن تدخل الدول المتقدمة . وهو أمر كان قد سبق وأن أشار له ميردال في كتاب قديم نسبياً (الاقتصاد الدولي ١٩٥٦) يدعوه إلى إنشاء نوع من التخصص الدولي من الدرجة الثانية بالمقارنة إلى التخصص الدولي على نطاق العالم في مجموعه .

وقد وجدنا لنفس الفكرة صدى حديثاً في مصر حيث نشر الدكتور جلال أمين مقالاً في هذا المعنى . فبعد أن أورد عبارةأخيرة للاقتصادي آرثر لويس يرى فيها أن الدول المختلفة لديها فائض من المواد الأولية والوقود ، و تستطيع أن تنتج المواد الغذائية وأن تكتسب المهارات التي يحتاج إليها التصنيع . فإذا احتجت إلى الأدخار استطاعت أن تدخر . ومن ثم فإن المرء يمكنه أن يقول أنه ليس من الحتم أن تعاني البلاد المختلفة في المدى الطويل لوحدث وغرقت البلاد المتقدمة جميعاً تحت سطح البحر . ويذهب الدكتور جلال أمين خطوة أبعد ويتساءل أليس صحيحاً أيضاً أن البلاد المتقدمة تشكل هي نفسها عقبة في رخاء البلاد المختلفة بحيث أن الصحيح القول بأنه من بين الشروط الأساسية لتحقيق هذا الرخاء أن تغرق البلاد المتقدمة تحت سطح البحر؟ وليس الأمر المطروح هو مناقشة هذه الفكرة ومدى ما تتيحه من انجازات أو ما يمكنها من صعاب ، فإن غرضنا كان فحسب استعراض مدى التطور في الأفكار السائدة في قضياب التنمية لا ستخلاص ما يعبر عنه هذا التطور وهذا المزاج من تطورات مقابلة في المشاكل والأمال . وما يؤكّد هذا المزاج الجديد بعض الأفكار الأخرى في الرؤية لقضية التنمية .

فمشكلة التخلف باعتبارها مشكلة الدول التي لم تستطع الارتفاع بمستوى معيشة الفرد ، ومن ثم وجدت فجوة تفصل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف - بدأت تطرح في أبعد أخرى . فالمشكلة عند كثيرين لم تعد مشكلة فجوة بين الأغنياء والفقراة ، بل أن لفظ «الفجوة» الذي لعب دورا هاما في إبراز قضية التنمية ، قد أصبح نفسه لفظا كريها عند عديد من المفكرين . ولا ينبغي أن تكون قضية الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف قضية مجدهية في تقييم التنمية . بل أن كتابا حديثا قد ظهر بهذا الاسم «الفجوة» ليبين ما يباشره هذا فقط من خطورة على سلوك الأفراد والجماعات .

والجدير بالتساؤل هنا هو أن نبحث عن أسباب هذا المزاج الجديد . هناك رنة يأس من العالم المتقدم ومن اللحاق به . قضية التنمية وقد بدأت بالمقارنة بمستويات المعيشة في العالم المتقدم تحاول الآن أن تخلص من العباء الشيل الذي فرض عليها بضرورة اللحاق في ظروف غير مواتية . والآمال التي عقدت على التعاون من أجل عالم أفضل قد خابت . ولذلك فعل الفقراء أن يقيموا جنة خاصة بهم . ولكن قد يكون ذلك أيضا تعبر عن أمل جديد في البحث عن التقدم الحقيق بعيدا عن الأفكار الجازية التي لا ترى من التقدم إلا الجانب الكمي . فقد يكون أملا من الدول النامية في أن تقدم للعالم إسهاما أصيلا في قضية تنمية الإنسان بعيدا عن طريق التقليد والتسلية . ولعله شيء من اليأس وشيء من الأمل !

## نظام النقد الدولي : محاولة تحقيق المستحيل\*

الكيات الاقتصادية كالآمان والدخول ليست حقائق طبيعية يتواافق لها الثبات ، ولكنها حقائق اقتصادية تعكس أموراً متغيرة : الفن الانتاجي ، مدى توافر أو ندرة عناصر الانتاج . الأدوات . التنظيم ... الخ . وهذه الأمور في تغير مستمر . ومن ثم فإن الكيات الاقتصادية التي تعكسها لا بد وأن تكون متغيرة هي الأخرى . والتوازن في الاقتصاد ليس وضعا ثابتا . ولكنه حركة مستمرة .

ورغم وضوح هذه الحقيقة وبدهتها . فإن نظام النقد الدولي الحالى قد أخذ بفكرة خاصة ، وهى منع الآمان من التغير . ومع رفض الدول إخضاع تغيرات دخولها القومية لمقتضيات التوازن الدولى . ووجود إحساس عام لدى العالم باهية تحرير التجارة الدولية من القيد قدر الامكان ، فإن نظام النقد الدولي يكون قد حاول بالضبط تحقيق المستحيل . وذلك أن تحقيق التوازن الدولى يصبح أمراً مستحيلاً . إذا استبعدت تغيرات الآمان والدخول ورفضت القيد الكىة على التجارة الدولية .

---

\* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٢.

## الوضع الحالى لنظام النقد الدولى

ونظام النقد الدولى الحالى تحكمه اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، وما أدى إليه تطور تطبيق هذه الاتفاقية من أوضاع خاصة للعملات القوية ، وفي مقدمتها الدولار . وبدرجة أقل الاسترلينى . وقد عقدت هذه الاتفاقية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية . ومن ثم عبرت عن رغبة العالم في تحرير التجارة الدولية قدر الامكان . وذلك نظراً للذكرىات الأليمة - آنذاك - لفترة ما بعد الحرب وما اقتربت به من تقييد وما ترتبت على ذلك من آثار وخيمة .

وأهم ما تقضى به هذه الاتفاقية هو ثبيت أسعار الصرف بين الدول المختلفة وذلك مع وجود بعض الاستثناءات في حدود معينة ولكن الهام هو أن الاتفاقية رفضت - كمبداً - فكرة تقلبات أسعار الصرف . وبذلك أوضح واضعو الاتفاقية عن نظرتهم الخاصة لأسعار الصرف ، فهي ليست مجرد أثمان يمكن أن تتغير . ولكنها أقرب إلى الكثيارات الطبيعية ذات القيمة الثابتة .

ونظراً لأن معظم دول العالم . وخاصة بعد ويلات الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩ - لم تعد تقبل باختصار تقلبات مستويات دخولها القومية لمقتضيات التوازن الدولى وإنما احتفظت لنفسها بسياسات وطنية لهذه المستويات - فإن نظام النقد الدولى يكون قد حرم نفسه من الأسلوبين الطبيعيين لتحقيق التوازن ، وهما تغيرات الأثمان وتغيرات الدخول . وفي نفس الوقت فإن الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية قد وضع قيداً آخر على تحقيق التوازن في علاقات الدول عن هذا الطريق الإداري الكمى .

وفي هذه الظروف وفي ظل نمو مستمر للعلاقات الدولية ، ومع استحاله تحقيق التوازن المستمر في علاقات الدول . فقد كان من اللازم توفير وسيلة

جديدة لتمويل المدفوعات الدولية . وتفصيل العجز الذى تتعرض له مختلف الدول . ومن هنا ظهرت مشكله نقص السيولة الدولية أو نقص وسائل الدفع الدولية ، ولذلك لم تثبت - أزاء هذه الضرورة - أن استخدمت العملات القوية وفي مقدمتها الدولار باعتبارها وسائل دفع دولية . وبطبيعة الأحوال ساعد على ذلك ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من تحطم قوى الإنتاج في معظم دول أوروبا واليابان مما خلق طلبا متزايدا على المنتجات الأمريكية ، ومن ثم الدولار . وهذه هي فترة أزمة نقص الدولار . وكانت الحرب الكورية بما حققته لكثير من الدول من الحصول على دولارات إضافية لأول مرة الفرصة التي أكدت استخدام الدولار كعملة احتياطي دولي أو وسائل دفع دولية . وهكذا لم يعد الدولار ، والاسترليني بدرجة أقل ، مجرد عملة وطنية وإنما أصبح عملة دولية وتحولت البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجلترا - وهو دور كانت تقوم به الجلترا بالفعل في القرن التاسع عشر - إلى نوع من البنوك المركزية للعالم . فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية . وإلى حد ما الجلترا - قادرة على إصدار أوراق مديونية عليها (دولار واسترليني) لتحصل مقابله على موارد حقيقة من العالم .

وهكذا أنهى نظام النقد الدولي الحالى إلى الوضع الآتى : الأخذ بمبدأ ثبات أسعار الصرف - فيما عدا استثناءات محدودة - مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور بنك العالم .

### التناقض في نظام النقد الدولي الحالى

وقد يبدو مما تقدم أن نظام النقد الدولي في صورته الحالية وضع شاذ - والحق أنه كذلك - كما يبدو غريبا أن يأخذ العالم بهذا النظام العجيب . والحقيقة

أن النظام الحالى هو خليط وهجين متنافر من نظامين مختلفين ، وقد طبق فى ظروف غربية تماماً عنها . فالنظام الحالى للنقد الدولى يجمع بين خصائص نظام الذهب الذى ساد العالم أو باخر خلال القرن الماضى ، وبين خصائص نظم النقد الداخلى التى تطبقها الدولة داخل حدودها . وإذا كان لكل من النظامين المتقدمتين منطقة وفلسفته الخاصة ، فإن هذا الخلط بين هذه العناصر المتنافرة لا يتضمن أى منطق داخلى منسق .

فى ظل نظام الذهب تقوم كل دولة بربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ، وبحيث تعرف تلك العملة بهذا الوزن . كما تتخذ بعض الإجراءات الكفيلة بتحقيق التعادل الدائم بين الذهب والعملات المحلية وفقاً للسعر المتفق عليه ، ويوجه خاص يربط إصدار العملات المحلية بحجم الذهب المتاح للدولة . وأخيراً وليس آخراً تفرض قاعدة الذهب حرية التجارة وبخاصة حرية حركات الذهب .

وفى مثل هذه الظروف لابد وأن يتحقق ثبات كامل فى أسعار الصرف فيما بين العملات المختلفة ، لأن جميع هذه العملات ترتبط بمعيار واحد وهو الذهب .

والى هنا قد يبدو أن نظام النقد الدولى قد أخذ بنفس الفكرة ، ولكن الحقيقة أنه أخذ فقط بمظهرها الخارجى بعد أن جردها من كل منطق .

فالخصائص المتقدمة لنظام الذهب وإن حققت ثبات أسعار الصرف ، إلا أنها عن طريق حركات الذهب وارتباط الإصدار النقدى بالذهب قد أدت فى الواقع إلى أحداث تغيرات مستمرة في مستويات الأسعار المحلية للدول المختلفة وفي مستويات دخوها القومية . وهكذا أمكن تحقيق التوازن الدولى عن طريق

هذه التغيرات وإن تم ذلك تحت ستار من ثبات أسعار الصرف . أما في ظل الأوضاع الحالية وحيث لا تقوم أية صلة بين الإصدار - بصفة عامة للسياسة النقدية والمالية - وبين حركات الذهب الناجمة عن المعاملات الدولية ، فإنه لا يتوافق ذلك الجهاز قادر على توفير التوازن الدولي عن طريق تغيرات الأثمان والدخول .

أما النظام الآخر والذى استعار نظام النقد الدولى بعض خصائصه . فهو نظام النقد الداخلى .

وعبر تطور طويل للتاريخ النقدي وصلت الدول الآن إلى أن النقود . وهى حقوق على الاقتصاد القومى . تصدر عن الدول أو مؤسسات خاصة لها (البنك المركبى والنظام المصرى بصفة عامة) فالنظام المصرى في كل دولة يصدر مديونية عليه وهى تتمتع بالقبول العام . ومن ثم تتبادل مع السلع والخدمات المتوجه داخل هذه الدولة .

ويستند هذا التطور إلى اعتبارات تاريخية عديدة أهمها ظهور الدولة كوحدة سياسية بما تتضمنه من سيادة على الاقتصاد القومى ومن مستوى نحو تحقيق الخير العام لجميع أفراد وقطاعات هذا الاقتصاد .

وإذا كان نظام النقد الدولى في تطوره الحالى يقترب من هذا التطور الداخلى ، وحيث ظهرت دول العملات القوية (الولايات المتحدة الأمريكية أساسا) كبنوك للعالم أجمع تصدر مديونية عليها تتمتع بالقبول الدولى العام ومن ثم تتبادل مع السلع والخدمات المتوجهة في العالم . إلا أن ذلك واجه صعوبات رهيبة فبمجرد أن عرف ميزان المدفوعات الأمريكية عجزاً أخذت ثقة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تهتز في النظام القائم . وبدأت الاتجاهات نحو رفض

هذه العملة الدولية والتخل عنها . وذلك رغم أن منطق البنك لابد وأن يقتضي هذا العجز . فالبنك بطبيعته مؤسسة تتبع التراماتها الحالة - قصيرة الأجل - مقابل أصول أقل سيولة . وهكذا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بنكا للعالم ، كان لابد وأن تزيد خصومها الحالة - قصيرة الأجل - على أصولها الحالة . ومع ذلك فقد أدى هذا الوضع إلى ذعر شديد في جميع الأوساط . مما يبين إلى أي حد لم تنضج بعد فكرة بنك العالم في الأوضاع الحالية . كذلك لا يخفي أن قيام الولايات المتحدة بدور بنك العالم تم في ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي تطورت فيها نظم النقد الداخليه من حيث ظهور الوحدة السياسية . فالولايات المتحدة الأمريكية كبنك للعالم لا تدعو أن تكون محاولة للأخذ بمؤسسة عالمية في ظل سياسات وطنية . مع ما ترتبط بذلك من استخدام مزايا سلطات هذا البنك لتحقيق مصالح وطنية أمريكية .

وأزاء كل ما تقدم ، فإنه لا عجب لدينا إذا رأينا أن نظام النقد الدولي الحالى يتعرض بصفة دورية لأزمات وهزات فهو محاولة مستحبة لتجميع عناصر متناقضه : نظام الذهب بعد حرمائه من إمكانية تغيرات الأثمان والدخول . ونظام البنك المركزي العالمي في عالم تسوده السياسات والمصالح الوطنية على حساب التعاون والمصلحة العالمية .

## الحلول الممكنة

وفي مواجهة هذه المزارات المتلاحقة ، فإن كافة الاصلاحات الجزئية ليس لها من أثر إلا التسكين الوقتى . أما سبب المشكله فيظل قائماً وهو التناقض في طبيعة النظام .

وإذا كانت العوده إلى نظام الذهب مستحيلة في العالم المعاصر ، حيث لم تعد دول العالم تقبل إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الدولي وحده ، وإنما تحاول كلها أن تتحدد سياسات وطنية مستقلة ، فإن الخيار الحقيقي هو بين الأخذ بنظام يقترب من نظم البنك المركبة (للعالم) أو بالأأخذ بنظام تقلبات أسعار الصرف وهو ما يعرف حاليا باسم تعوم العملات والذى يبدو لنا أنه في ظل الأوضاع العالمية الواقعية ، فإن فكرة البنك المركب العالمي لازالت بعيدة ، وأن الأقرب إلى هذه الأوضاع قبول تقلبات أسعار الصرف ومن ثم الاعتراف من جديد بأن هذه الأسعار شأنها شأن كافة الكيّات الاقتصادية متغيرة دوما وليست حفائق طبيعية .

## \* حول أزمة الدولار والبتول العربي \*

لاتزال الأزمة النقدية العالمية مستمرة وهي تتعلق بوجه خاص بالدولار الأمريكي ورغم تخفيض قيمة الدولار سنة ١٩٧٠ ثم تخفيضه مرة أخرى هذا العام ، فلا يبدو أن وضع الدولار الآن أكثر استقرارا ، فما زالت قيمة الدولار تنخفض في الأسواق العالمية .

**أولاً : تخفيض قيمة الدولار لا يحل الأزمة ..**

**لابد من حركات لرؤوس الأموال**

الواقع أن أزمة الدولار لا ترجع في الدرجة الأولى إلى البحث عن سعر الصرف المناسب بقدر ما ترجع إلى ظهور اتجاه في العالم نحو التخلص عن قبول الدولار كعملة دولية . فالانخفاض المستمر للدولار في الأسواق العالمية إنما يرجع إلى زيادة عرض الأرصدة الدولارية المتوفرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الواجب البحث عن أسباب زيادة هذا العرض ، فذلك هو

السبيل الحقيقى لمعرفة وسائل الحل ، فقد تكون زيادة عرض الدولار راجعة إلى ارتفاع أثمان البضائع الأمريكية عن مثيلاتها في الخارج ، ولكنها قد تكون راجعة إلى رغبة العالم في التخلص - جزئياً - عن دور الدولار كنقد دولية . ونحن نعتقد أن السبب الثاني هو الأساس في فهم ظاهرة انخفاض قيمة الدولار في الأسواق . وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة ، فإن وسيلة العلاج تكون بالposure مباشرة لأسباب تزايد الأرصدة الدولية الاحتياطية في العالم .

### **النظام النقدي الدولي .. الحاجة إلى السيولة الدولية**

عندما وضعت الترتيبات الخاصة بالنظام النقدي الدولي الحالى في اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، كان الهدف المنشوف هو تشجيع التجارة الدولية في ظل جو من الاستقرار . ولذلك فإن الاتفاقية المذكورة - وقد طالبت بتحرير التجارة الدولية - أخذت بنظام ثبات أسعار الصرف . قيمة العملات المختلفة تحدد بوزن ثابت من الذهب ، وبحيث لا يجوز - في الأصل - تغيير أسعار الصرف (إلا في حالات الاختلال الجوهري) .

وفي مثل هذا النظام ، لابد من توفير وسيلة مقبولة للمدفوعات الدولية . فليس من الممكن أن تنجح كافة الدول في تحقيق التوازن الدائم والمستمر لموازين مدفوعاتها . والاتتجاه إلى القيود التجارية أمر غير مستحب ، والاتفاقية لا ترحب بتقلبات أسعار الصرف ، والدول لا ترغب في قبول تقلبات كبيرة في اقتصادها الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي . وفي مثل هذه الظروف ، فإنه لا مناص من تزويد بوسائل دفع دولية واحتياطيات تمكنها من معالجة الاختلالات الطارئة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الاقتصادية الكفيلة بعلاج أسباب هذه الاختلالات . ولذلك فإن هذا النظام يفترض بالضرورة أن تعمل

كل دولة على توفير احتياطيات مقبولة في الوفاء في المعاملات الدولية .  
ولا تستطيع أية سياسة اقتصادية حكيمة أن تعمل دون الاستناد إلى مثل هذه الاحتياطيات .

وهكذا ثارت مشكلة السيولة الدولية .

وقد كان في ذهن واضعي اتفاقية بريتون وودز أن الذهب سيقوم بوظيفة النقود الدولية أي وسيلة المدفوعات الدولية . ومع ذلك فقد قامت ظروف أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أدت إلى تركيز الذهب لدى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع سياسة غيورة للاحفاظ بالذهب لديها .

وفي غضون ذلك كانت أوروبا واليابان متحطمتين اقتصادياً من جراء الحرب ، مما زاد الطلب على الواردات الأمريكية لإعادة التعمير . ومن هنا نشأ طلب كبير على الدولار وبدأ الدولار يتمتع بنوع من القبول العام في المعاملات الدولية ، وانتهى الأمر بأن أصبح للدولار من القبول العام ما يبرر القول بأنه أصبح في الواقع النقود المقبولة ، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور بنك العالم .

### تكوين احتياطي دولي من الدولار :

بمجرد أن انتصَر للدولار صفتَه كعملة دولية ، فقد عمدت الدول المختلفة إلى محاولة توفير أرصدة احتياطيات من الدولار لمواجهة احتمالات العجز في عالم تسوده أسعار ثابتة للصرف . وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم على هذا الاتجاه . وقد كان من الممكن – على الأقل نظرياً – استخدام إسلوبين لتوفير الدولارات للعالم لاستخدامها كاحتياطي نفدي ؛ الإسلوب الأول يعتمد على

استخدام سياسات اسعار الصرف ، بأن تحدد للدولار قيمة مرتفعة تتفق مع زيادة الطلب عليه ، وبما يساعد الدول على تكوين الاحتياطي . وفي مثل هذه الصورة كانت تحدد للدولار قيمة مرتفعة تمكن دول العالم من تحقيق فائض في معاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتستخدم هذا الفائض في تكوين الاحتياطي المناسب ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم هذا الاسلوب ، فقد ظل سعر الدولار ثابتاً منذ سنة ١٩٣٤ . أما الاسلوب الآخر توفير الدولارات لدول العالم لكي يستخدم كاحتياطي ، كان يستدعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإقراض الدول وبالقيام باستئارات مباشرة .

وهكذا تؤدي حركات رؤوس الأموال الخارجة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة المتاح للعالم من الدولار ومن ثم تتمكن دول العالم من تكوين احتياطيات . وهذا هو الاسلوب الذي جأت إليه في الواقع الولايات المتحدة الأمريكية . فاحتفاظ العالم بالدولار كاحتياطي دولي قد مول عن طريق حركات رؤوس الأموال التي أدت إلى زيادة أصول الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ، من استئارات مباشرة وقروض طويلة الأجل ومن ثم تراكم الاحتياطي من الدولار لدى الدول الأخرى .

ومنذ السبعينات ، وقد بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يعرف عجزا . على أنه ينبغي أن تدرك أن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي قد ارتبط في نفس الوقت بزيادة دائية الولايات المتحدة الأمريكية أجزاء العالم الخارجي ، فيزيان المدفوعات وثيقة تسجيل تيارات المدفوعات بصرف النظر عن الدائنة والمدينية القانونية . وقد كان عجز ميزان المدفوعات الأمريكي راجعاً بصفة أساسية ، إلى خروج رأس المال من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن هذا نفسه يعني زيادة دائية الولايات المتحدة الأمريكية للخارج

## **هل يتجه العالم للتخلّي جزئياً عن الدولار كعملة دولية :**

ويبدو أن العالم - ونتيجه لا استمرار مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي ، ونتيجه لظهور مراكز اقتصادية دولية أخرى في أوروبا واليابان - قد بدأ يتخلى عن الاحتفاظ بالدولار كاحتياطي دولي ويتجه نحو الاحتفاظ بعملات دولية متعددة . وقد أدى ذلك إلى زيادة عرض الدولار في الأسواق العالمية .

ويبدو لنا أنه رغم تقلبات أسعار الدولار ، فإن صناعات التصدير في الولايات المتحدة الأمريكية لا تعاني من نقص القدرة التنافسية ، ولذلك فليس من السهل الاعتقاد أن زيادة عرض الدولار ترجع إلى صعوبات التصدير ، والأولى الاعتقاد بأنه ناتج عن التخلّي عن الأصول الدولارية المحتفظ بها كاحتياطي نتيجة نقص الثقة في الدولار .

وإذا كانت نظرية تعادل القوى الشرائية التي تربط بين قيمة العملة وبين قوتها الشرائية محل انتقاد من الاقتصاديين - فلا ينبغي أن نغفل أنها تتضمن قدراً من الحقيقة . وحمل الانتقاد هو الاعتقاد في وجود علاقة ميكانيكية . ولكن لا جدال في وجود علاقة بين سعر الصرف وبين القوة الشرائية للعملة على الأقل بالنسبة للسلع الدولية ، ومن الملحوظ أنه رغم عدم الثقة في قيمة الدولار ، فإن البيضاء الأمريكية لا تعاني من أي قلق حقيقي متعلق بقدرتها التنافسية .

## **العلاج حركة رؤوس الأموال :**

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد مولت تراكم الاحتياطيات من الدولارات لدى دول العالم عن طريق حركات رؤوس الأموال مع بقاء سعر الصرف ثابتاً - أفاليس من الطبيعي أن يكون تخلّي العالم عن قبول الدولار

كاحتياطي دولي ، عن طريق حركة عكسية لرؤوس الأموال ، فإذا كان أحد الأسباب زيادة أصول الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج من قروض واستثمارات مباشرة هو استخدام الدولار كاحتياطي ، فقد يكون إنفاص هذه الأصول هو وسيلة لتصفية الاحتياطيات من الدولار ، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج الآن إلى حركة رؤوس أموال من الخارج تقابل بها العرض المتزايد للدولار في الأسواق العالمية ، وهذا يقتضي زيادة دائرية العالم لأمريكا أو إنفاص دائيرية أمريكا للعالم أو الأمرين معا .

### ثانياً: أزمة الدولار ..

#### واتفاقات مشاركة الانتاج في البترول العربي

إذا كان التحليل السابق صحيحا ، فإننا نود أن نبين في ضوءه تفسيرا لا تفاقات مشاركة الانتاج للدول المنتجة للبترول ... لقد أبدت شركات البترول العالمية - الأمريكية بوجه خاص - قبلًا لمبدأ المشاركة في الانتاج من قبل الدول المصدرة للبترول .

ووقدت اتفاقات في هذا الصدد منذ عدة شهور يزداد فيها نصيب الدول المنتجة للبترول - في مشاركة الانتاج تدريجيا . فالدول المنتجة للبترول وبوجه خاص دول الخليج العربي - تحقق فائضا مستمرا في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المستوردة ويتمثل هذا الفائض في زيادة أرصدة هذه الدول من الدولار ومن العملات الأجنبية . وبعد اتفاقيات طهران سنة ١٩٧١ زادت حصة هذه الدول من عائدات البترول ، ومن ثم زادت امكانيات تكون الاحتياطيات . وكانت هذه الدول تلجأ إلى توزيع احتياطاتها في شكل عملات متنوعة ، وبعض الاستثمارات المالية . ولكننا نستطيع أن نقول

بصفة عامة أن الفائض المتراكم لهذه الدول كان يتمثل في أرصدة أجنبية وأوراق مالية أجنبية قصيرة الأجل وبعض الأوراق طويلة الأجل . ومعنى ذلك أن هناك كميات ضخمة من الدولارات أو من الأوراق المالية القابلة للتحويل للدولار كانت تحت تصرف هذه الدول المتوجه لل碧تول . مما يساعد على خلق امكانيات مستمرة للضغط على قيمة الدولار ، إذا شعرت هذه الدول أن قيمة هذه الاحتياطيات مهددة . ولذلك فإن أي تصرف من جانبها خشية وقوع ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار سيؤدي بالفعل إلى انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية . وهذا ما يشكل عنصرا من عناصر عدم الاستقرار في الأسواق النقدية ، فالاحتياطيات من الدولارات ومن الأوراق قصيرة الأجل ، إذا زادت عن حد معين تمثل خطرا مستمرا لعدم الاستقرار .

ولذلك فإن أفضل وسيلة لتأمين قيمة الدولار ضد مخاطر عدم الاستقرار يكون بتحويل هذه الأرصدة الدولارية والأوراق قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل ، فالاستثمارات طويلة الأجل بطبيعتها لا يمكن أن تمثل ضغطا على أسواق الدولار . وعلى ذلك تصبح المشاركه في إنتاج البترول وسيلة مناسبة جدا لتحويل احتياطيات الدول المصدرة لل碧تول وأوراقها المالية قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل . وهذا يعني أن هناك حركة لرؤوس الأموال من الخارج إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وهي ليست حركة وقته ومن ثم عرضه للقلق ، إنما هي حركات مستقرة نوعا ، وهذا ما يؤدي إلى المساعدة على حل أزمة الدولار بعيدا عن تغيرات أسعار الصرف ، وهو نفس المنطق الذي أشرنا إليه في علاج أزمة الدولار الحالية . وعلى ذلك نستطيع أن نربط بين اتفاقات مشاركة الانتاج في البترول وبين محاولات علاج أزمة الدولار . وليس معنى ذلك بالضرورة ، أن هذه الاتفاقيات في غير صالح الدول

العربية ، فطالما أن الدول العربية غير قادرة على استخدام فائض الصادرات منها ، فإنها تكون مضطربة لتحقيق أرصدة من الأصول الأجنبية .

ولا جدال في أن الأصول الأجنبية قصيرة الأجل من عملات وأوراق قصيرة تتحمل كافة مخاطر سوق النقد العالمية . ولذلك فإن المشاركة في الإنتاج تمثل نوعا من تخفيف حدة هذه المخاطر عليها نوعا ما .

ومع ذلك فإن الحل المقدم لا يصدق إلا في الحدود التي تعجز فيها الدول العربية عن استخدام فائض صادراتها داخليا . وبطبيعة الأحوال فإن تحقيق برنامج للتنمية الاقتصادية على مستوى العالم العربي في مجموعة لما يزيد الفائدة لدول المنطقة في جموعها ، وهو أمل طالما داعب نفوس العاملين في هذا الميدان .



٣ . فنِ الطَّائِم

## حول مشكلة مصر\*

### وفشل مشروع تقليد المجتمع الغربي

إن ما يواجه مصر في هذه الآونة أخطر من أن يعالج بحلول جزئي وإنما يتضمن من مفكرينا جهدا خلاقا لمواجهة ما يمكن أن يعتبر المشكلة الأساسية بحسب نظرة كل منا ، ولا يكفي التعرض لهذا النواحي أو تلك التي يظهر فيها المخلل في حياتنا اليومية . وما أسطره هنا هو نوع من هذه المحاولة ودعوه للمفكرين .

- ١ - ربما تكون تجربتنا المعاصرة قد بدأت مع الانصال المكثف مع أوروبا عند بداية القرن التاسع عشر وخاصة منذ حملة نابليون . وقد أدت المزيمة العسكرية والسياسية إلى إدراك الاختلاف بين المجتمع الرااكم الذي نتمسح إليه والمجتمع الغربي المتقد . هنا بدأ مشروع تقليد الغرب واللاحق به .
- ٢ - بعد أكثر من قرن ونصف على هذا المشروع لا يبدو نجاحا كبيرا مط使人 من ورائه . وأمام هذا الفشل (التبني) لابد من طرح التساؤل حول مواطن

---

\* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٥ / ٣ / ١ .

القصور : هل يرجع العيب إلى قصورنا في اختيار أنساب الوسائل لتحقيق الهدف (اللحاق بالغرب) ، أو العيب يرجع إلى الهدف ذاته ؟

٣- الإتجاه الثاني أكثر جذرية من الإتجاه الأول ، ولكنـه - وربما بسبب هذه الجذرية - أقل وضوحاً فيما يتعلق بالجانب الايجابي منه : ماذا نفعل إذا استبعدنا هدف اللحاق بالغرب ؟

٤- أيا مكان الأمر ، فاننا نواجه أزمه . ومشروعنا الطويل لم يحقق النتائج المرجوة . فالفقر والجهل مازلاً يطبقان على حياتنا ، والفجوة بيننا وبين الغرب في تزايد مستمر ، وقد يكون من المفيد قبل أن نقطع برأى في الاتجاهين المتقدمين أن نقف على اللحظة التاريخية التي بدأ فيها مشروع تقليد الغرب . إذ يتضح من مناقشة هذه الظروف أن الاتجاهين أقل تعارضاً مما يبدو للوهلة الأولى .

#### الركود والوعي الراكم :

٥- بدأت حركة التغيير نتيجة صدمة الاتصال بالغرب والمزعنة العسكرية والسياسية وليس نتيجة إفراز وتطور طبيعي للمجتمع المصري وكذا العربي ، وكان المجتمع المصري عند الاتصال بالغرب مجتمعاً راكمـاً . فالتغيير تم في مجتمع راكمـاً نتيجة لمنصر خارجي مفروض .

٦- مع محاولة تقليد الغرب بدأنا مرحلة تغيير جديدة . ومع ذلك فهناك وجه شبه بين مرحلتي الركود وتقليد الغرب - على الرغم ما يينها من خلاف - وهو فقدان القدرة على الخلق ونقص الخيال . فهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الراكمـاً من ناحية ، ثم إلى طبيعة الهدف الذي اختناه بعد ذلك في مجرد تقليد الغرب .

٧ - بدأ مشروع تقليد الغرب في غياب معرفة كاملة ومتعمقة بخصائص المجتمع الذي نتمنى إليه والمجتمع الغربي الذي نسعى إليه . فرغم معايشة المجتمع التقليدي فإن هذه المعايشة كانت على مستوى اللاوعي دون نظرية استيعابية ونقدية لهذا المجتمع . كذلك فإن مشروع تقليد الغرب قد بدأ - بمقتضى الفرض - دون معرفة بحقيقة هذا المجتمع - اللهم إلا الانبهار بقوته مما أدى إلى هزيمتنا العسكرية والسياسية .

٨ - بدأ مشروع تقليد الغرب في ظل قيدين خطيرين وهما نقص القدرة على الخلق وعدم الوعي (بما نترك وبما نختار) وبطبيعة الأحوال فإن عملية التقليد - وقد دامت أكثر من قرن ونصف - قد خفت بعض الشيء من حدة هذين القيدين ولكن أثر الخطيبة الأولى طبع التجربة كلها .

### الخيال :

٩ - الإنسان ذو تاريخ لأنه - من دون الكائنات - صاحب خيال . والخيال يقوم على التغذية المرتدة . فيقدر ما يتوافر للعقل البشري من معلومات يقدر ما يستطيع أن يتجاوز واقعه ويخلق عالمًا جديدا . وقد بدأ مشروع تقليد الغرب دون علم كاف ، وعندما توافر العلم وبدأ يتشرّب استخدامه في غرض غير خلاق ولا سباب انتهازية لتحقيق نتائج سبق معرفتها . ولذلك فإن نقطة البدء الجديدة يجب أن تكون في البحث عن زيادة قدراتنا على الخلق والخيال دون اعتقادها في هدف محدد سلفا وغير طموح ( مجرد اللحاق بالغرب ) و ( إن كان هذا لا يعني أيضاً مجرد الرغبة في معارضته ) .

## المعلومات :

١٠ - إذا كان الخيال يزدهر بمحجم المعلومات المتاحة للذهن البشري ، فإنه ينبغي أن تكون نقطه البدء هي خلق إنسان معرض بشكل أكبر وبشكل مستمر لأكبر قدر من المعلومات : والمطلوب ليس التعليم في المدارس والمعاهد ولكن تعريف الفرد لكافة أجهزة نقل المعلومات وبشكل مستمر (الراديو ، التليفزيون ، الصحافة ، الندوات ...). وتعريف الفرد للمعلومات المتاحة لا يقتصر على ما هو موجود لدى الغرب أو ما هو موجود في تراثنا الخاص ، ولكن فكرة المعلومات تقتضي التفتح لكل خبرات العالم المترادفة .

١١ - الغرض من توفير هذه المعلومات هو خلق امكانيات جديدة للخلق والابتكار في الذهن البشري . وليس مجرد هدف منفي مبادر في إنتاج سلعة أو توفير خدمة . ولذلك فاني أفضل كلمة معلومات على كلمة العلم ، وربما الأصح المعرفة ، وبذلك يتسع الأمر للفنون والقيم والتاريخ بل والأساطير إلى جانب العلم حتى يتسع أفق التفكير فالمقصود هو خلق قدرات وليس مجرد أدوات .

١٢ - كان قد ثار خلاف حول ما إذا كان على الدول المتختلفة أن تهتم بالعلوم التطبيقية فقط أو أن تشارك أيضاً في البحوث الأساسية وكان رأى البعض أن العلوم الأساسية مكلفة ولا يستطيع القيام بها سوى الدول المتقدمة . ونرى كمثال للاهتمام بتطوير القدرات أن الأولى بالرعاية – في مجال العلم – هو العلوم الأساسية . فالطريق الذي يجب أن نسلكه لا ينطوي على تجاهل ما حققه الغرب من تقدم وإنما يفترض السيطرة

عليه وخصوصا على أساسياته بروح مفتوحة من أجل المعاوزة . وليس مجرد الوقوف عند التقليد .

١٣ - الاهتمام والتوكيز على نشر وتوزيع المعلومات سوف يؤدي إلى خلق قيم جديدة تضع القيم الذهنية والفنية في مرتبة عليا من استمتعات الإنسان . وهذا ما يجب أن نبحث عنه . وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاهتمام بعادات الاستحواذ على الأشياء (مجتمع الاستهلاك) . وبهذا الشكل يمكن حل جزء كبير من مشكلة الفجوة مع الغرب (نركز أساسا في حجم السلع التي يستحوذ عليها الفرد) . عن طريق تجاهلها وتجاوزها لاستمتعات أخرى .

#### الديمقراطية :

١٤ - المعلومات وهي وسيلة لتحرير الأذهان قد تستخدم أداة للسيطرة على الأفراد ، فإذا قامت دكتاتورية ووجدت ما كينة ضخمة لنشر المعلومات وتوزيعها فإنها قد تستخدمها لاختيار نوع المعلومات وتوجيه أذهان الأفراد وصيدهم في قوالب محددة سلفا وبهذا تقتل الغرض الذي نسعى إليه . ولذلك فإن الديمقراطية تعتبر ضمانا ضروريا لعدم تحول سلاح المعلومات إلى وسيلة قهر .

١٥ - الديمقراطية السياسية وحدها لا تكفي . فالقضايا العامة كثيرا ما تتشعب بما يصعب السيطرة عليها وفهمها ، ومن ثم ينشأ نوع من عدم الاهتمام بها . ولذلك ولضمان حقيقة المشاركة الفعالة فلا بد من تدعيم الديمقراطية السياسية بالحكم المحلي الديمقراطي . وهذا ما يجعل الفرد يشارك في أمور

المنطقة التي يعيش فيها وبذلك تأخذ المشاركة في التأثير الفعال والماضي على الحياة اليومية .

### **المساواة وإشباع الحاجات الأساسية :**

١٦ - أنماط تقليد الغرب أكثر ما تكون في مستويات الاستهلاك العليا ، وهذا ما يساعد بدوره على سوء التوزيع . ولذلك فإن مقاومة فكرة تقليد الغرب كهدف في ذاته تقتضي مقاومه الاستهلاك الترف (الذى برع فيه الغرب) .

١٧ - يؤدى تحقيق مزيد من المساواة إلى الاتجاه إلى إشباع الحاجات الأساسية لعدد أكبر من الأفراد . وهذا تأثير مباشر على تدعيم الاحساس بالكرامة والارتباط بالوطن عند الفقراء والأغنياء على السواء . فصور الفقر الشديد إلى جانب تحطيمها لكرامة الفقراء ، تسلب الأغنياء الأمل في امكانيات النجاح في وسط بحر من الفقر والبؤس . ولذلك فإن الاتجاه نحو المساواة وأشباع الحاجات الأساسية يساعد على خلق مجتمع أكثر تفاؤلاً بامكانيات الخلق . وتساعد الديمقراطية السياسية والمشاركة في تسخير الأمور على عدم تحول شعار المساواة إلى واحد من الشعارات الكاذبة .

### **العروبة :**

١٨ - خلق مجتمع جديد يسعى إلى خلق نموذج مختلف لا يمكن أن ينبع في دولة صغيرة محكمة بالعلاقات الاقتصادية الدولية إلى حد بعيد . وتزداد امكانيات التحرر من الخط الغربي بقدر ما يزداد حجم هذه الدولة و فعل تأثير الخارج عليها .

١٩ - إنماء مصر الحضاري إلى العروبة يعتبر من العوامل الأساسية للنجاح ، ذلك أن الحضارة العربية تعتبر باعثا قويا للبحث عن صيغة جديدة للحياة .

ولكن أموال البترول بقدر ما تعطيه من امكانيات لبعض الدول العربية في محاولة خلق أسلوب جديد للحياة ، بقدر ما تدعم اتجاهات تقليد الغرب في هذه الدول . ومع ذلك فإن ما تتضمنه قوة هذه الأموال من مخاطر كامنة تستدعي عدم الانسياق وراء طريق التقليد السهل .

#### فترة انتقالية :

٢٠ - طول المعاناة التي شهدتها مصر يجعل أية سياسة جادة لبداية طريق جديد و مختلف - قليلة الأمل في النجاح . ولذلك فلا بد من فترة انتقال ترم فيها جروح مصر وتخفف عليها الأعباء في الحياة اليومية للأفراد بكل وسيلة ممكنة ومتاحة ثم بعد ذلك فقط ، نبدأ الطريق من جديد لبناء عصر جديد .. في تاريخ الإنسانية .

## \* في الشريعة التاريخية \*

جرى معظم فقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية على التبييز بين الشريعة الشكلية و الشرعية الاجتماعية . فالشرعية الشكلية تتحقق متى اتفق نظام الحكم مع القواعد الدستورية والقانونية السائدة سواء في كيفية ممارسة السلطة أو في اسلوب انتقادها . ولكن الشرعية الاجتماعية تجاوز هذه النظرة الشكلية وترتبط بمدى تحقق الاتفاق أو الاقتناع العام حول السلطة وتوجهاتها الأساسية . فتى تحقق هذا الاتفاق فالشرعية الاجتماعية تتحقق للحكم وإن أخلت بالقوانين السائدة ، وعلى العكس فإن الشرعية الاجتماعية تفتقد متى زال هذا الاتفاق العام أو اختل خللا شديدا وإن ظل احترام القواعد السائدة .

ولى جانب الشرعية الشكلية والشرعية الاجتماعية فإنه يمكن الحديث عن شكل آخر من أشكال الشرعية هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الشرعية التاريخية . فالأمر لا يتعلق هنا بالاتفاق أو المخالفة للقواعد الدستورية والقانونية

---

· ارسل إلى جريدة الاهرام في ١٠ نوفمبر ١٩٨٢ ولم ينشر.

السائدة ، كما انه لا يثير مدى توافر او عدم توافر الاتفاق العام حول طبيعة السلطة وتوجهاتها ، ولكنه يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه الدور التاريخي لنظام الحكم . فنطاط الشرعية الشكلية هو بحث قانوني في مدى احترام أو مخالفة القواعد القانونية السائدة . ومناط الشرعية الاجتماعية هو بحث اجتماعي في مدى توافر أو عدم توافر الاقتناع العام بنظام الحكم القائم دون ممارسة اجراءات قهر مبالغ فيها . أما الحديث عن الشرعية التاريخية فهو يقوم على افتراض أن كل حقبة تاريخية للحكم لها دور معين . وهو افتراض ضخم ومن ثم يمكن أن يثور حوله خلاف كبير لا يسهل حسمه بأدلة قانونية أو قوانين اجتماعية . ويتحدد هذا الدور في مجموعة من المعطيات التاريخية والحضارية والاجتماعية والتي تجاوز الوثائق الدستورية والبيانات السياسية . ولذلك فإن الاصل أن يتضمن هذا الدور أو الشرعية التاريخية بعد وقت تهدأ فيه النغص و تستقر العواطف . وهذا ما يتطلب في العادة فاصلا زمنيا معقولا قبل القدرة على إبداء رأى أو مناقشة حول هذا الموضوع . ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من أهمية في محاولة البحث عن هذه الشرعية التاريخية لكل حقبة من نظم الحكم في مصر الحديثة .

ومع الاعتراف بكثرة المحاذير فإن محاولة متابعة تطور الشرعية التاريخية لنظم الحكم في تاريخ مصر الحديث على التحول المتقدم قد لا تخلو كليا من بعض الفائدة . وينبغي أن يكون واضحا أن المقصود بنظم الحكم ليس فقط الحكومة وأجهزتها . ولكن كافة مؤسسات الحكم من حكومة ومعارضة ومذاهب وأفكار متصارعة . فالدور التاريخي لنظام الحكم لا يتوقف على أجهزة الحكومة بل على كافة المؤسسات التي تؤثر في اتجاه الأحداث العامة . ومن هذا المنطلق تبدأ بنظرة سريعة وموجزة لما لحق الشرعية التاريخية لنظم الحكم في مصر الحديثة .

لعل الصدمة التي عرفتها مصر مع الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر

كانت بداية سلسلة من الحلقات التاريخية في حياة مصر الحديثة . ومع اكتشاف الغير والمخازاته وتفوقه بدأ الوعي بالذات والرغبة في التحديث . ومن هنا فقد كان الدور التاريخي لحكم محمد على هو محاولة تحديث مصر ونفطها لتراثات فترات الخمول والاسترخاء . وأيا كانت الشرعية الشكلية لحكم محمد على باحترامه أو مخالفته للقوانين السائدة . وأيا ما كانت الشرعية الاجتماعية بمدى قدرته على استقطاب الانفاق العام حوله ، فإنّه يبدو أنه من الناحية التاريخية حق حكم محمد على شرعنته التاريخية وذلك بمحاولة إرساء قواعد التحديث لمصر . وبصرف النظر عن كل ملامسات تولي محمد على السلطة ولا سلوب ممارسته لها ، فإنه يبدو أن حكم محمد على لعب دوراً تاريخياً هاماً كأنّ مصر تحتاجه ، وهو وضع مصر على طريق العصر . وأيا ما كانت درجة النجاح والفشل لحكم محمد على فقد توافرات معه الشرعية التاريخية . وقد حاول محمد على ولوح باب العصر عن طريق الحصول على الأشياء الحديثة وربما صناعتها ، ولكنه لم يحاول أن يغير في الإنسان المصري ومؤسسات الحكم . ومن هنا فقد تركّزت أعماله على الجانب المادي ببناء الجسور والقنطرات ، وإقامة الصناعة وإرسال البعثات العلمية وفتح المدارس ولكنه أبداً لم يحاول أن يحقق التحديث من الجانب الثقافي . وبعد انتهاء تجربة محمد على وخاصة بعد اتفاقية ١٨٤١ سقط نظام الحكم في مصر في مرحلة من الجمود دون أي دور تاريخي رغم توافر الشرعية الشكلية وربما الاجتماعية أيضاً .

ومع حكم إسماعيل بدأت تتفاعل في مصر حركة جديدة للبعث ، وهي مرحلة أخرى من محاولات التحديث . والأمر لا يقتصر هنا على حكومة الخديوي إسماعيل نفسه بقدر ما تشير إلى الحركة السياسية الكاملة السائدة . وعلى عكس فترة محمد على فقد كان الاهتمام بالجانب المؤسسي والثقافي أكثر منه

بالجانب المادى . فإسماعيل نفسه أراد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ولكن الحركة السياسية كانت تطالب في نفس الوقت بالمؤسسات الدستورية والمشاركة في الحكم . وكانت الثورة العربية فة التفاعل السياسي الشعبي للوصول إلى نظم أكثر معاصرة للحكم . ومع الاستعمار البريطاني قبرت المحاولة الثانية للتحديث في مصر للتدخل الخارجي من ناحية وإهمالها جانب اقامة الاساس المادى للصناعة من ناحية أخرى . وسقطت مصر من جديد في مرحلة أخرى من الجمود دون آية شرعية تاريخية رغم استمرار الشرعية الشكلية وبدرجة أقل الشرعية الاجتماعية .

وفي خلال الاحتلال البريطاني بدأت إرهاصات البحث عن الذات من جديد بين المخلافة الإسلامية والشخصية المصرية مع مصطفى كامل ولطفي السيد . على أن قسوة الاحتلال ثم قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تطور هذه المرحلة ، وسقطت مصر في جمود جديد .

ومن قيام ثورة ١٩١٩ بدأت مرحلة أخرى وشرعية تاريخية جديدة للتحديث والمطالبة بالدستور واقامة حكم ليبرالي والمطالبة بالاستقلال . وكان الوفد يجسم هذه الشرعية التاريخية الجديدة ، رغم أن الشرعية الشكلية كانت لفترة موزعة بين القصر والإنجليز ، ولفترات خرج فيها الحكم عن هذه الشرعية الشكلية والاجتماعية (مع دستور ١٩٣٠ والأحكام العرفية) . وقد تم خلال هذه الفترة بداية نوع من الحياة الليبرالية كما بدأ وضع أساس الصناعة الحديثة مع بنك مصر ١٩٣٠ ثم الحياة الجمركية ١٩٣٠ وتقليلص امتيازات الأجانب ١٩٣٧ وتنظيم الضرائب ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ وانتهاء بالضريبة العامة ١٩٤٩ وبداية الاصلاحات الاجتماعية بالاعتراف بالنقابات وصدور قانون العمل . وجاءت حرب فلسطين

وأدت إليه من هزيمة عربية ثم تحالف الوفد مع القصرين في ١٩٥٠ مما أفقد المرحلة دورها التاريخي .

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعبير عن انتهاء مرحلة تاريخية وتعبرًا عن تطلعات جديدة . ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأ عهد استقلال المستعمرات وتطلعها لدور جديد وأدت الحرب الباردة إلى تحور القطبين واشتداد الصراع العقائدي . وكانت ثورة يوليو أحد رواد هذا العالم الجديد المتطلع إلى الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والبحث عن تحقيق الذات في نيار عدم الانحياز .

وفتح المعهد القادر الآفاق العربية للسياسة المصرية وتقدمت شعارات العدالة الاجتماعية وتراجعت الأصول الليبرالية . وهذا الدور التاريخي الذي عرفته مصر لما بعد الحرب العالمية الثانية مع نهضة العالم الثالث يمثل الشرعية التاريخية لثورة ٢٣ يوليو . وبصرف النظر عن مدى احترامها للشرعية الشكلية في أول مراحلها أو توافق الشرعية الاجتماعية لها في بعض فتراتها . ويرغم كافة الاجتهادات فقد جاءت هزيمة ١٩٦٧ نهاية لدور تاريخي وإن استمرت الشرعية الشكلية وربما الاجتماعية . فعدم الانحياز توقف فعلا وإن لم يعلن رسميًا قبل ١٩٦٧ وتكرس معها . ودور مصر في قيادة الثورة العربية انتهى بالصالحة والتتحالف مع النظم المحافظة في مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ ، وتوقفت الإجراءات السلطوية للتغيير الاجتماعي في نفس الوقت ، كما تم تمجيد السياسات الاقتصادية المعتمدة على التخطيط منذ قبل المفازة فلم تظهر الخطة الخمسية الثانية حين التنفيذ أصلًا . وكانت الموافقة على مشروع روجرز ١٩٧٠ خاتمة الاجراءات الممثلة لنهاية المرحلة التاريخية السابقة بقبول الاعتراف بإسرائيل .

وكان ذلك قد تم قبل ذلك بقبول قرار ٢٤٢ مجلس الامن وأصبح الدور التاريني المطلوب هو إزالة آثار العدوان.

ويصرف النظر عن المسحبات فإن تولى السادات الحكم كان بمثيل الجمهورية الثانية بعد انتهاء الجمهورية الاولى في ١٩٦٧ وإن تم الإعلان عن ذلك في ١٩٧٠ . ورغم كافة التغيرات التي أدخلتها نظام السادات فقد كان الدور التاريني له هو إزالة آثار العدوان . وما عدا ذلك فقد كان من قبيل العناصر التجميلية والتغيير بالمعنى أكثر منه بالإيجاب .

فتعدد الأحزاب والتجربة الديموقراطية كانت تعبيرا عن نهاية نظام الحزب الواحد أكثر منها إقامة لنظام الأحزاب . والافتتاح الاقتصادي كان محاولة لايقاف نمو الادارة البيروقراطية على الاقتصاد أكثر منه ارساء لاقتصاد المنافسة . والدور التاريني المتحقق لنظام السادات كان إزالة آثار العدوان ومنها يستحق النظام شرعنته التاريخية . وقد نجح النظام في ذلك بدرجات متباينة في الحرب (أكتوبر ٧٣) والسلام (اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨) . وباستعادة مصر للجزء الباقي من سيناء في أبريل ١٩٨٢ يكمل الدور التاريني لهذه المرحلة قد انتهى ومعها الجمهورية الثانية وإن كانت وفاة الرئيس السابق قد حدثت في أكتوبر السابق على ذلك . ومع هذا التاريخ أسدل الستار على مرحلة تاريخية وتبدأ الجمهورية الثالثة وال الحاجة إلى شرعية تاريخية جديدة وإن استمرت الشرعية الشكلية والاجتماعية .

والله أعلم .

## \* في الحرية والمساواة \*

هناك من القضايا ما يظل مطروحاً منها طال الزمن . ويستمر النقاش حولها جارياً ومعاصراً رغم قدم المشكلة ودوم الجدل . وأية مناقشة في هذه الأمور هي قديمة وجديدة في نفس الوقت . ومن هذه القضايا قضية الحرية والمساواة ، وهي رغم ما يشوبها من مسلمات قد تحتاج إلى نفس العبار حولها من وقت لآخر دون أن نصل إلى كلمة نهائية في الموضوع ، فالامر بالضرورة محل اجتهد . واختلاف الرأى لا يفسد للود قضية .

لا يستطيع أحد أن يجادل في أن الحرية والمساواة هما من أهم مكتسبات الحضارة الإنسانية ، وأنه لا تقام قائمة مجتمع متحضر وتقدمي في غيبة أحدهما أو كليهما .

ورغم أن الدعوة للحرية والمساواة ترجع إلى أزمة قديمة – لا أنها ظلت في الأغلب مجرد اهتمام فلسفى حتى أصبحت في العصر الحديث حقائق سياسية تلقى

---

٠ نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٧٣ .

بظلاها على النظم السياسية المختلفة وتؤثر في نشاط الأفراد والجماعات . ولذلك فإن الحديث عن الحرية والمساواة لم يعد مجرد ترف فكري تبادله الخاصة بل هو أمر يمس صميم حياة الأفراد والجماعات ويؤثر على تقدّمها وتحلّفها كما ينعكس على حاليتها أو سلبيتها .

ولقد أوضحت الفلسفة بما لا مزيد عليه أهمية حرية الفرد وأثرها على ارتقاء الإنسان بها إلى طبيعته الإنسانية القائمة على الاختيار المسؤولية . وقد أكسبت الحرية قيمتها التاريخية من ثورات الديموقراطية في إنجلترا والولايات المتحدة وبوجه خاص مع الثورة الفرنسية . وإذا كان شعار الثورة الفرنسية هو الحرية والمساواة والإخاء فإنها كانت في الأساس ثورة للحرية ولحقوق الإنسان ، وإضافة المساواة إلى شعار الثورة لم يكن أكثر من تأكيد لمعنى الحرية وحقوق الإنسان ، فهي مساواة أمام القانون ، أو مساواة في الفرص وليس مساواة في الظروف والواقع . ومن هنا قيل أن المساواة مع الثورة الفرنسية مساواة قانونية وليس مساواة اقتصادية ، وهو تأكيد من جديد لمعنى الحرية هي أن للأفراد حقوق ثابتة لا يمكن المساس بها وأنهم يتمتعون بفرص متساوية أمام القانون ولكن ليس بالضرورة بتنتائج متساوية .

ولا شك أن الإنسانية قد حققت مع الحرية وحقوق الإنسان والمساواة في الفرص خطوات جارة إلى الأمام ولكن التزعة إلى العدالة لم تثبت أن أدت إلى الدعوة إلى المساواة في الواقع أو النتائج وليس فقط في الفرص أو أمام القانون . ومن هنا جاءت الدعوات الاشتراكية لاستكمال الحرية بالمساواة . والمقصود هنا المساواة الاقتصادية وليس فقط المساواة القانونية ولعل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ كانت أول وأهم تعبير عن هذا الأمل .

ولكن لا يكفي القول بأن الحرية والمساواة هما دعامة أي مجتمع راق ومتدين ، بل لابد من الأخذ موقف محدد من كل منها . حقا إن الحرية تضيع في مجتمع اللامساواة والفرق الطبقيه . كما أن المساواة لا تتحقق في مجتمعات الكبت والعبودية ، ولكن ليس معنى ذلك أن الحرية هي المساواة وأن المساواة هي الحرية . فالمجتمعات التي تضع هاجسها الأول في الحرية تختلف في توجهاتها عن تلك التي تضع التقل الأكبر على المساواة . ورغم ما بين الحرية والمساواة من تكامل إلا أن هناك عديدا من الأحوال التي يثور فيها شبه تعارض بين الحرية والمساواة ، وهنا تقوم الصعوبة فلا يمكن الاعتراف بأهمية الحرية والمساواة وإنما ينبغي أن تحدد المجتمعات موقفها من كل منها . وتختلف النظم السياسية من حيث مواقفها عند احتمالات التعارض فيما بينها – فاستعراض سريع للوثائق الدستورية لمعظم الدول يجد أن كلا من الحرية والمساواة في صدر قيمها ومبادئها ولكن الخلاف الحقيق هو تحديد الاسبقة والأولويه لأى من المبدئين .

والرأي عندي هو أنه مع الاعتراف بأن الحرية والمساواة معا هما أعمده أي نظام سياسي ناجح إلا أن الحرية هي الأساس وينبغي أن يكون لها دائماً الأسبقية . وليس المقصود بالحرية هنا فقط أشكال الحكم الديمقراطي وسيادة القانون بل أيضاً الاعتراف بحقوق أساسية للفرد لا يمكن المساس بها ولو بموافقة الأغلبية . فللفرد باعتباره إنساناً حقوق سابقة تحمي وجوده وفكره وعقائده ومشاركته في الجماعة لا يمكن المساس بها على أى وجه من الوجوه .

ولن أناقش هنا – لصيق المقام – الاعتبارات الفلسفية التي تقوم عليها أسبقية الحرية على المساواة بل أكتفى بالإشارة إلى التجارب التاريخية المتحققة في هذا المضار . فنظرة منصفة على النظم السياسية المختلفة تقطع بأن الدول التي قامت

على مبدأ الحرية ودعت إليها لم تنجح فقط في توفير قدر كبير من الحرية - كل شيء نسي طبعاً - ولكنها وفرت أيضاً مكاسب ضخمة على طريق المساواة . فالديمقراطيات الغربية وقد قامت أساساً على مبدأ الحرية لم تنجح فقط في توفير حريات الأفراد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بل أنها قطع أشواطاً هائلة على طريق المساواة . وقد جرت العادة على الإشارة في هذا الصدد إلى نجاح بريطانيا والسويد ، ولكن الحقيقة أن ماحفظته الدول الصناعية الغربية الأخرى على طريق المساواة أيضاً ليس باليسير ، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية ورغم شدة تمسكها بالنظام الرأسمالي قطع خطوات هامة على طريق المساواة والفارق في مستويات المعيشة وفي توزيع الدخول في الولايات المتحدة - ورغم كل ما يقال - قد يصيب بالتجاهل العديد من الدول التي تزعم الاشتراكية .

وعلى العكس من ذلك فإن النظم السياسية التي قامت أساساً على مبدأ المساواة قد فشلت جميعاً - تقريباً - في تحقيق الحرية ولم تنجح في كثير من الأحوال في تحقيق المساواة . فالاختلاف في مستويات الأجور في معظم الدول الاشتراكية يزيد أو لا يقل عن مثيله في الدول الغربية . بل أن هناك من الدول الاشتراكية ما يخصص محلات خاصة للسلع المستوردة وشواطئ خاصة بل ومرات خاصة في الطريق العام للقله من أعضاء الحزب الذي يدعو إلى المساواة . وإذا كان نجاح هذه النظم في تحقيق هدفها في المساواة محدوداً فإن فشلها في الوصول إلى الحرية يكاد يكون كاملاً .

والخلاصة هو أنه على حين أن النظم القائمة على الحرية تضمن تحقيق الحرية وتهدى الطريق إلى المساواه فإن النظم التي تدعى المساواة تعدم الحرية دائماً ولا تحقق المساواة نفسها في كثير من الحالات .

وقد ثارت في وقت من الأوقات مقوله أن الحرية أو الديمقراطية لا تصلح للدول النامية وكانت بداية الخمسينات والستينات قمة هذه الدعاوى وكانت المقارنة بين الصين الاشتراكية والهند الديمقراطية تقدم لتأكيد هذه المقوله .

وأيا ما كان الأمر . فإن المقارنة التاريخية بين النظم التي تقوم على الحرية أساسا وتلك التي تدعى المساواه أولا ، ليست مجرد صدفه أو بتأثير أحداث عارضة . ولكنها نتيجة حتمية لمفهوم المساواه وكيفية تطبيقها . فلم يكن غريبا أن تكون دعوة الاشتراكيين الأوائل (برودون وماركس) إلى المساواه مرتبطة بفكريتهم عن زوال الدولة ، فالسلطة والقهر (الدولة) من أهم مظاهر عدم المساواة كما يمكن أن تحول إلى أداه قهر وفرض أشكال من المزايا والامتيازات للفئة الحاكمة ومن يناصرها . ولذلك فقد جاءت الدعوة المثالية للمساواة متضمنة الدعوة إلى زوال الدولة في نفس الوقت ، ويتخلف أحدهما يصعب تحقيق الآخر . ولكن التجربة الاشتراكية لم تؤد إلى زوال الدولة أو حتى إضعافها بل أدت إلى تركيز السلطة والقهر . وجاء ستالين مفسفا هذا التعارض بين أراء أباء الاشتراكية وبين التطبيق الفعلى لها مؤكدا أن تقوية الدولة تؤدي «جدليا» إلى زوالها في المستقبل . وأيا ما كان الجدل الفلسفي فإن الدعوة إلى المساواه قد أدت عمليا إلى زيادة جهاز الدولة وقبضتها ولم تؤد إلى زوالها .

وعندما طبقت شعارات المساواة في مصر على حساب الحرية أدى ذلك في الواقع إلى غلبه الكم والكيف باسم المساواه الخفيف مستوى التعليم وتدحرجت الخدمات العامة وتضخم الوظائف العامة .

وفي هذا الوقت الذي يمر فيه العالم بشورة صناعية جديدة صامدة والتي قد يكون لها من الأثر على المستقبل ما يتجاوز ما عرف عن الثورة الصناعية الأولى .

فإن مصر تواجه تحدياً رهيباً. فمصر فقيرة بكل المعايير المعروفة ولكنها تميز أيضاً بميزة نادرة وهي تملكها لقدرات بشرية مبعثرة في معظم الميادين ولكماءات عالية/ فقد تميزت مصر - ربما بالاشتراك مع الهند - بتعايش الفقر والتخلف الشعبيين مع كفاءات عالية في معظم الميادين العملية والثقافية والفنية. فلما يصر من الأخصائيين في كافة المجالات ما يمكنها من الحوار وأحياناً المنافسة مع أكثر الدول تقدماً في بعض هذه المجالات . ويتحقق ذلك بمحاباة جزر أو مراكز للتميز أو التفوق ، وهذه الجزر هي الوحيدة القادرة على دخول مصر العصر الجديد ، وهو أمر قد يتعارض مع عديد من الدعوات الإنسانية للمساواة . فجزر التفوق يقتضي التعريف استثناء من الأصل العام . فهي تميز في وسط متختلف ومن هنا فالاصرار على المساواة أو على الأقل على تعريف مبسط من المساواة الحسابية قد يؤدي إلى زوال ما يبقى من هذه الجزر . وقد ضاع منها بالفعل غير قليل منها في خلال السنوات الماضية .

والمساواة مطلوبة ولكنها حين تتعارض مع اعتبارات أخرى تصبح محل للنظر . أما الحرية فلا بديل عنها ولا يمكن أو يجوز التخلص عنها لأى اعتبار آخر .

## حق لا تسكتنا نشوة النصر \*

إن التاريخ لا يكرر نفسه ، لأن الشعوب تتعلم من تجاربها السابقة .  
فالناربخ لا يتكرر إلا بالنسبة لمن لا يتعلمون !

نحن نعيش الآن في ظل الشعور بنشوة الانتصار أيام «٦ أكتوبر» المجيدة .  
وقد خلقت انتصارات «٦ أكتوبر» روحًا جديدة في هذا الشعب - كادت  
كارثة ١٩٦٧ أن تقضي عليها . وفي ظل هذه الروح الجديدة تطلع الشعب إلى  
مستقبله في زهو وأمل وثقة . وبدت بوأكير الديمقراطية في الظهور .  
شعارات : سيادة القانون ، دولة المؤسسات وحرية الصحافة .. بدأت تأخذ  
ابعاداً جديدة وتستقر في ضمير هذا الشعب .

إن أيام «٦ أكتوبر» هي حصيلة عناصر عديدة إيجابية : قرار حكيم شجاع  
من رئيس الدولة ، إعداد كامل وجاد من مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية .  
إقبال على العطاء غير محدود من أفراد هذا الشعب الكرم ، تضامن عربي

\* أرسل إلى جريدة الاهرام في ٢٠ / ٢ / ١٩٧٤ ، ولم ينشر

وتنسيق في السياسة ، فهم لتيارات القوى الدولية . ولذلك حق أن تكون انتصارات « ٦ أكتوبر » بعثاً لهذه الأمة بعدها لحقها من عار سنة ١٩٦٧ وبعدما توالى عليها خيبات الأمل . ولذلك حق علينا أيضاً أن نستثمر « ٦ أكتوبر » في بناء مستقبل يتحقق وآمال هذا الشعب . وهذا لن يتحقق إلا بتحقيق الديمقراطية الكاملة .

ولنذكر حتى نستطيع أن نعرف موقع أقدامنا ، أنتا عرفنا - في هذا الشعب - موقف سابقة زاهرة . ولكننا أخفقنا في خطواتنا التالية ، فكان أن فقدنا النصر ثم تتابعت الأحداث حتى كانت نكبة ١٩٦٧ .

ويكفي هنا أن نذكر وضع أمتنا عند تأمين القناة سنة ١٩٥٦ حتى تدرك أن ما هو أغلى وأثمن من النصر - إنما هو المراحل التالية وكيفية استثمار هذا النصر .

كان تأمين قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ صرخة تحد أمام ظلم أجنبي طال قرونا . كان اعلاناً بالرفض لا سسلام أمام جبروت أجنبي استقر دهراً . وكان التأمين وليد قرار سياسي جرىء . ووقف الشعب وراءه بكل قوة وتأييد ، وتحمل في سبيله العذوان الثلاثي ثم الحرب الاقتصادية . وعرف الشعب والأمة العربية حلاوة النصر السياسي الذي تحقق وخلفت روح جديدة كانت كفيلة ببعث جديد .

ولكن هذا النصر وهذه الروح - بدلاً من أن تستثمر في بناء حضاري جديد يزدهر فيه دور الشعب الحلاق - استخدمت في بناء وتدعم مراكز القوى والزعامة الشخصية . فتخلى الشعب عن دوره القيادي ، واستراح عن ممارسة مسؤولياته اعتقاداً على الهم الحاكم وقدرته . وغاب الشعب تماماً عن المسرح العام للأحداث ، إلا حين يدعى للتأييد والتبرير . وتداعت الأمور ، وانزلق

الشعب - ومعه الأمة العربية إلى مسار كانت نهايته كارثة سنة ١٩٦٧ . وهذا ما لا نريد أن يتكرر اليوم .

إننا ننتصر اليوم بعد هوان ، وترتفع كرامة المصري والعربي بعد إذلال . ولكن ما هو أغلب وأثمن من ذلك هو أن نحتفظ بقدرتنا دائما ، وألا تسلب حقوق الشعب . فينزلق إلى حيث لا يدرى ولا يريد .

إن حرفيات الشعوب لا تهدد في لحظات النصر ، وإنما يختفي عليها عند ظهور المشاكل ، والانتصارات لحظات في حياة الشعب ، أما المشاكل فهي حياتها . وحرفيات الشعوب ليست شعارات بطلق أو عبارات طنانة تلقى في الخطيب ، وإنما هي تنظيمات محددة ومسئولييات موزعة . فلا شيء يوقف السلطة سوى أخرى توازنها . ولا شيء يضمن الفاعلية سوى تنظيمات محددة للعلاقات . فليكن احتفالنا بالنصر في ٦ أكتوبر دراسة للتنظيمات والمؤسسات الالزمة لتوزيع السلطات و مباشرتها على نحو يكفل للشعب دائماً أن يرفع ارادته . ولنفكروا أكثر في الضمانات الفعلية لحقوق الشعب قبل أن تسكونا نشوة النصر ، وقد اسكترتنا مرة . والسعيد من اتعظ بغيره ، والشقي من لم تفعله تجربته .

## الدولة بين التخمة والفاعلية \*

الحديث عن الدولة وسلطتها ليس بالأمر الممرين اليسير. فما يثيره من قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية لابد وأن يدفع إلى التفكير أكثر من مرة لمن يتصلدى هذه القضية الخطيرة.

وقد دفعت عدة حوادث أخيرة للإهمال وعدم الاتكارات بالقوانين قضية الدولة وهيبتها من جديد إلى مقدمة اهتمامات المواطنين. وبطبيعة الأحوال فإن مناقشة دور الدولة وسلطتها بمناسبة قضايا الإهمال والاخراف لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الجانب ، بل لابد وأن يطرح الموضوع بكلفة تعقيداته وجوانبه . وهو أمر وإن لم يكن من السهل الاحتاط به ، فإنه من الخطر تجاهله .

ولعله من قبيل المصادفات أن أصبح موضوع دور الدولة حالياً من أكثر القضايا التي تشغّل العديد من المفكرين في كثير من الدول بعد أن بدا أن الأمر قد حسم بشكل أو باخر واستقر في الضمائر ولم يعد هناك جديد يمكن أن يقدم

\* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٨٣

من جانب أو من آخر . فعديد من الجامعات الغربية وأوساط المثقفين تستعد لمناقشة موضوع دور الدولة بمناسبة قodium عام ١٩٨٤ ، وهو العام الذي أصبح شهيراً بعد رواية جورج أوريل (عام ١٩٨٤) والذى تنبأ فيه بأن سلطة الدولة الشمولية سوف تقضى على حرية الأفراد بما تبasherه عليهم من أجهزة الرقابة (احتربس) . فالاخ الأكابر يراقبك ) ومن تأثير على مصادر المعلومات وتطبيعها أو تخريفيها (وزارات الحقيقة – أو قل بالأحرى الزيف) . ومقابل هذا شاهدت الفترة الأخيرة تطروا هاماً تتناقض فيه اتجاهات الخمسينيات والستينيات من ناحية باتجاهات السبعينيات وربما المائينيات من ناحية أخرى . فعلى حين سادت موجة التفاؤل في الخمسينيات والستينيات وتغلبت نزعات تدخل الدولة حيث سيطرت الحكومات العالية والاشراكية على معظم الحكومات الأوروبية ، بل أن الولايات المتحدة قد غلب عليها أنكار الديمقراطين الليبرالية والتي تدعو إلى مزيد من التدخل مثل الآفاق الجديدة للكيندي أو المجتمع العظيم لجونسون . ومع ذلك فقد كانت السبعينيات مرحلة الازمات والقتل ، وغابت نزعات المحافظة والتشاؤم . وحل شعار القانون والنظام محل الرفاهية . وبدت أوروبا الغربية تحول إلى الحكومات المحافظة . فجماعات تاتشر إلى الجلائر في اندفاع محافظة تكاد تكون عقائدية وبالمثل فإن نجاح ريجان في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل نجاح الجناح الأكثر محافظة في التفكير .

والدول الاسكندنافية والتي عاشت لأكثر من ربع قرن مع حكومات الاشتراكيين إذ بها تميل إلى الأخذ بتجربة جديدة لحكومات محافظة تتبادل الحكم مع الاشتراكيين بعد أن ظلوا بعيداً عن السلطة لما يزيد عن ربع قرن وحتى الاشتراكيون في فرنسا فأنهم يبدون أكثر محافظة في السياسة الخارجية سواء في علاقتها مع الأطلنطي أو سياستها الدافعية أو مواجهتها للتدخل السوفييتي في

أفغانستان وبولندا ، وحتى سياستها الاقتصادية الداخلية فقد عادت بعد أقل من ستين لتبني اتجاهات تفشففة رياضكان يعجز عنها ريمون بار الاقتصادي الفرنسي الحسوب على اليدين .

وهذا كله ليس مجرد سياسات ملائمة للأوضاع المستجدة ، وإنما يصاحبها تيار فكري فلسفي يعاود النظر في أسس الحكم وحقوق الأفراد . فالتجانة أو التاثيرية ليس مجرد سياسات اقتصادية جديدة تستلزم السياسات النقدية بدلاً من السياسات المالية مثلاً ، ولكنها تتطوّر على نظرة جوهرية متقدّدة لدور الدولة وضرورة حصره في ميدانه الطبيعي ، لاعتبارات متعلقة بالحرية حيناً وبالكفاءة حيناً آخر . ومن هنا فقد قام ما يشبه تيار المحافظة الرديكالية والأكثر ثقة .

وفي نفس الوقت فإن دول العالم الثالث وبعد فترة السبعينات والتي عرفت فيها جميعاً - أو أغلبها - معدلات مرتفعة من النمو (بلغ متوسط نمو العالم الثالث في السبعينات ٥.٥ - ٦.٥ % سنوياً) إذ بها جميعاً تواجه صعوبات لاحد لها، فالمُنخفض متوسط النمو في السبعينات إلى ٢.٥ - ٣.٥ % سنوياً . وأصبح عبء المديونية الدولية أمراً لا يطاق وهو أمر واجهته دول تنتهي إلى نظم اقتصادية متعارضة . فالمكسيك تكاد تعجز عن الوفاء بديونها وكذلك البرازيل ونيجيريا وفنزويلا ، وأيضاً وعلى الجانب الآخر تختلف رومانيا وبولندا ويوغسلافيا عن الوفاء بديونها ولجأت إلى إعادة جدولتها . وفي كل هذا فقدت سياسات التنمية الاقتصادية براعتها الأولى ولم تعد هناك أوهام حول العديد من المفاهيم الأولية والتي كانت سائدة في بداية السبعينات . فتجارب/ تزانيا، وغانا وكوبا وقد كانت تثير الإعجاب قبل عشر أو عشرين سنة أصبحت أكثر إثارة للشفقة في نهاية

السبعينات وبداية الثمانينات . وعلى العكس فإن تجارب هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبيّة وسنغافورة وكانت مدعاة للتندر أصبحت أكثر إثارة للغيرة والحسد . وكانت المقارنة بين نموذجي الصين والهند تستخدم لبيان التيز النسبي للتجربة الصينية ، فإذا بها تؤكد التفوق النسبي للتجربة الهندية . وعلى مستوى المفاهيم ، كان الاتفاق يكاد ينعقد على أن انخطر ما تواجهه الدول النامية هو نقص رأس المال ، فإذا بالتجارب تشير إلى أن رأس المال البشري وأشكال الادارة والتنظيم ربما تكون أكثر خطورة . وقضية الربط بين التنمية والتصنيع قضية معروفة حتى واجهنا أزمة الغذاء العالمي وأصبحت الزراعة من جديد عنق الزجاجة . ومن خلال هذه التجارب سقطت أوهامنا عن سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، وريادة القطاع العام ودور القطاع الخاص والمبادرة الفردية . وأصبح ميدان التنمية الاقتصادية مجالاً للتجارب والابحاث يطرح الكثير من التساؤلات ويقدم القليل من الإجابات . وقد كان من الطبيعي أن يكون دور الدولة في التنمية الاقتصادية هو أحد ضحايا سقوط الأوهام . فليس هناك إجماع مستمد من التجارب يفيد بأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أكثر أو إلى أقل من تدخل الدولة . هناك بطبعية الأحوال خلاف دائم في التوجيهات المذهبية كما كان الأمر في كل وقت ، ولكن تجربة التنمية خلال الربع قرن الأخير لا تستبعد على إعطاء إجابة واحدة واضحة .

وقد قصدت بهذه المقدمة الطويلة للتطورات المعاصرة أن أبين إلى أى حد اختلطت الأمور ولم تعد هناك مسلمات محسومة سلفاً . وبطبعية الأحوال فإن كل ذلك لا يحول دون حساسية الموضوع خاصة في وقت يترى أنصار كل الجماعات مذهبياً بالآخر ، فأنصار الاشتراكية يرون وراء كل رأي ومناقشة لدور الدولة مؤامرة للانقضاض على القطاع العام ومكاسب الشعب . وبينما الدرجة فإن

مؤيدى الاقتصاد الحر يخشون أو يوهمون أن كل حديث عن تقوية سلطة الدولة وهبها وإنما هو تمييد لتصفية القطاع الخاص والمبادرة الفردية . ومن ثم فانه قل أن تناقش الآراء وغالبا ماتتجه المناقشات إلى ما وراء ذلك من معتقدات مذهبية حقيقة أو وهمية .

ورغم كل هذه الخواذير فقد رأيت أن أدلل برأى في هذا الموضوع الحاسم : دور الدولة من زاوية معينة وهى الفاعلية . أيا كان الرأى حول المدى الذى يجب أن تذهب اليه الدولة في تدخلها فإن هناك قيد أساسيا لا بد من مراعاته وهو مدى فاعلية تدخل الدولة . فدولة تبصم بخاتتها على كافة النشاطات وتتصدر القوانين وتسن اللوائح في كل صغيرة وكبيرة . ولكن الجميع يتتجاهلها ، هذه دولة غير موجودة بالفعل وإن كانت قائمة على الورق في كل مكان . وعلى العكس فإن دولة تحصر دورها في إطار ضيق ولكنه ملموس ومحترم هي دولة أكثر تواجدا بالفعل .

وإذا كانت العبرة بالفاعلية ، فإنى أكاد ألمح علاقة عكssية بين مدى التدخل وفاعلية هذا التدخل . ولعل هناك وجہ شبه بين قيمة النقود وهبها الدولة أو فاعليتها ، فكما أن قيمة النقود تنهار من الإسراف في إصدارها فكذلك الأمر مع الدولة تقل هبها وفاعلية تدخلها مع توسيع هذا التدخل وتشعبه . وقد يبدو غريبا أن سياسات أنصار التدخل هي التي أدت في النهاية إلى تضاؤل فاعلية هذا التدخل . ولعل الحوادث الأخيرة التي سمعنا بها عن تجاهل القانون جهارا نهارا ومقارنة ذلك بما كان يحدث قبل عشرين أو ثلاثين عاما لما يؤكّد هذه الحقيقة . عندما تصدر القوانين بالثبات سنويا وأحيانا بالألاف ويتعذر أو يستحيل على رجال القانون والقضاء متابعة ما يصدر من قوانين في مجال

تخصيصهم فانه من غير المتصور أن يراعى تطبيق القانون . وإننى أكاد أزعم بأنه لا يوجد فرد لا يقع تحت طائلة القانون بشكل أو باخر ، فإذا لم يكن مخالفًا لقوانين النقد ( واعتقد جاداً أن في مقدمة المخالفين البنك المركزى والبنوك المؤممه والخاصة ) فهو مخالف لقوانين الضرائب ، أو اجراءات الصحة ، أو التسجيل المدنى ، أو بطاقات التموين ، وقواعد المرور ، وأصول البناء . وبطبيعة الأحوال فإن معظم موظفى الدولة يخالفون قانون الوظائف العامة إن لم يكن في الأمور الخطيرة فعل الأقل في مواعيد الحضور والانصراف . وهكذا .. ومتى سهل تجاهل القانون في جانب فان عادة عدم الالتزام بالقانون بصفة عامة تصبح سلوكاً اجتماعياً مستمراً .

وعدم فاعلية تدخل الدولة وضياع هيبة القانون لاترجع فقط إلى صعوبة متابعة عدد هائل من القواعد والتغيير دوماً ، ولكن ذلك يرجع أيضاً إلى سبب آخر . فالقانون لا ينفذ من تلقاء ذاته ، القانون يحتاج إلى أجهزة وموظفين .. ومع زيادة الأجهزة تزداد من ناحية صعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة وتتعدد التفسيرات وتكثر التغيرات من ناحية أخرى . ولكن هناك أيضاً تدهور في نوعية القائمين على تنفيذ القانون . فع الزيادة المستمرة في تدخل الدولة أصبح عدد الموظفين من الكثرة بحيث أن نوعيتهم قد تدنت إلى حد بعيد . وقد انقضى ذلك الزمان الذى كان يقال فيه إن فاتك الميري ... فالمسألة أصبحت ترتبط بتدهور القيمة الاجتماعية للموظف وهو أمر حتى مع الزيادة والتتوسيع . وعندما كانا ندرس في كليات الحقوق الفرق بين التزوير في محرك رسمي والتزوير في محرك عرف كنا نعتقد بأن الأوراق الرسمية تتمتع بهالة وقدسية خاصة . والآن فقد ختم الدولة الكثير مما كان له في الماضي مع الاسراف في استخدامه .

والدولة ليست كياناً ميتافيزيقياً ، ولكنها أجهزة متعددة تنفذ القانون في

حالات كثيرة كما تخضع للقانون أو يشغى أن تخضع له في جميع الأحوال . ومع ذلك فمع كثرة تدخل الدولة أصبحت صور مخالفة القانون من جانب أجهزة الدولة نفسها تنافس وكثيراً ما تجاوز مخالفات الأفراد . والدولة بذلك لم تعد جهازاً غير فعال وإنما أصبحت في أحوال كثيرة نموذجاً لتجاهل القانون وعدم الاعتزاز به . وكم من أمثلة تعدد هيئات عامة على أراضي مملوكة للدولة ، وكم من وزارة لم تدفع مستحقاتها هيئات السكك الحديدية والبريد ، وكم من جهاز عام خالف قواعد البناء . ولستنا في حاجة إلى الإشارة إلى مخالفات قوانين التقد حيث كان الاتجاه إلى السوق السوداء أمر عادياً بل أن بعض الوزارات تخصص بين بنودها إكراميات . أما مخالفات مواصفات المنتجات الميسعة من عديد من الهيئات فهو أمر مشهور .

التخمة والترهل هي أكثر ما يعوق الدولة ويقيده من فاعليتها . وإعادة الهمية لسلطة الدولة لن تكون بمزيد من التدخل وإضافة عشرات من القوانين واللوائح ومئات من أجهزة التنفيذ والرقابة والتنسيق ... الخ ، سلطة الدولة تعود - وللغرابة - عندما تتخل الدولة عن شحومها وتتخلص من أعبائها الوهية لتركز على الأمور الأكثر أهمية . الفاعلية لا تقتضي الشمول . الفاعلية تتطلب الانتقاء والتدخل الذي فيما يهم الناس وما يمكن تفسيذه . سطوة الدولة لن تعود بقوانين أكثر تنوعاً أو موظفين أكثر عدداً ، ولكنها قد تعود بالغاء العديد من القوانين وتقليل الأجهزة وعدد الموظفين .

والله أعلم .

## فِي غُرْمَةِ الْاجْجَاعِ .. نَقْوْلُ : لَا . \*

قال تويني المؤرخ المعروف أن قمة الحضارة المصرية القديمة هي نفسها لحظة بداية سقوطها . وذلك عندما بني المصريون في الأسرة الرابعة الهرم الأكبر لفرعون العظيم خوفو ، فبدلاً من تمكّن طاقات هذا الشعب المليّم استخدمت هذه الطاقات لتاليه حاكم عظيم ، ولذلك فانه لم يدفن بالهرم جثثان خوفو فحسب ، وإنما فيه دفنت أيضا حرية المصريين لقرون تلت .

وفي مصر الآن حاكم كبير أحب شعبه وأحبه الشعب وعبر به من أحضر كارثة واجهها وأعاد الفقة للشعب ، وظل يؤكد يوماً بعد يوم أن تقدم الشعب وبقاءه رهن بالمؤسسات وليس بالأفراد ، وظهر شعار: دولة المؤسسات ، والاتحاد الاشتراكي هو أحد هذه المؤسسات

لَا لِلْأَتْحَادِ الْاشْتَرَاكِيِّ وَلِيْسَ لِلْسَّادَاتِ :

عرفنا الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وتحت أسماء مختلفة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وأخيراً الاتحاد الاشتراكي ، وقد نوقشت

\* أُرسَلَ لِلْأَهْرَامِ فِي ٢٣ِ يُولِيُو ١٩٧٥ وَلَمْ يُنْشَرْ .

الإيجابيات وسلبيات تجربة الاتحاد الاشتراكي طويلاً بما لا يحمل معه لتردد ما قبلها.

والآن وقد أعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكي وعلقت عليه آمال ، وقد أصدر الاتحاد الاشتراكي في مؤتمره القومي يطلب الى السيد رئيس الجمهورية بتجدد ترشيحه لفترة قادمة باجماع «منقطع النظير» كما طالب فضيلة الشيخ الباورى بخياطة السادات رئيساً للجمهورية لمدى الحياة .

ورغم أنني من أشد المعجبين بالرئيس السادات لسياسته الوعائية الحكيمية ولإدارته في إعادة تنظيم شئون الحكم ، إلا أنني أخشى من دعوة إعادة انتخابه . لقد بدأنا نضع تقليدا في أن من يتول حكم مصر يرثها حتى مماته . وإذا كنا نقبل ذلك ونحب إذا توّل السادات فن يضمن لنا أن خليفة له لن يتمسك بهذه القاعدة . ومن يضمن لنا أنه سيعود من طراز السادات .

## الجمهوريّة هي في التوقّيٍّ :

لقد حكمت مصر منذ الأبد حكماً ملكياً ، وكان من يتولى حكمها يرشها حتى الموت أو ما يشبهه من انقلاب أو طرد . وعندما أعلنت الجمهورية في مصر عام ١٩٥٣ قصد انتهاء هذا النط وبداية عهد جديد يطرح مقدرات البلد جمِيعاً التشريعية والتنفيذية على الشعب كل فترة يختار في حرية حكامه مشرعين ومُنفذين . وإذا كانت ظروف معروفة قد أدت إلى أن الحكم الجمهوري في مصر لم يعرف هذه الحقيقة ، فقد جاء السادات وأراد أن يبدأ تقلیداً جديداً وأن يضع رمزاً ، وأعلن أنه لن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وليس هذا تصلاً من المسئولية وإنما رغبة في تأكيد مبادئ وتقاليد .

عندما استقلت الولايات المتحدة من التبعية الانجليزية وعين قائد جيوشها جورج واشنطن أول رئيس للجمهورية رفض تجديد ولايته لأكثر من مدتين . وأستقر واشنطن في ضمير الشعب الأمريكي وحملت عاصمته أسمه ، وحقق مجدًا أكبر مما لو تولى الحكم مدى الحياة .

إن الرئيس السادات يريد أن يضع تقالييد فلا تشتتوا منه بحد التاريخ مقابل عرض السلطة والجاه . السادات يريد أن يكون رمزا للحكم في مصر فلا تحولوه إلى حاكم .

### إنني لا أخشى السادات ولكنني أخاف الكهنة :

إنني وأنا أكتب هذا المقال في مواجهة إجماع غامر ، ولا أعرف مدى حظه من الشرفلا أخشى السادات . وكم كنت أود أن أعطيه صوتي لفترة قادمة ، ولكنني أتفق أكثر أن يظل حكمه مرجحا ورمزا لحكم مصر .

والمحاير الطيبة التي أيدت وتويد السادات سوف تغفر لي هذا الرأي وهي أيضا لا أحشاها .

ولكنني أخاف الكهنة ، أخاف عصاهم الغليظة ، أخاف تأليهم السلطان على كل من يقول رأيا يمكن أن يضر بمنافعهم ، وبالآمس القريب أطلقنا عليهم اسم : مراكز القوى ، وأخشى أن نبدأ الطريق من جديد .

يا سادات هذه أصوات تحبك وتنظر إلى مستقبل الأمة .. والله يرعى هذه الأمة



٤ في الأقصى ماد المسرى

## أزمة مصر منذ الحرب العالمية الثانية : احتلال بين الموارد الاقتصادية والدور السياسي

ليس من الغريب في غمرة الأحداث المتلاحقة أن نعيش في غار الحاضر متلمسين المستقبل القريب دون نظرة شاملة للماضي والحاضر والمستقبل . وبذلك نفقد الكثير من التصور العام لاتجاه التطور . وإذا كان من الضروري أن تستوعب الحاضر بمشاكله وقضاياها بكل ما لدينا من طاقة وجهد ، فإن استشراق الخطوط الرئيسية في التجاھات التتطور ليس عبثاً كاملاً بل قد تكون فيه بعض الفائدة . وتؤكد هذه النظرة الشاملة أن عناصر الاستمرار في أوضاع مصر أكثر مما يبدو ، فضلاً عن أن مظاهر الانقطاع أقل مما يقال . ونريد أن نبين بهذه المقالة أن تاريخ مصر الحديث ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان تاريخاً للاحتلال بين الموارد الاقتصادية المتاحة لمصر وبين دورها السياسي والحضاري الممكن . فوارد مصر الاقتصادية كانت - ولا تزال - أقل من أن تمكّنها من إذ تلعب دورها السياسي والحضاري الكامل . فإن هي ارتكنت إلى حدود موارده

الاقتصادية قصرت في حق دورها السياسي والحضاري الممكن . وإن هي لعبت دورها السياسي والحضاري واجهت أزمة في نقص الموارد الاقتصادية . وبصفة عامة فقد التوجهت السياسة المصرية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى محاولة القيام بدورها السياسي والحضاري الرائد في المنطقة مع العمل على سد فجوة النقص في الموارد الاقتصادية من الخارج .

عرف ميزان المدفوعات المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن دون انقطاع – ربما باستثناء ١٩٥١ – عجزاً مستمراً ، مما يعني أن الموارد الذاتية لل الاقتصاد المصري غير كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية . وقد ترکت جهود السياسة الاقتصادية المصرية على البحث عن أساليب تمويل هذا العجز المستمر أكثر مما انصب على تعديل هيكل الاقتصاد وعلاج الخلل الأصيل في قصور الموارد الاقتصادية عن سد الاحتياجات المحلية . ومن هنا فقد استخدمت دائماً السياسة الخارجية لحساب السياسة الاقتصادية في سد العجز بدرجات متفاوتة من النجاح . ويمكن أن نميز بين جهود السياسة المصرية في تمويل العجز المصري بين عدة مراحل اتسم كل منها بأسلوب معين في علاج هذه المشكلة .

### المراحل الأولى : الاعتماد على الأرصدة المتراكمة : ١٩٤٦ - ١٩٥٨

وتحت هذه المراحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات . وتميز هذه المراحلة بأن تمويل العجز في ميزان المدفوعات المصري تم عن طريق السحب من متاركם مدخلات مصر السابقة خلال الحرب العالمية الثانية . فعلى عكس فترة ما بعد الحرب ، عرف الاقتصاد المصري فائضاً مستمراً طوال فترة الحرب . تمثل فيها فرض عليه من ادخار إجباري لمصلحة قوات الاحتلال

البريطانية . ولذلك انتهت الحرب وقد تراكم لمصر أرصدة استرلينية جاوزت الـ ٤٣٠ مليون جنية استرليني ، وهو مبلغ هام إذا أخذ في الاعتبار مستوى الأسعار في ذلك الوقت وحجم السكان .

وخلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات لجأت السياسة الاقتصادية المصرية إلى استخدام الأرصدة المالية المتراكمة منذ فترة الحرب لتمويل عجز ميزان المدفوعات المستمر . فحتى نهاية ١٩٥٨ لم يكن الدين الخارجي لمصر شيئاً يذكر ، وبلغ الرصيد الذهبي والأصول الأجنبية الصافية لمصر حده الأدنى في ١٩٦٢ .

وتمثل هذه الفترة الاستقلال الاقتصادي لمصر . وهي فترة غيرت بعديده من التجارب السياسية والاجتماعية بعيداً عن الضغوط الاقتصادية الخارجية . وبعد فترة الكفاح الوطني للتخلص نهائياً من الاستعمار البريطاني قامت ثورة ١٩٥٢ لتعديل النظام السياسي . وفي السياسة الخارجية عرفت مصر قمة الاستقلال الوطني كما عبرت عنه روح باندونج (١٩٥٥) . وليس معنى ضعف الضغوط الاقتصادية الخارجية ، هو أن مصر قد عرفت خلال هذه الفترة استرخاء مطلقاً على الجبهة الاقتصادية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية جمدت الجلترا أرصدة مصر المتراكمة ولم تسمح بالإفراج عنها إلا وفقاً لجدول زمني محدد وخاصة بعد ١٩٥١ . ثم جاء تأمين قناة السويس مع ما صاحبه من عدوان ثلاثي وضغط اقتصادي آخر . ولكن المهم أنه خلال هذه الفترة كان عجز ميزان المدفوعات يسوى عن طريق موارد مملوكة لمصر ، وهو أمر بدأ يختفي منذ بداية السبعينيات .

## المراحلة الثانية : الاعتماد الموازي على الكتلتين الخارجيين ( ١٩٥٨ - ١٩٦٤ )

منذ نهاية الخمسينات وقد بدأ يتأكل رصيد مصر من الأرصدة الأجنبية في الوقت الذي استمر فيه العجز في ميزان المدفوعات قاماً . وبذات مصر تتجه صوب الموارد الأجنبية لسد فجوة النقص بين الموارد المحلية والاحتياجات المحلية . واتجهت مصر في نفس الوقت إلى الكتلتين الغربية والشرقية . فمنذ ١٩٥٨ وقد بدأت مصر تستفيد من قروض الولايات المتحدة الميسرة لتمويل واردات القمح والحاصلات الزراعية وفقاً للقانون الأمريكي العام ٤٨٠ . وفي نفس الوقت تقريراً عقدت مصر عدة اتفاقيات لتمويل الاستثمارات الصناعية من الاتحاد السوفيتي . وبذلك فإن فترة ازدهار عدم الانحياز قد اصطحببت بالنسبة لتمويل العجز المصري بالاعتماد الموازي على الكتلتين الغربية والشرقية في توفير الموارد الناقصة . وقد بلغ حجم الدين العام الخارجي لمصر في ١٩٦٥ حوالي ٢ بليون دولار دفع منها بالفعل لمصر أكثر من ١.٥ بليون دولار كان نصيب القروض الأمريكية وفقاً للقانون الأمريكي ٤٨٠ المشار إليه حوالي ٥٣٠ مليون دولار والقروض من الكتلة الشرقية حوالي ٣٢٠ مليون دولار .

في ١٩٦٤ أوقفت حكومة جونسون مساعداتها لمصر ، وبذات مرحلة جديدة من التمويل الخارجي بعيداً عن الكتلة الغربية .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المرحلة من التمويل الخارجي خلال النصف الأول من السبعينات قد عرفت فيها مصر أوضاعاً خارجية مناسبة وانعكس ذلك على معدل من الأداء الاقتصادي الداخلي المرتفع (فترة الخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ٦٤ ، ومعدل نمو حوالي ٦,٨ % سنوياً) . ويرجع اهتمام العالم بدور مصر

في هذه الفترة إلى ما لحق منطقة الشرق الأوسط من تغيرات . فقد خرجت منطقة الشرق الأوسط توا من منطقة نفوذ الدول الاستعمارية القديمة (المجلطا وفرنسا) ، في وقت تحفظت فيه القوى الكبرى الجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لتشيّط أقدامها في هذه المنطقة الحيوية . واستطاعت مصر في هذه الظروف عن طريق دورها المتنامي بين دول العالم الثالث وبمجموعة عدم الانحياز أن تستقطب موارد اقتصادية من الكتلتين في نفس الوقت . وكان هذا إلى حد بعيد تفسير مصر الاقتصادي لمعنى عدم الانحياز ، بحيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل النقص الغذائي والاتحاد السوفيتي بتمويل مشروعات التصنيع . وبطبيعة الأحوال فقد قام إلى جانب هذين المصدرين الأساسيين للتمويل الخارجي مساعدات وتمويل خارجي من بعض الدول الغربية الأخرى والكويت .

### المراحل الثالثة : الاعتماد على تمويل الكتلة الشرقية

( ١٩٦٤ - ١٩٦٧ )

بعد أن أوقف جونسون القروض الأمريكية الميسرة في ١٩٦٤ تضائلت الموارد الاقتصادية من الكتلة الغربية لمصر . وكانت مصر قد قطعت علاقاتها قبل ذلك بستة مع المانيا . ولذلك فقد تميزت هذه المرحلة بتوقف أو تضاؤل التمويل من جانب دول الكتلة الغربية . وفي نفس الوقت فإن التمويل من الكتلة الشرقية لم يزد عما كان عليه قبل تدهور العلاقات مع الكتلة الغربية ، وظل على نفس المعدل السابق (في حدود ١٤٠ مليون دولار سنوياً) . وقد ترتب على ذلك أن تدهور الأداء الاقتصادي الداخلي بشكل كبير . فسنوات الخطة الاقتصادية الأولى والتي عرفت معدلاً مرتفعاً من التوازنفاقت في سنتها الأخيرة منذ ١٩٦٤

إلى أقل من ٢٪ وخلال السنوات التالية وذلك حتى قيام حرب ١٩٦٧ . ثم جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ المشئومة وأجهزت على ما تبقى من قوى اقتصادية ذاتية مع إغلاق القناة من ناحية واحتلال سيناء وحقول النفط من ناحية ثانية وازيداد الإنفاق العسكري لإعادة بناء القوة العسكرية من ناحية ثالثة على ما سنشير إليه بعد قليل .

وتعبر هذه المرحلة عن التغير في طبيعة العلاقات الدولية . فتجربة الحرب الباردة وقد كانت أمراً جديداً في العلاقات الدولية مما أتاح لدول عدم الانحياز من قدرة كبيرة على التحرك . لم تعد كذلك في النصف الثاني من السنتين - ولذلك لم يكن غريباً أن تضعف حركة عدم الانحياز بشكل واضح بعد نجاحها الساحق منذ باندونج ثم مؤتمرات القاهرة وبلغراد . كذلك فإن أوضاع الشرق الأوسط غير الواضحة بعد انتهاء النفوذ البريطاني والفرنسي قد استقرت إلى حد بعيد بين دول «تقديمه» أقرب إلى النفوذsovieti ودول «رجعية» أقرب إلى النفوذ الأمريكي . ومع وضوح المحدود لم يعد من السهل الجمع بين التوقيل من الشرق والغرب . وإنما الأقرب إلى منطق الأشياء هو التوقيل من الشرق أو من الغرب .

#### المراحلة الرابعة : مرحلة النكسة (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

بدأت مع حرب يونيو ١٩٦٧ مرحلة جديدة من أقسى ما عرف مصر من مراحل في تاريخها الحديث ، فإلى جانب ما لحقها من إذلال عسكري ، فإن أوضاعها الاقتصادية قد تردد بشكل كبير . فقد لحق جزء من مواردها الاقتصادية من التدمير أو التعطيل أو الاحتلال من جانب العدو ما قيد من

حريتها بالإضافة إلى أن الانفاق العسكري قد أثقل كاهلها . وقد حدث ذلك في وقت بلغت فيه علاقتها الدولية مع دول الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكيةأسوء درجاتها . فقطعت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ; بحيث لم يعد هناك مفر من الاعتماد على دول الكتلة الشرقية في سد فجوة العجز في الموارد الاقتصادية . وقد قدم الاتحاد السوفييتي لمصر خلال هذه الفترة دعماً عسكرياً ضخماً بالإضافة إلى استمرار دعمه الاقتصادي . وقد تدهور الأداء الاقتصادي لمصر في هذه المرحلة بشكل كبير حيث تبلور هدف السياسة الاقتصادية في منع تدهور معدلات الاستهلاك أكثر منه رفع معدل نمو الاقتصاد القومي . ولذلك لم يكن غريباً أن ينخفض معدل الفو السنوي إلى الصفر في بعض السنوات ، وإن ارتفع عن ذلك قليلاً في سنوات أخرى . ولكن الفترة في مجموعها كانت سنوات عجاف .

وفي خلال هذه المرحلة بدأت إرهاصات لاتجاهات جديدة لن تثبت أن يكون لها دور أكبر في المراحل التالية . من ذلك بداية ظهور أهمية دور التمويل العربي في سد جزء من فجوة الموارد المصرية . وقد كان مؤتمر قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ منعطفاً تاريخياً حيث بدأت الموارد المالية العربية من الدول النفطية تلعب دوراً متزايداً في تمويل عجز ميزان المدفوعات المصري . وقد اقتضى ذلك تطويراً في علاقات مصر العربية نحو مزيد من التهدئة والتقارب ، وأخذت تسميات «التقدمية والرجعية» في التراجع ، وتغلبت فكرة التضامن العربي على الثورة العربية .

كذلك فإنه في نفس الوقت الذي ازداد فيه الاعتماد على الكتلة الشرقية كمصدر رئيسي لتمويل عجز الموارد المحلية . بدأت اتجاهات للتقارب من الكتلة

الغربية (قبول مشروع روجرز في ١٩٧٠) . وللابتعاد عن الكتلة الشرقية (إخراج الخبراء السوفيت في ١٩٧٢) . وعلى ذلك فإن فترة النكسة كانت إلى حد بعيد مرحلة مراجعة النفس والتحضير لاتجاهات جديدة .

## المحطة الخامسة : مرحلة التوسيع العربي ( ١٩٧٤ - ١٩٧٨ )

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مقدمة لتغيرات هائلة في المنطقة العربية بل وفي العلاقات الاقتصادية الدولية . فقيام الحرب وما صاحبها من فرض تقييد شبه كامل على إنتاج النفط ثم حظر على بعض الدول ، قد أعطى الدول النفطية قوة تسامية ضخمة لم تلبث أن انعكست على الارتفاع الكبير في أسعار النفط وما صاحب ذلك من تحول دول النفط العربية إلى واحدة من أهم الجموعات المالية العالمية . ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تتجه مصر إلى الاستفادة من هذا التوسيع العربي الجديد المتأخر ، مع ما ارتبط بذلك من تغيرات بدأت إرهاصاتها في السابق ثم تأكّدت مع قيام ثورة النفط . ودول الفائض النفطي - كما هو معروف - جزء من الاقتصاد العالمي الغربي سواء في علاقتها التجارية - حيث يصدر النفط في أغلبه إلى الأسواق الغربية - أو استثماراتها الخارجية - حيث توظف الفوائض في الأسواق المالية الغربية وخاصة الأمريكية - أو في تنظيمها الاقتصادي الداخلي - حيث تخضع لما يعرف بنظام السوق .

وفي هذه الظروف تأكّد اتجاه الاقتصاد المصري بشكل أكبر إلى نسق الاقتصاد الغربي ، وظهرت في هذه الفترة دعوة الإنفتاح الاقتصادي ( ١٩٧٤) . وقد بلغت المعونات العربية لسد فجوة العجز المصري خلال هذه

الفترة أبعاداً كبيرة . فبالإضافة إلى الدعم المالي للأغراض العسكرية . بلغت المعونات العربية ٧٢٥ مليون دولار في ١٩٧٣ لترتفع إلى ١٢٦٤ مليون دولار في ١٩٧٤ وتنخفض بعد ذلك إلى ٩٨٨ مليون دولار في ١٩٧٥ ، ٦٢٥ مليون دولار في ١٩٧٦ . وبعد إنشاء منظمة الخليج لتنمية مصر قدم لمصر ١٧٢٥ مليون دولار في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بالإضافة إلى ضمان ب ٢٥٠ مليون دولار قرض من تшиز ما نهان . وبالإضافة إلى هذه المعونات والقروض العربية فقد أودعت الحكومات العربية ودائع في البنك المركزي المصري جاوزت ٢ بليون دولار خلال نفس الفترة .

وقد صاحب مرحلة التمويل العربي ظاهرة تزايد القروض قصيرة الأجل فقد ارتفعت هذه القروض من ٣٥٦ مليون دولار في ١٩٧٣ إلى ٥٨٣ مليون دولار في ١٩٧٤ ، وفي نهاية ١٩٧٦ بلغ حجم القروض قصيرة الأجل المستحقة على مصر ٢٠٢٧ بليون دولار (قدم أكثر من نصف هذه القروض من بنوك عربية خاصة البنك العربي الأفريقي ويوباف) . وقد استخدم أكثر من نصف قروض منظمة الخليج لتسديد هذه القروض قصيرة الأجل . كذلك بدأت ظاهرة تحويلات العاملين المصريين تستقر كأحد أهم مكونات حصيلة النقد الأجنبي .

ويبدو أن هذه التحويلات قد بلغت خلال العامين الآخرين ما يقرب من ٢ بليون دولار في السنة . وهو ما يؤكد أهمية التطورات الاقتصادية العربية على سير الاقتصاد المصري .

ورغم هذه المساهمات الكبرى من التمويل العربي لسد عجز ميزان المدفوعات المصري ، فقد ظهرت بعض المؤشرات التي تبين أن التمويل العربي كان يتوجه إلى الاستقرار عند معدلات أكثر تواضعاً . فقد عرف التمويل العربي حدوده

القصوى في أثر حوادث استثنائية . ففي أثر حرب أكتوبر مباشرة وصل التمويل العربي إلى حدودة القصوى في ١٩٧٤ ليبدأ في التناقص في السنوات التالية . كذلك ارتفع التمويل العربي من جديد في إثر أحداث يناير ١٩٧٧ وما نشأ عنها من قلق عربي حول مدى استقرار الأوضاع في مصر . وبعد الاتفاق في مؤتمر الرباط على تقديم دعم لمصرف ١٩٧٥ ثار خلاف حول المقصود بذلك وهل هو دعم سنوي مستمر أم أنه تقرر لسنة واحدة . وبعد سنة من الخلاف أتفق على حل وسط وهو أن يقدم الدعم لستين آخرين في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وهو ما حدث بالفعل . كذلك فإنه في مواجهة طلب مصر في ١٩٧٦ إنشاء صندوق لمساعدة مصر حيث قدرت احتياجات الاقتصاد المصري بما يعادل ١٠ - ١٥ بليون دولار وافقت دول الخليج على إنشاء هذا الصندوق بمبلغ ٢ بليون دولار فقط . وقد ساعدت أوضاع الاقتصاد الداخلي المصري في أثر أحداث يناير ١٩٧٧ على الإسراع بدفعها خلال ١٩٧٨/٧٧ . وبذلك فإنه يبدو أن توقيت المقاطعة الاقتصادية العربية قد تعاصر مع بداية مرحلة الانخفاض في مستوى التمويل العربي لمصر بعد دفع كامل قيمة صندوق دعم مصر والانتهاء من دفع أقساط دعم مؤتمر الرباط .

### المراحل الحالية : التمويل العربي ( ١٩٧٩ - )

مع استمرار توافر مصادر التمويل في المنطقة العربية فقد طرأ أحداث على العلاقات الدولية أدت إلى التغيير في أشكال ومصادر تمويل العجز في ميزان المدفوعات المصري . فمع الخلاف العربي الشديد حول معااهدة السلام المصرية الاسرائيلية أكدت التطورات السياسية الأخيرة مدى الاختلال بين أهمية مصر

السياسية وقصور مواردها الاقتصادية . فدول العالم الغربي وخاصة الولايات الأمريكية لم تكن في أى وقت من الأوقات أكثر اعتماداً على نفط الشرق الأوسط وخاصة الخليج مما هي عليه الآن . وفي نفس الوقت فإن المصالح الغربية والأمريكية بوجه خاص لم تكن معرضة للخطر والقلق في هذه المنطقة أكثر مما هي عليه الآن . وبعد سقوط نظام الشاه في إيران اختل نظام الدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج ، وجاءت أحداث احتلال الحرم في مكة لتزيد من الأحساس بعدم الاستقرار لدى العديد من نظم الحكم القريبة من مصادر النفط ، ثم جاء احتلال أفغانستان ليزيد من القلق العام حول استقرار المنطقة .

وفي هذه الظروف الجديدة تزايد حجم التوقيت المقدم من دول الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة/<sup>لتعرض</sup>/ النقص في التوقيت الرسمي العربي . ومع ذلك فقد استمر التوقيت العربي غير الرسمي سواء عن طريق تحويلات العاملين أو الاستهارات العربية الخاصة التي ازدهرت خلال هذه الفترة . وبذلك فقد تعاظر الاعتماد المتزايد في توقيت العجز المصري على الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد الحاجة إلى دور مصر وموقعها على خارطة الأوضاع في الشرق الأوسط .

وأيا كان الأمر فطالما استمر الاقتصاد المصري غير قادر على توليد مصادر محلية كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية فإن الحاجة إلى التوقيت الخارجي مستمرة .

ومع استمرار الحاجة إلى التوقيت الخارجي فإنه لا يمكن تجاهل العلاقات الدولية الخارجية بحيث يقوم نوع من استئثار الدور السياسي والحضاري لمصر مقابل المساهمة في سد فجوة العجز المستمر في الموارد المحلية ، وهو ما يؤدي

بالضرورة إلى اختلاف في الاجتهد السياسي حول أفضل مصادر التمويل الخارجي . ولذلك فإنه باستثناء فترة الخمسينيات حيث اعتمدت مصر في تمويل هذا العجز على موارد مملوكة لها ، فقد تقبلت مصر على مصادر مختلفة من التمويل ، فهو حيناً من الكليتين معاً ، ومن الكثلة الشرقية حيناً آخر ، ومن المجموعة العربية حيناً ثالثاً وهكذا . وفي جميع الأحوال كان هناك دائماً مجال للتساؤل عن مدى تطابق بين المصالح الخارجية المملوكة مع مصلحة مصر . وإذا كان الكريديبال ريشليو قد أشار منذ حوالي ثلاثة قرون أنه ليس لفرنسا من صداقات أو عداوات دائمة وإنما فقط مصالح دائمة ، فكذلك الحال مع مصر الآن . وطالما ظلت مصر غير قادرة على معالجة الاختلال الأساسي في مواردها الاقتصادية فإن قيامها بدورها السياسي والحضاري الكامل سيثير دائماً قضية التكامل والتعارض مع المصالح الخارجية . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي حد يمكن خلال الفترة الطويلة الماضية تعديل هيكل الاقتصاد المصري بحيث يتمكن من تقليل الحاجة إلى هذه الموارد الخارجية . وهو أمر يحتاج إلى حديث مستقل .

## اقتصاد مصر أخطر من أن يترك للاقتصاديين\*

رحم الله كلمنسو عندما قال : الحرب أخطر من أن تترك للجزالات . وقد نسب إلى كسنجر قول مثل ذلك بالنسبة للاقتصاد والاقتصاديين . وربما لا يصدق مثل هذا القول كما يصدق على أحوال مصر الاقتصادية الآن . فاقتصادنا أخطر من أن يترك للاقتصاديين .

يكنى ملاحظة تطورات الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة ، بمقارنة ذلك بما يجري في العالم وفي معظم الدول العربية المجاورة . فالموقف خطير . والاقتصاديون أعجز من معالجة مشكلة هي بالدرجة الأولى حضارية تاريخية وتحتاج إلى مواجهة سياسية . فكيف يسأل هؤلاء فقط . وما بالنا عن حماكمتهم عن أمور لا يملكون حلها .

ومن يقرأ بيانات وزير التخطيط الأخيرة عن الحملات الاقتصادية ، لابد وأن يصيغ الدوار : الاستهلاك المحلي يستوعب الانتاج وزيادة . الإدخار المحلي

\* نشر بمجلة الاهرام بتاريخ ٢/٨/١٩٧٦ وكان العنوان المقترن : «هؤلاء الرجال العظام .. وأدواتهم الاقتصادية الخبود !!

ينعد تماماً بل ويأكل من مقدراتنا الماضية والمستقبلة . رؤوس الأموال الخارجية لازمه لتكملاً الاستهلاك ودفع أعباء الديون ، حصيلة الصادرات لا تكفي لدفع أعباء الدين الخارجية .. هذا فضلاً عن قصاها توزيع الثروة والدخول والتي يثور حولها كثير من الكلام واللغط .

وفي مواجهة هذه الأرقام الخفية ، فإننا نعيش في ظل ضغط سكاني مستمر ، وتأكل في الرقعة الزراعية ، وتهالك في البنية الأساسية . وتردى الخدمات العامة والخطاطها .

وأمام هذه الأوضاع ، ماذا يفعل الاقتصاديون . وآية سياسة اقتصادية يمكن أن تضع البلد على طريق التوازن ؟ لا أحد ينكر أهمية السياسة الاقتصادية الشديدة .. ولكن حدود المشكلة جاوزت طاقة الاقتصاديين ، والعلاج في نظرية سياسية تاريخية كاملة . صحيح أن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى ، ولكنني أخشى أن الوضع يكاد يقترب مما لو كان الهدف يبعد ألف ميل جديدة بعد كل خطوة .

لقد درب الاقتصاديون على تقديم عدد من البدائل للاختيار من بينها في ظل إطار عام من العلاقات الاقتصادية المقبولة . وعادة تؤدي الوسائل التي يقترحها الاقتصاديون إلى إحداث بعض التغيرات التدريجية في القيم الاقتصادية وبحيث تتحقق نتائج معينة بتكليف معينة . والسياسات الاقتصادية المعروفة قد تؤدي إلى زيادة الصادرات بعض الشيء ( ١٠٪ مثلاً ) أو انفاص الواردات أو ضغط الاستهلاك أو غير ذلك وإنما في حدود معقولة . أما إذا كان المقصود هو زيادة الصادرات عدة مضاعفات أو إحداث تغيير جذري في نمط الاستهلاك أو زيادة مفاجئة وهامة في حجم المدخلات ومن باب أولى إنقاذ اقتصاد منهار ، فإن وسائل الاقتصاديين وحدها تبدو عاجزة .

وليس غريباً أن نسمع اليوم آراء اقتصادية متعددة وبعضها متضاربة . البعض ينصح بتحرير الجنية المصري والاعتماد على قوى السوق ، في حين يرى البعض الآخر ضرورة التقيد بل ومزيد من الإجراءات الإدارية . البعض يدافع عن حرية القطاع الخاص والبعض يرى مزيداً من تدعيم القطاع العام . والحقيقة أن كلاً من هذه الوسائل وغيرها ، إذا توافرت لها بعض الشروط ، يمكن أن تتحقق بعض النتائج . ولكن المشكلة هي أن هذا البعض وأياً كانت الأساليب المستخدمة يبدو غير مجد وغير مفيد ، ومن ثم لا يمكن الاستمرار فيه ، وتبدأ سياسة جديدة . فإذا كان الأدخار القومي صفرأ أو سالباً ، فما قيمة سياسة اقتصادية ، رغم صعوبتها ، ترفع معدل الأدخار إلى ٥ أو ٧ % ؟ ما الفارق بين أن يظل العجز في الميزان التجاري على ما هو عليه وبين إن يتحسن ١ أو ٢ % ، إذا كان الاقتصاد عاجزاً ولسنوات طويلة قادمة وغير معروف أمرها عن توفير حاجات الاستهلاك المحلي ؟ ، الحقيقة أن كافية هذه التحسينات الجزئية تبدو وغير مقبولة في ظل أوضاع خطيرة مثل حالة الاقتصاد المصري ، وحيث يحتاج الأمر إلى تعديل شامل في كافة العلاقات . وهذا ما لا يستطيع الاقتصادي أن يقدمه ، فهو يقدم ما يعرفه وما يعرفه غير نجد . المشكلة ليست اقتصادية بل سياسية حضارية وعلاجها عند رجل السياسة . وأقصد بذلك رجل الخيال الخصب والأفق التاريخي الربح .

### مصر بين العالم الثالث والعالم الرابع :

في مقال هام عن ترتيب الأمم كتب الدكتور لويس عوض في الأهرام منذ أيام منها إلى تقسيم العالم إلى مجموعات ومكان مصر من هذه المجموعات ، فالعالم الذي درجنا على تقسيمه بين شرق وغرب ، وبين أغنياء وفقراء أو شمال

وجنوب - أصبح يضم عدة مجموعات أساسية . العالم الأول : مجموعة الدول المتقدمة الغربية ، العالم الثاني : مجموعة الدول المتقدمة الاشتراكية ، العالم الثالث : مجموعة الدول المتخلفة الغنية (دول النفط ) ، العالم الرابع : مجموعة الدول المتخلفة الفقيرة .

والجديد هو أنه بعد تجمع دول النفط في منظمة الأوبك وبعد ارتفاعات أسعاره انقسم ما كان يعرف باسم العالم الثالث أو العالم المتخلف إلى مجموعتين . أحدهما غنية بالنفط والثانية فقيرة بدونه .

وقد كانت مصر وحتى غداة الحرب العالمية الثانية ذات مكان فريد ، فهي ترتبط بدول البحر المتوسط بأواصر عديدة وأوجه شبه كثيرة ، ولكنها تتصل بأفريقيا بصلات وعناصر أخرى ، ولأن عبارات تاريخية عديدة ونتيجة للعلاقات الدوليه من ناحية ثورة داخلية وسياسات معينة من ناحية أخرى تقلل الوجه الأفريقي لمصر وأصبحت من أهم معالم العالم الثالث الآن وحيث ينقسم العالم المتخلف إلى فقراء وأغنياء فإن مصر مهددة بالانزلاق إلى مجموعة العالم الرابع الفقير المتخلف . وبين هذا المصير والإنقاذ واللحاق بالعالم المتقدم تتعلق الآمال على رجال السياسة والاقتصاد . فاما الاقتصاديون فلا دواء عندهم لما تشكو ، وعند رجال السياسة وحدهم احتمال العلاج .

### أوروبا والصين :

إن حجم مشكلات مصر الاقتصادية لا ينبغي أن يقارن بما درج عليه العرف من مشكلات اقتصادية معاصرة في كثير من الدول : كمشكلة الغلاء أو عجز ميزان المدفوعات أو مشكلة بطالة أو ما شابه ذلك . ولكنها مشكلة بناء جديد في ظروف غير موائية . ولعل أقرب الأمثله في التاريخ الحديث للجهاد

المطلوب هنا مثالي لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية وبناء الصين بعد ثورتها ، وذلك رغم اختلاف ظروف الحالتين ورغم اختلاف الأساليب المستخدمة . ولكن الأمر المهام هو أنه في كلتا الحالتين كان الخلاص في توجيهه سياسي حضاري وليس مجرد مجموعة من الإجراءات الاقتصادية .

خرجت أوروبا وكذا اليابان من الحرب مخطمة تماما . وكان المطلوب مواجهة حضارية شاملة مبنية على الثقة في القدرة الأوروبية وحيويتها وليس بناء على الحسابات الاقتصادية . وقد قام مشروع مارشال للمعونات الأمريكية المكثفة بالدور الأساسي لإعادة البناء اعتمادا على الاعيان بالطاقات الأوروبية ، وليس على أساس حسابات العائد المالي لعدد من المشروعات الاستثمارية . وقد ارتبط ذلك بنظرة استراتيجية كاملة لأسباب سياسية (الخوف من الشيوعية) وثقافية حضارية (الوحدة الحضارية على جانبي الأطلسي) .

أما الصين ، فإنها ليست فقط دولة متخلفة ممثلة بكل أعباء التخلف للدولة شديدة الكثافة السكانية ، بل إنها خرجت أيضا من ثورة أهلية جامحة ، وحرب طويلة مع اليابان . وقد استطاع نظام صارم ومثالى جديدة بتدعم من الاتحاد السوفيتى في أول الأمر ، ثم باعتماد كامل على النفس ، من إقامة دولة هائلة ذات طاقات كبيرة للمستقبل وتفجير قدرات غير معروفة لدى كل صينى .

وفي هذين المثالين كانت المسئولية للذهن التاريخي والتصور السياسي ، وكان دور الاقتصادي دورا تطبيقيا ، لازم وضروري ، ولكنه وحده عقيم قليل الجدوى .

## **الافتتاح تعهد سياسي :**

بعد فترة من التضحيات السياسة الفضفاضة وما ارتبط بها من حروب وتغيرات اجتماعية ونجاحات محدودة واحباطات وأخطاء ، خرجت مصر مسخنة بالجراح وبدأت عمليات التصميم تمهيداً للانطلاق وعودة الروح .

وفي هذه الأثناء ظهر شعار الافتتاح الاقتصادي ، وهو شعار يتضمن أموراً عددة ، منها مزيد من التحرر من المركزية والتحكم والعودة إلى قواعد الرشادة ومعايير الكفاءة . ومن هذه الزاوية يعتبر أسلوباً في الإدارة الاقتصادية . ولكن شعار الافتتاح يعني أيضاً مزيداً من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وخاصة العربية لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية . وهذا هو المعنى السائد ، وينبغي أن يكون مفهوماً أن الافتتاح بهذا المعنى ليس مجرد سياسة اقتصادية أو إجراءات ينصح بها الاقتصادي ، وإنما هو تعهد سياسي من الدولة يرتبط بتصور لتعهدات سياسية مقابلة من الدول الأخرى بتحمل التزامات مقابلة . فهو أقرب لسياسة التي اتبعتها أوروبا بعد الحرب للتعمير . وهذا التعهد السياسي وحده من جانب مصر لا قيمة له ما لم يرتبط بتعهدات سياسية من الدول الأخرى وخاصة الدول العربية على أهمية إعادة بناء مصر الاقتصادي . وهو أمر يرتبط بالثقة في قدرة وفائدة مصر القوية اقتصادياً أكثر من ارتباطه بتوازن العوائد المالية لحقه من المشروعات .

## **نحو نظام عربي اقتصادي جديد :**

كثُرت المطالبات في مصر بدعوة الأمة العربية لتعويض خسائرها . بل وبذلت عدة محاولات لتقدير هذه الخسائر . وهذا في نظرى أسلوب خاطئ . فقد خاضت مصر معاركها لمصلحتها وليس لمن تقتضيه . فللام الماضى

لا تستحق ثنا يدفع عنها وأمال المستقبل فقط يجب أن تعمل من أجلها . والسؤال المطروح هو هل ترق الأمة العربية في قدرة مصر في المستقبل وفائدها أولاً ؟ وسياسة الانفتاح الاقتصادي تقوم على هذا الفرض ومن ثم تقدم تعهداتها من جانب مصر لتسهيل وضمان الحقوق العربية . فإذا سقط هذا الفرض فلابد وأن تسقط سياسة الانفتاح معها ونبحث عن بدائل سياسي جديد .

وإذا كانت الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد قد خرجت من الجزائر العربية بقصد إعادة النظر في علاقات العالم وإعطاء حقوق أكبر للدول الفقيرة ، فكم نحن أحوج إلى نظام اقتصادي عربي جديد يحقق فرصاً أكبر للأفادة والاستغلال المشترك للموارد العربية . وقد يساعد الاقتصاديون في الدعوة مثل هذا النظام ولكن تحقيقه رهن بارادة وفاعلية رجال السياسة .

وجهة نظر :

## البناء الاقتصادي الداخلي وأزمة التحرير\*

لا جدال أن ما يواجه مصر والأمة العربية الآن يقتضي من جمع المفكرين جهدا خلاقا في سبيل البحث عن طريق يخرجنا مما نحن فيه . ولا يجب أن يقعدنا عن ذلك ما أفتنه من أفكار ثابتة ومستقرة فازاء التغيير في الظروف لابد من ملاحة الأفكار لها ، بل لابد من أفكار جديدة تستيقن الحوادث وتثير الطريق . وبقدر ما تعدد الأفكار وتتنوع ، بقدر ما تصدق الرؤية . فإلقاء الضوء على زاوية أو جانب واحد دائما ، لا يؤدي إلا إلى الانحراف في البصر . وفي ضوء هذه الحقيقة والرغبة في البحث والدعوة لمزيد من التأمل أطرح هذه الرؤيا لشكلاتنا الأساسية في التحرر .

وإذا كان قد يبدو أن إهتمامي سيكون مركزا بالدرجة الأولى على مصر أو على مصر ولبيها بعد تحقيق الاندماج ، فليس ذلك إنكارا لفكرة القومية العربية ، بل لعل العكس هو الصحيح . فالواقع أن قيمة القومية العربية مرهونة ، إلى حد

\* ارسل هذا المقال الى جريدة الاهرام في يناير ١٩٧٣ . ولم يتم نشره لأسباب لا تخفي على القارئ وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد ذلك تم جهود السلام ليصبح البناء الداخلي هو هاجس السياسة الأولى في مصر .

بعيد ، بقيمة مصر ، والقضاء على مصر - ولو في سبيل القومية العربية - هو إهانة للقومية العربية ذاتها . وعلى العكس فإن إنقاذ مصر هو إنقاذ للقومية العربية - ولو تم ذلك في ميدان آخر . وقد أردت بهذه المقدمة أن أتفى مقدماً نوعاً من النقد لما قد يثار باعتبار أن ما تضمنه هذه الأفكار تنطوي على اتجاهات انعزالية ونظرة مصرية ضيقة . فالحقيقة أن القومية العربية كلها في مأزق رهيب ، وخطر الأزمة موجه أساساً إلى قلبها مصر . ولذلك فينبغي - بكل الطرق ، وبكل ثمن - إنقاذ مصر وحياتها .

بدأت مصر العمل من أجل دخول العصر الحديث والتحول إلى مجتمع صناعي منذ أوائل القرن التاسع عشر - في نفس الوقت تقريباً ، الذي دخلت فيه كثير من الدول الصناعية الآن لمرحلة التحول ، باستثناء إنجلترا وفرنسا . وفي الوقت الذي بدأت فيه ألمانيا ثورتها الصناعية ، وقبل أن تبدأ اليابان (بدأت حوالي ١٨٧٠) بدأت محاولات محمد على لتصنيع مصر . وأجهضت محاولة محمد على لعوامل داخلية وخارجية . فقد أراد محمد على إقامة صناعة مع إبقاء العلاقات الاجتماعية متخلفة لتمكين نظام حكم أجنبى ، ولذلك لم تقم نهضة فكرية وحضارية كاملة . وجاء تدخل إنجلترا وقضى - بالسلاح - على محاولة محمد على .

وفي موجة ثانية قامت مصر في عهد إسماعيل بمحاولة أخرى للالقاء مع العصر . وهنا أراد إسماعيل دخول المجتمع الحديث من الجانب الحضاري ، الفن ، وزيادة الاتصال المادي والمعنوي مع أوروبا . وقد نشطت هذه الحركة - بطريق الفعل ورد الفعل - التطور السياسي ، فقادت الثورة العرابية لتحقيق التغيرات الاجتماعية والسياسية اللاحقة . وكان ارتفاع أثمان الأقطان المصرية

بـثابة ثورة زراعية ثانية - بعد محمد على - كانت تصلح أساسا لانطلاقه الاقتصادية . وهنا أيضا باعـت هذه المحاولة بالفشل ، وكان لتدخل الجلـزا والاحتلال البريطاني الأثر الحاسم في هذا .

ومنذ ذلك الوقت ومحاولات مصر لا تتوقف ، فتقـدم خطوات وتجمـد عند خطوات أخرى . فقامت ثورة ١٩١٩ ثم بدأـت بعض محاولات - محدودة - للإصلاح الاقتصادي .

وفي هذه الـثناء قـام حدـث رهـيب من حيث التـوقـيت ، هو إـنشـاء إـسـرـائيل . فالـواقع أـنه إـلى جـانـب كـثـير من القـضاـيا الـأـنـسـانـيـة التي تـشـيرـها هـذـه المسـأـلة ، فإن تـوقـيت إـنشـاء إـسـرـائيل كان حـاسـماً في مـحاـولة الـلـحـاق بـالـعـصـر . فـإـنشـاء إـسـرـائيل فـي ذـلـك الـوقـت بـالـذـات عـاصـر بـعـثـ القـومـيـة العـرـبـيـة من جـديـد وـمـحاـولـتها الـلـحـاق بـالـعـصـر . ولو تم ذـلـك الحـدـث قبل ذـلـك بـخـمـسـين عـامـاً - لـرـبـما مـرـ دون اـنـتـباـهـ العـرب ، لأنـهـم فـي غـفـوتـهم السـابـقة كانوا أـعـجـزـ من اـدـراكـهـم هـولـالـخـطـر . ولو تـأخـرـ إـنشـاء إـسـرـائيل خـمـسـين سـنة أـخـرى ، لما كـانـت هـنـاكـ مشـكـلة ، لأنـ العـرب آـنـذاـك سـيـكـونـون - فـأـغـلـبـ الـأـحـوالـ . قد استـوعـبـواـ العـصـرـ . وبالـتـالـيـ فإـنهـ كانـ يـسـتـحـيلـ الـاستـهـتـارـ بـهـمـ وـإـنشـاءـ هـذـاـ الـجـسـمـ الغـرـبـيـ بـيـنـهـمـ .

وهـكـذـاـ فإنـ إـنشـاء إـسـرـائيلـ فـيـ هـذـاـ الـوقـتـ بـالـذـاتـ يـمـثـلـ خـطـورـةـ أـسـاسـيـةـ . ذـلـكـ أـنهـ قدـ أـمـكـنـ إـنشـائـهـ مـنـ نـاحـيـةـ . ولـكـ ذـلـكـ تمـ فـيـ وقتـ استـعادـهـ فـيـهـ العـربـ وـعـيهـ ، فـحاـولـواـ مـقاـومـةـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ . ولـأـنـ العـربـ لمـ يـكـونـواـ قدـ استـوعـبـواـ العـصـرـ ، فـقـدـ جاءـتـ هـذـهـ المـقاـومـةـ هـزـيلـةـ . ولـذـلـكـ فإنـ العـربـ يـوـجـدونـ الآـنـ فـيـ أـسـوـاـ الـظـرـوفـ فـهـمـ بـوـعـيـهـ بـالـعـصـرـ لـاـ يـكـلـونـ إـلـاـ المـقاـومـةـ . ولـكـنـهـمـ بـعـدـ اـسـتـيعـابـهـ لـلـعـصـرـ عـاجـزـونـ عنـ الـفـاعـلـيـةـ . ولـذـلـكـ فإنـ أـخـطـرـ ماـ يـمـثـلـهـ إـنشـاءـ

اسرائيل هو أنه رهن امكانيات العرب وشلهم عن محاولة اللحاق بالعصر . فما لهم من موارد إنما خصص للمقاومة أو لم يحسن استخدامه لأن اعتبارات عدم الاستقرار السياسي قد منعت التفكير الهدى في كيفية تحقيق التنمية ووسائلها .

وقد كان تأثير ذلك أوضح ما يكون على مصر . فهي بامكانياتها البشرية والحضارية كانت أقرب البلاد العربية إلى دخول العصر ، ولكنها بعدم وفرة مواردها الطبيعية - وخاصة البترول - كانت أشد تأثراً بنقفات الحرب والاستعداد لها . وقد فرضت ظروف الحرب على مصر القيام بدور قيادي في المنطقة العربية ، وهو دور أدى إلى تحملها بأعباء أخرى خصمت من الموارد المخصصة للتنمية . والدول العربية الأخرى ليست أسعد حالا . فنن نعم منها بوفرة في الموارد غير المنتجة - البترول - ومن ثم لم يعاني كثيراً من نقفات المطر ، كان يواجه مشاكل حضارية أشد . وهكذا وضع العرب جميعاً في أحضر الازمات ، الاقتراب من التقدم والعصر دون المقدرة على بلوغه . ومن هنا حالات اليأس والقنوط .

وأزاء ذلك لابد من عمل حاسم ومن اختيار وتصحية . وهذه المسئولية تقع على مصر بالدرجة الأولى لأنها مهددة أكثر من غيرها من ناحية ، ولأن في إذالها وهوانها هوان وإذلال لبقية العرب من ناحية أخرى . وفي هذا الاختيار يجب أن يكون المعيار هو المصلحة في المدة الطويلة ، ولو وقع ذلك على غير الموى والرغبة . فكم أضاع العرب من فرص أكيدة لأنهم تصرفوا حسب هواهم ، ولم يقوموا بالحسابات والتضحيات المحسوبة .

وقد تأكّدت الحاجة إلى مثل هذه القرارات الخطيرة مع التطورات الأخيرة لمشكلة الشرق الأوسط . فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم دليلاً كل يوم على

تأييدها غير المشروط لاسرائيل . وتكاد تجهر بأنها وراء مخططات اسرائيل . كذلك فإن التقارب الأمريكي السوفيتي الأخير وما حققه من مزايا اقتصادية متباينة للدولتين أظهر حدود مساعدة الاتحاد السوفيتي . والواقع أن القوة الدولية الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بدور بناء في المنطقة وهي أوروبا . لا زالت بعيدة عن التأثير الفعال من ناحية ، ولم يستطع العرب تحريك مصالحهم معها بالدرجة الكافية من ناحية أخرى . وهكذا وضح أن مصر والعرب وحدتهم في المعركة ، وأن أمامهم عدو مؤيد تماماً بأكبر دولة صناعية في العالم .

وفي هذه الظروف فإنه على مصر وهي بصدق إقامة دولة اندماجية مع ليبيا أن تنتهز الفرصة لتخاذل استراتيجية جديدة قائمة على التركيز على البناء الداخلي وأن يكون الاهتمام الأولى موجهاً إلى بناء الاقتصاد . وأن تراجع أهمية السياسة الخارجية . فيجب على الدولة الجديدة أن تعلن – وقد أعلنت بالفعل – ما تراه حداً أدنى مقبولاً لإجراء تسوية سلمية . فإذا رفضت اسرائيل ، فإن على هذه الدولة الجديدة أن تدير وجهها كلياً إلى بناء الاقتصاد الداخلي مع اعلان رفض قبول الأوضاع القائمة .

وقد يقال أن هذه السياسة انعزالية . وأن الانعزال أمر لا تستطيعه الدول حالياً ، فضلاً عن أنها نستطيع بمزيد من الاهتمام بالسياسة العالمية والقيام بدور فيها أن يجد ظروفاً أحسن لقضية التنمية والتحرير معاً . فالدول تحصل على موارد خارجية في كثير من الأحوال بقدر ما تقوم به من دور الحياة الدولية . وهكذا فليس الدور الخارجي مجرد نفقة وعبء بل قد يكون مصدراً للكسب والدخل .

ومع ذلك فيبدو – رغم أن ما تقدم لا يخلو من جانب للحقيقة – أن للتاريخ منطقاً يقضي بأن مصلحة الدولة تلزمها بالانعزال بعض الوقت ترتب

أمورها الداخلية قبل العودة من جديد للقيام بدور أكثر ايجابية في شؤون الحياة الدولية . فهو نوع من التراجع خطوة للتقدم خطوتين . فتوبيني يذكر لنا فكرة التراجع والعودة Withdrawal & Return ونستطيع أن نجد هذه الفكرة تطبيقاً - ناجحة في التاريخ - للأمم والأفراد سوياً . فالإنجليز مثلاً في نهاية القرن السادس عشر وببداية القرن السابع عشر قد بعده نسبياً عن الحروب الدينية في أوروبا وانعزلت عنها ، لكنّي تعود في القرن الثامن عشر بالثورة الصناعية ولكنّي تسيّد السياسة العالمية . والولايات المتحدة الأمريكية قاتمت بنفس الشيء خلال القرن التاسع عشر تحت شعار صريح « العزلة » ، لكنّي تعود في القرن العشرين إلى مركز السياسة العالمية . والاتحاد السوفييتي نفسه قد أخذ بنفس السياسة مع السّtar الحديدي وبالمثل الصين الشعبية ، كما طبقته ألمانيا مرتين خلال القرن الماضي ثم بعد الحرب العالمية الثانية . بل لعلنا نجد نفس الأسلوب على المستوى الفردي ، فإنّي خلدون انسحب إلى قلعة بني سليمان قبل أن يظهر « بعديمه » ، بل إنّ النبي صلّى الله عليه وسلم انسحب إلى غار حراء قبل أن يظهر برسالته إلى العالم .

وإذا كانت الحكمة القديمة قد علمتنا بألا نضع كل البيض في سلة واحدة ، فإنه لا ينبغي أن نأخذ بهذه الحكمة بدون تمحّص ، فقد يكون عدد البيض من القلة - ربما بيضة واحدة - بحيث إن وضعها في عدة سلات يؤدي إلى تهشيم البيضة الوحيدة لدينا . ولذلك فإذا كانت موارد الدولة محدودة - وهي كذلك - فقد يكون من المفید أن تقوم بخيار . فإذا كانت لعبة السياسة الخارجية ودور الدولة الكبيرة - نسبياً - أكثر من قدراتنا ، فقد يكون تخصيص كل الموارد للتنمية الاقتصادية هو السبيل الوحيد . ولعلنا نذكر أن الصين الشعبية ، وقد اقتطعت قطعة من أرضها ( هونج كونج وفُورموزا ) لم تحاول خلال ربع قرن

الماضي أن تستعيدها القوة ، وإنما ركزت – خلال هذه الفترة – على تعميقها الاقتصادية مع إعلان رفضها الدائم لأوضاع هذه الاراضي المسلوبة . بل إننا لا نفكّر فيها نطلبه من مصر ولبيا في الدولة الجديدة أن تذهب إلى ما ذهب إليه لينين ورفاقه – أثناء الحرب العالمية الأولى – من التخلّي عن بعض أراضي روسيا في معاهدة برسـت – لوفسك (واليومها فإن عبارته المشهورة عن التنازلات الثورية) . فيجب على العرب وعلى مصر ألا يتنازلوا عن أي شيء ، ولكن يجب عليهم بنفس القوة ألا يدخلوا معركة ليست لهم . فإذا أوضحت العلاقات الدولية وتطور موازين القوى أن أهدار الموارد في غير ساحة بناء الاقتصاد الداخلي غير فعال فيجب عليهم الانصراف كليّة إلى هذا البناء الداخلي .

ومصر ولبيا أمامها فرصة – تقاد وحيدة – للإنقاذ . فإذا كان عمر البترول المقدر حوالي عشرين سنة ، فينبغي أن تمّر هذه الفترة وقد بنيت مصر ولبيا للعيش في العصر القادم . فنحن في سباق مع الزمن – وما دام فاتنا الحاضر فلا أقل من أن نعمل بكل قوة من أجل المستقبل . ولا يتحقق ذلك إلا بالانصراف كليّة إلى بناء الاقتصاد الداخلي وبوجه عام إرساء الأساس اللازم لنهاية جديدة تبدأ بعد ذلك . وهناك ميادين أساسية ينبغي التركيز عليها ، فإذا نجحنا فيها فلا شك أننا سنكون أقدر على مواجهة المستقبل ، وإذا فشلنا ، فإن هذه الميادين نفسها ستكون السبب في ضياع المستقبل كما ضاع منا الحاضر . ولعل مشكلات الإنفجار السكاني – التعليم – المواصلات ، تمثل الميادين الأساسية التي ينبغي علينا أن نركز عليها خلال العشرين سنة القادمة . فإذا استطاعت مصر ولبيا ، خلال عشرين عاما ، أن تكون ذات بناء سكاني متوازن ، وأن تحقق شبكة مواصلات مادية ومعنوية متكاملة ، وأن توفر مستوى رفيعاً من العلم والمهارة الإنسانية – فإنها يمكن أن قد حققت عملاً رهيباً ، وهو بدون جدال الطريق

الوحيد للتحرير . ولا ننسى أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان كل ما تملكه ألمانيا واليابان هو بالذات هذه الأمور الثلاثة . فلنضع لأنفسنا برنامجاً للبناء الداخلي لعشرين عاماً ، وهي ليست دهراً . فقد مضى أكثر منها ونحن في أوهام الكبار .

## مشكلة المعلومات .. وإعادة تنظيم الاقتصاد المصري \*

تشغل قضية الانفتاح الاقتصادي وإعاده التنظيم الاقتصادي الرأى العام والمستوين . وقد أثير حول هذه القضية جدل كبير تعرض لامور أيديولوجية عن الموقف من الاشتراكية والقطاع العام .

ونعتقد أن قضية الانفتاح هي بالدرجة الاولى قضية إعادة تنظيم الاقتصاد المصري على نحو يوفر درجة أكبر من الرشاده والكفاءة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . والانفتاح الاقتصادي هو في نظرنا تحرير القرارات الاقتصادية من القيود الادارية والخصوص للمؤشرات الاقتصادية كما تظهر في السوق ، وليس لهذا الانفتاح بهذا المعنى صله مباشرة بالاشراكية أو بالقطاع العام ، وإنما هو محاولة لتخليص مصدري القرارات الاقتصادية من القيود المفروضة عليهم . وهذا التحرير يساعد القطاع العام كما يساعد القطاع الخاص فهو أمر متعلق بالكفاءة وحسن الاداره الاقتصادية .

---

\* أرسل للاهرام بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٧٤ ولم ينشر

ونود في هذا المقال أن نتناول قضية الانفتاح الاقتصادي من زاوية هامة – ولكنها قل أن تجده العناية الكافية – وهذه هي مشكلة المعلومات وأثرها على التنظيم الاقتصادي .

### عصر المعلومات :

إننا نعيش في عصر يمكن أن نطلق عليه بحق عصر المعلومات . فأهم ما يميز العصر الحديث هو حجم الاتصالات التي تحققت بين الأفراد والشعوب . وهذه الاتصالات لا ت redund أن تكون نقلًا للمعلومات من جهة إلى أخرى . ولذلك فإن مشكلة العصر هي توفير المعلومات ونقلها والتصرف فيها ، وكلما زادت قدرة الإنسان على ذلك كلما زادت قدرة الحضارة . ولذلك لم يكن غريباً أن تكون الحاسوبات الالكترونية هي سمة هذا العصر ، كما كانت الآلة البخارية هي سمة الثورة الصناعية ، ومن المعروف أن الحاسوبات الالكترونية إنما تتعلق بتوفير الأجهزة اللازمة للتصرف في المعلومات على نحو أكبر ، وقد أصبحت علوم السيرينا طبقاً أي علوم المعلومات هي علوم العصر . بل لقد وجد من العلماء من يرى في الإنسان مجرد قدرة للتصرف في المعلومات (الذاكرة والخيال) .

ونود في هذا المقال أن نذكر على علاقة كفاءة النظام الاقتصادي بالمعلومات . إننا نعرف أن أي تنظيم اقتصادي يقوم على العديد من القرارات الاقتصادية . قرارات متعلقة بالانتاج والتوزيع والاستهلاك . وغنى عن البيان أن كفاءة التنظيم الاقتصادي تتوقف على ما يتوافر من مقومات لحسن اتخاذ هذه القرارات . وهذه القرارات تتوقف رشادتها على حجم ما يتوافر لها من معلومات وعلى مدى تصوير هذه المعلومات للواقع . فإذا صدرت قرارات اقتصادية غير مستندة إلى معلومات أو كانت مستندة إلى معلومات غير معتبرة عن الواقع ، فإن

هذه القرارات ستكون بالضرورة بعيدة عن تحقيق أهداف المجتمع ، ولذلك فإن كفاءة التنظيم الاقتصادي - من هذه الزاوية - تتوقف على حجم المعلومات التي يمكن توفيرها لمصادر القرارات ، ومدى صحة هذه المعلومات . ونلاحظ أن العبرة هنا بحجم المعلومات المتاحة للاقتصاد في مجموعة أي بمجموع القرارات ، وليس بحجم المعلومات المتاحة لوحدة اقتصادية واحدة .

### اقتصاديات المعلومات :

رغم أهمية المعلومات في الحياة الاقتصادية فقد ظل الاقتصاديون غير راغبين بخطورة هذه المشكلة ، ولم ينظروا إليها نظرة اقتصادية . فالمعلومات سلمها لها تفقة يتحملها المجتمع وينبغى على كل تنظيم اقتصادي أن يراعي الحصول على المعلومات وتوفيرها للوحدات الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة . وتحتفل التنظيمات الاقتصادية فيها بينما من حيث كفاءتها في توفير المعلومات بأقل تكلفة وعلى أكمل وجه . وبوجه خاص يمكن مناقشة مشكلة اقتصادات المعلومات في كل من النظم الاقتصادية التي تأخذ بالمركزية . وتلك التي تأخذ بالأمرية . فالنظم المركزية تركز الكثير من القرارات الاقتصادية في يد سلطات عليا مركزية ، وهذه تصدر قراراتها بناء على المعلومات المتوافرة لها ، وتلتزم الوحدات (الأفراد والمشروعات) بتنفيذ قرارات هذه السلطات المركزية ولذلك يغلب على التنظيم المركزي الاعتماد على القرارات الإدارية والإجراءات الكمية ، أما النظم الامرية فإنها على العكس تترك القرارات الاقتصادية لختلف الوحدات (الأفراد والمشروعات) وينظم السوق والأثمان سلوك هذه الوحدات .

## المعلومات : المركبة واللامركبة :

لا جدال في أن لكل من المركبة واللامركبة مزاياها وعيوبها ، والختار بينها ليس خياراً بين خير وشر وإنما هو خيار في النسبة والجرعة الازمة من كل منها ، ونود أن نناقش الأمر من زاوية المعلومات .

لاشك أن المركبة تسمح بتوفير معلومات كلية عن الاقتصاد في مجموعة على نحو لا يمكن أن يتوافر في حالة اللامركبة . ففي هذه الحالة الأخيرة كل وحدة مشغولة بأمورها ، مما يفقدنا النظرة الكلية والترابط المتشابك بين العلاقات . ولذلك فإنه لا توجد دولة في العصر الحديث تستطيع أن تستغني عن هذه النظرة الكلية وعن قدر من المركبة . والواقع أن فكرة تخطيط الاقتصاد القومي هو محاولة للأخذ بهذه النظرة الكلية .

ولكن هناك حدوداً لهذه المركبة تصبح بعدها عبئاً وعقبة في سبيل الرشادة الاقتصادية . وفيما يتعلق بالمعلومات ينبغي أن نذكر دائماً أن المعلومات والبيانات الازمة عن المشكلة الاقتصادية توجد بطبيعتها مبعثرة على عدد كبير من الأفراد وفي أماكن متعددة . وتجميع هذه البيانات والمعلومات لسلطه مركزيه تأخذ القرارات يكلف من ناحية نفقات باهظة وكثيراً ما تؤدي إلى توفير صور غير صحيحة وغير كاملة عن الواقع من ناحية أخرى . فتجميع البيانات الاحصائية وترتيبها وتصنيفها كل ذلك يحتاج إلى نفقات متعددة (ادارات إحصاء وتخطيط ، موظفين ، مكاتب ..) كذلك فإن البيانات الاحصائية لا تستطيع أن تأخذ الواقع في تفردها ، وإنما تحاول أن تجمع بين متوسطات والتجاهات العامة . وهذه المتوسطات والاتجاهات العامة تفقد جزءاً من الحقيقة وتعتبر نوعاً من التشويه للواقع . ولذلك فإنها تتجاهل بالضرورة الظروف الفردية للمكان

والزمان لكل واقعة منفردة . كما أن هناك بالضرورة عديدة من المعلومات التي لا يمكن أن تظهر في التجمعيات التي تظهرها الاحصاءات العامة . كذلك نلاحظ أن انتقال المعلومات من كل مستوى إلى المستوى الأعلى يفقدها بالضرورة قدرًا من العناصر التفصيلية حتى تصل إلى السلطة المركزية . وهي بذلك تشوّه الواقع . ولذلك فإنه كلما زادت المركزية كلما كان القرار مستندًا إلى صورة من الواقع . وكلما كانت هذه الصورة غير صحيحة ..

وعلى العكس فإن الامرکرية وهي تعتمد على قرارات الأفراد والوحدات المرتبطة مباشرة بالمشكلة إنما توفر لهم معلومات حقيقة عن الوسط المحيط بهم ، ولذلك تكون هذه القرارات مستند إلى معرفة حقيقة لعناصر المشكلة التي يتخلّد القرار في شأنها رغم أن الصورة الإجمالية لبقية العلاقات قد لا تكون واضحة تماماً .

لذلك فإن الامرکرية وهي تعتمد على المعلومات المتوافرة للأفراد والوحدات عن الوسط المحيط بهم توفر لهم هذه المعلومات دون نفقة إضافية في سبيل تجميعها وتصنيفها وترتيبها وتوزيعها .

### المعلومات والبيروقراطية :

وغنى عن البيان أنه يرتبط بقضية المعلومات أمور متعددة نشاهد بعضها عندنا مثل الجمود والروتين وعدم القدرة على التجديد والإبتكار . فنظراً لصعوبة الحصول على المعلومات وتجديدها باستمرار تفضل السلطات المركزية التصرف دائمًا في ضوء المعلومات القديمة المستقرة لها ، أي تستند إلى الروتين السابق . وهكذا نجد أن الروتين والجمود يصطحب بالمركزية لما يتطلبه تغيير التصرف في كل حالة من معرفة بمعلومات جديدة بالظروف المتعددة . كذلك

لا جدال في أن التجديد والابتكار يقتضي معرفة متعددة بالظروف المتغيرة بما يسمح بإجراء التعديلات السريعة ، وهو أمر لا يتفق مع نظام يعاني من صعوبة الحصول على المعلومات وارتفاع نفقاتها .

### **الانفتاح الاقتصادي ورشيد القرارات الاقتصادية :**

في ضوء ما تقدم فإننا نعتقد أن الاقتصاد المصري قد عانى الكثير من شدّه المركبة وكثرة القيود مما ترتب عليه أعباء باهظة في مشكلة المعلومات – لما يتواافر من معلومات لمصدر القرارات يكلف الكبير ، وهذه المعلومات في كثير من الأحيان غير صحيحة . ولذلك فقد آن الأوان لتخفيض القيود على الوحدات الاقتصادية لتحقيق مزيد من اللامركزية ، وهذا من شأنه أن يوفر للقرارات الاقتصادية المزيد من الرشادة الاقتصادية بما يتحققه من توفير أكبر للمعلومات وأكثر دقة وبتكلفة أقل .

بَلْ قَلِيلٌ مِّن التَّرْوِي ..  
فَالظَّوَاهِرُ قَدْ تَكُونُ حَادِعَةً\*

أثيرت قضية تملك غير المصريين للأراضي والعقارات ، وبوجه خاص ما ارتبط بها من ظواهر خطيرة في التضخم وارتفاع الأسعار وتشجيع المضاربات وأعمال الوساطة .

وأود أن أحصر نفسي هنا في مناقشة تملك غير المصريين للأراضي البناء والعقارات المبنية دون الأراضي الزراعية التي قد يختلف الأمر تجاهها في بعض الأمور . كذلك فإن اتجاهي لتعزيز هذا التملك لغير المصريين لا يعني أن سياسة تعلم على مجرد إباحة هذا التملك قادرة على تحقيق أي شيء مالم ترتبط بسياسات وإجراءات أخرى مكلة لتحقيق الغرض المقصود من ذلك .

ولا جدال في أن التضخم هو أحد المحاور الرئيسية التي يدور حولها مناقشة موضوع تملك غير المصريين للأراضي والعقارات .

والتضخم .. والتضخم لا يوجد إنسان واحد سليم الحس والعقل يستطيع

أن يدافع عنه ، فهو نوع من الخطأ يطعن الفقراء ويدفع إلى الكسب السريع غير المبرر ويخلق أسباباً للفساد ويصيب جهاز الأمان والتقويم بالعطب فتفشل عن القيام بوظائفها في نقل المعلومات .

هذا كله أمر لا شك فيه . ولكن قد يوجد وجه آخر للعملة . فالتضخم قد يكون في أحوال معينة إشارة لتحرك الجسم لمقاومة المرض وبده الفاعلية . وقد دفعت كل الدول ضريبة التضخم وارتفاع الأسعار في مراحل تصنيعها الأولى - ربما باستثناء دول البترول .

ومن التجارب الحديثة أن فرنسا وقد عرفت التضخم في الخمسينات - يعكس الجلالة التي حافظت على استقرارها النقدي بشكل عام - هي نفسها التي فاقت الجلالة تقدماً واستقراراً في السبعينيات والثمانينيات ربما لأجل غير معروف .

وحتى لا تضيع المناقشة في متأهلات نركز على هذا الوجه الذي نشير إليه . تذهب الحجة المعارضه لملك غير المصريين للأرض والعقارات إلى أن اقباطهم على هذا الشراء ومع توافر القدرة بهم يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم فإنه عامل تضخمي . وهذا صحيح ، ولكنه غير كاف . غير المصري عندما يشتري يدفع موارد أجنبية تضاف إلى الاقتصاد القومي ، وهذا عامل انكماشي . فالموارد الأجنبية التي يخصصها غير المصري لشراء الأرض والعقارات في مصر يمكن أن تستخدم في توفير السلع الاستهلاكية أو السلع الوسيطة بما ييسر الانتاج ومن ثم يساعد على تخفيض الأسعار . ولذلك العبرة تتوقف في نهاية الأمر على مدى ذكائنا في استخدام الموارد الأجنبية التي تضاف إلى الاقتصاد القومي ، وهل ستستخدم لتحقيق الاستقرار النقدي أم على العكس لمزيد من المضاربات . وهذه قضية أخرى ينبغي أن تواجه على استقلال . والقصور هنا

قصور في السياسات المصاحبة لا يباحة المالك لغير المصريين فيما يتعلق بكيفية استخدام هذه الموارد الإضافية .

وهذا هو الوجه الآخر الذي أردنا أن نوجه إليه . فن هذه الزاوية . يعتبر شراء غير المصريين للأراضي والعقارات المبنية استثماراً بالمعنى الاقتصادي للمجتمع في مجتمعه . وذلك بعكس الحال بالنسبة للشراء بين المصريين حيث لا يعود وأن يكون مجرد تبادل لأصول عينية بأصول نقدية .

وشراء غير المصريين للأراضي والعقارات ليس فقط استثماراً من وجهة نظراً المجتمع في مجتمعه ، بل أنه التزام هزيل من الاستثمارات في المستقبل .. في يشترى أرضاً لا يقصد تركها خالية وإنما لابد من تعميرها وصيانتها ، وهو ما يعني مزيداً من الاستثمارات المستقبلية . وأراضي البناء والعقارات بطبيعتها من السلع المحلية التي لا تقبل النقل والترحال . ولذلك فهي رهينة في يد الدولة المستقبلية .

ولكن حذار . هذا الوجه الآخر رغم ما يبذلو عليه من ملاحة وجمال بالمقارنة بوجه التضخم القبيح .

إن مشكلتنا مع الزمن ، أنه لا يمكن التغاضي عنه . فأكثروا بولد مع ذلك مثل غيره من الصبية ساذجاً جاهلاً ، وبالزمن والجهد فقط يصل إلى الحكمة والمعرفة . وكذا ظواهر الاقتصاد ما هو صحيح في المدة الطويلة قد لا يكون كذلك في المدة القصيرة .

مشاكل مصر الاقتصادية لن تحل فجأة ، والانفتاح ليس وصفة سحرية للتغاضي عن الزمن ، بل أنه بداية الطريق ويخضع لحكم الزمن . فالانفتاح هو

مقامرة على المستقبل ، بشرط أن يعطى فرصة كافية ، ولا يجهض لدى أول اختبار ، وعند ارتفاع الحرارة .

فالأموال المدفوعة من غير المصريين لشراء الأراضي والعقارات قد لا تكون كلها إضافة لموارد جديدة من الخارج ، بل قد يكون بعضها إعادة لتهريب جزء من الأموال المصرية في الخارج أو قد تكون استخداما لا موال بمحنة في مصر من قبل . وهذا كله صحيح وطبيعي ويجب أن توقعه . ولا يمكن أن نبدأ باستقطاب موارد إضافية من غير المصريين قبل أن يتاكدوا من استقرار الأوضاع وبعد استخدام مواردها المصرية .

كذلك ، فإن استخدام الموارد الإضافية لتحقيق الاستقرار التقى وزيادة المعروض من السلع أمر يحتاج إلى وقت . وفي ميدان الاسكان بالذات ، فإنه لابد من مرور فترة معقولة من الوقت قبل ظهور الساكن الجديدة . علما بأن هناك مشاكل أخرى لابد من حلها ولا يكفي مجرد إباحة الملك لغير المصريين .

### المضاربة. ظاهرة انتقالية :

إن لكل شيء ثمنا كما ذكرنا . ولا يمكن أن تتوقع - بعد فترة طويلة من القيود والانغلاق ، وبمجرد أن تبدأ سياسة الانفتاح - إلا أن يسود جو من التوقعات الاقتصادية المترائلة . وهذه التوقعات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها في الحال بل لابد من مرور فترة معقولة من الزمن قبل بلورتها . ولكن سلوك الأفراد لا يتحدد بالنتائج المتتحققه وإنما بالتوقعات المرجوة . وبذلك فلا مفر من أن يحقق بعض الأفراد مكاسب ومزايا نتيجة لسيطرتهم الحالية على بعض الموارد الضرورية لتحقيق التوقعات المستقبلة . والأصل أن تكون هذه المكاسب مؤقتة

ولابد أن ترول بعد مرور الفترة الكافية على اختبار التوقعات المتفائلة والعودة إلى وضع جديد للتوازن .

وغمى عن البيان أن للمضاربة ديناميكية خاصة بها . فزيادة من ارتفاع الاسعار يدعم الاعتقاد في استمرار هذا الارتفاع ، وهكذا تدخل في حلقة جهنمية من الارتفاعات المتتالية . ومع ذلك فإن هذه الارتفاعات – وخاصة عند اتخاذ السياسات المناسبة – لا يمكن إلا أن تكون ظاهرة انتقالية مالم نكن في مجتمع يجب تعذيب نفسه . فارتفاعات أسعار الأراضي والعقارات لابد وأن تؤدي إلى تحقيق عائد استثماري مناسب . وإذا كانت الدولة تحمل التأثير على هذا العائد فانها تستطيع أن تضع حدًا لهذا الارتفاعات .

كذلك لا ينبغي أن ننسى أن نقص فرص الاستثمار الأخرى تساعد على استمرار المضاربة العقارية . والمفروض أن سياسة الانفتاح تزيد من هذه الفرص الاستثمارية ، وينبغي فقط إعطائها الفرصة الكافية . والفشل في خلق فرص استثمارية أخرى لا ينبغي أن يعلق على حساب قضيه أخرى .

### ضرورة التنظيم :

الحججة الرئيسة فيما أريد أن أقوله هي أن الاعراض التي تصاحب تمليك غير المصريين لأراضي البناء والعقارات المبنية هي أغراض مؤقتة وانها بطيئتها قابلة للزوال .

ولكن المدة الطويلة لا تعني مجرد الانتظار مكتوف الأيدي . والقابلية للزوال لا تغنى حتمية هذا الزوال ، وهنا لابد من اتخاذ السياسات المكللة والاجراءات الكفيلة بتضييق الآثار الضارة .

وهناك امكانيات لخواص المضاربات : ضرائب على المضاربات ، الزام المشترى بالبناء خلال فترة وإلا تفرض عليه ضرائب خاصة . هناك وسائل متعددة للتأكد من أن الشراء يتم بموارد أجنبية تضاف إلى الاقتصاد القومى . هناك إمكانيات لتحديد العائد العقاري . هناك محل لتقييد الشراء في أماكن معينة أو لوضع شروط خاصة بعض الأماكن التي تصطدم بمصالح اجتماعية . هناك وسائل متعددة لتشجيع استخدام الأراضى في الاستخدامات التي تتفق مع أهداف الاقتصاد القومى . وهناك ...

المهم أن إباحة تملك غير المصريين للعقارات المبنية لن يؤدي بذلك إلى حل مشاكل مصر ، ولكن منع هذا التملك سيزيد من هذه المشاكل . المطلوب ليس منع الملك وإنما اتخاذ الاجراءات المكملة .

## الدعم كالملح : كثيرو يفسد الطعام\*

من أهم أسباب نجاح أو فشل أية مناقشة هو مدى صحة الأسئلة المطروحة واتصالها بالمشكلة . وهذا ليس ترفا . فالقدرة على طرح الأسئلة الصحيحة هي نصف الطريق إلى الحل المناسب .

وفيما يتعلق بقضية الدعم ، فإن السؤال المطروح ليس هو أن تباع السلع بأثمان رخيصة أو بأثمان مرتفعة ، وليس هو ، هل نريد أن تصل السلع إلى أيدي الطبقات الفقيرة أم لا ..؟ هذه ليست أسئلة ، لأن الإجابة عنها معروفة ولا يمكن أن تثير أي خلاف

وحتى يمكن طرح أسئلة صحيحة في صدد قضية الدعم ، فلا بد أن تذكر طبيعة المشكلة الاقتصادية بصفة عامة ، ومشكلة الدعم بوجه خاص .  
ودون أية رغبة في ترديد مبادئ الاقتصاد ، فإنه من الضروري أن تذكر أن

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة ، ومها كانت آمالنا وأحلامنا فإننا نعيش في واقع اقتصادي تحكمه الندرة والتقصص . فالموارد ذاتها غير كافية للاشباع الحاجات التي تصلح لها ، واستخدام المورد للحصول على شيء يعني التضييع بشيء آخر كان يمكن استخدام المورد فيه . ولذلك فهناك تضييع في كل قرار اقتصادي ، وهي ما يمثل التكلفة . ولذلك فإن التفكير في الأمور الاقتصادية لا بد وأن يكون ذاتياً في ضوء المقارنة بين التضييعات . فلا شيء في الاقتصاد بلا تضييع ولا شيء بلا ثمن . والخيارات التي تعرض هنا ليست اختيارات بين شيء طيب وشيء رديء وإنما كان هناك معنى الاختيار . الاختيارات تتضمن ذاتها منافع وتضييعات وواجبنا أن نقارن بين المنافع والتضييعات في كل اختيار معروض .

وعندما نتحدث عن إبقاء الدعم أو إلغائه ، فإننا لا نتحدث عن إبقاء الأسعار منخفضة أو تركها ترتفع ، فدعم السلع لا يتم دون تكلفه ودون تضييع ، كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى ظهور تكاليف وتضييعات أخرى . فالأمر المعروض ليس خياراً بين الخير والشر ، بين الأسعار الرخيصة والأسعار الغالية ، ولكنه اختيار بين إبقاء الدعم مع ما يترب عليه من تضييعات ، أو إلغاء الدعم مع ما يعنيه من مزايا وتضييعات أخرى . ومحك الأمر هو مقارنة هذه التضييعات بتلك مع ما يترب عليها من منافع في الحالتين .

كذلك ينبغي أن نشير إلى قضية هامة في موضوع الدعم كثيراً ما تخفي على الأفراد ، فكثير من الناس لا يخلون إلا بما ظهر من الأشياء ، في حين أن ما يخفى قد يكون أخطر شأنًا .

الدعم قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الحصول على السلعة بالنسبة لبعض

الأفراد ولكن الدعم لا يؤثر على تكلفة السلعة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه .. فالحكومة عندما تدعم سلعة لا تخفيض في تكلفتها الحقيقة من حيث حجم الموارد المستخدمة في انتاجها ، وإنما تغول جزء من هذه التكلفة عن طريق موارد الدولة . فإذا تم ذلك عن طريق الضرائب التي تفرض على الأغذية أو يمكن تمويل الدعم للسلع التي تباع للفقراء عن طريق أفراد آخرين . أما إذا تم تمويل الدعم عن طريق التضخم وطبع النقود ، فإن الدعم يمول من نفس الأفراد عن طريق تخفيض قيمة دخولهم الحقيقة . فهنا تسحب الدولة من الأفراد باليمن ما تعطيهما بالشمال . والخلاصة أن الدعم ليس مسألة توفير في الاقتصاد القومي ، وإنما هو عملية تحويل في الأعباء وقد يكون هذا التحويل شكلياً بل وسيا .

وعلى ذلك فإن السؤال الحقيقي المطروح في قضية الدعم هو هل يؤدي هذا التحويل في الأعباء إلى حماية أصحاب المصلحة أم أنه ينحرف عنهم ، وهل هو تحويل حقيق أم شكلي .. وما هو أثر كل ذلك على القدرات الانتاجية في المستقبل وعلى توزيع الدخول .. وتفصي الإجابة على هذه التساؤلات النظر فيمن يتحمل حقيقة أعباء الدعم ومن يحصل على مزاياه ، فالدعم ذو وجهين أعباء ومزايا ، أسعار منخفضة وتكاليف ، وعلينا أن نبحث فيمن يحصل على كل منها .

ولعله من القيد أيضاً أن نذكر أن الأسعار ليست كل شيء ، فالكتبات أيضاً هامة بل وربما تكون أكثر أهمية ، فالمستهلك لا يهتم فقط بأن تكون أسعار مناسبة ، بل لابد وأن تكون الكتبات أيضاً متوافرة ، بل لعل الأسعار تصبح أكلوبية ووهما إذا لم توجد السلع أصلاً .

ونعتقد - كمبدأ عام - أن الدعم استثناء ينبع أن يحصر في أحوال محددة ولظروف تبرره . وأن الدعم إذا شاع وتحول من استثناء إلى قاعدة عامة لفسد نظام الأمان وختت أسلوب الادارة الاقتصادية الكفء . فالدعم كالملح ، قليله يصلح الطعام وكثيره يفسده ..

على أن الاعتراف بوجود الدعم كاستثناء لا يعني أن وجوده في هذه الحالات أمر اختياري بل قد يكون أكثر ضرورة وحيوية للاقتصاد القومي من كثير من الاجراءات الاقتصادية الأخرى . ففكرة الاستثنائية إنما ترد على مجال الدعم بالنسبة للنشاطات الاقتصادية . ولا ترد على ضرورته في الأحوال التي تبرز ذلك . فدعم الخبز أمر ضروري للاقتصاد ليس فقط من حيث السلامة الاجتماعية والسياسية ولكن أيضا من حيث الأداء الاقتصادي . الدعم استثناء ولكنه استثناء ضروري ، وعلى أن يظل استثناء دائيا .

كذلك فإنه إذا اتضحت ضروره إلغاء وتحفيظ الدعم من مجالات عديدة غير مبررة ، فإن هذا لا يعني أن يتم ذلك دفعة واحدة وبشكل فجائي . فلا يوجد اقتصاد في العالم يتحمل الصدمات ، ولا بد من الانتقال التدريجي .

أما لماذا يجب النظر إلى الدعم كاستثناء ، وأن كان أحياناً استثناء ضروريا - فهذا وحده الذي يضمن عدم الاسراف في استخدام الموارد القليلة نسبيا في استخدامات تافهة ، وعدم التغافل في استخدام الموارد المتوافرة نسبيا وتركها عاطلة ، كما يسمع بالاتجاه الأولويات الاقتصاد وتدرج أهميتها .

وهذه الحقيقة ليست بدعوة قدمها الاقتصاد الرأسمالي واقتصاد السوق ، ولكنها جوهر الفكر الاقتصادي . بل لعل الاقتصاد الاشتراكي يسعى بنفس القوة إلى البحث عن الأمان الحقيقي ويذهب إلى أنه أقدر من النظام الرأسمالي

على معرفة هذه الأثمان والتي يمكن أن تخضع لتشويهات متعددة نتيجة طبيعة النظام الرأسمالي .

واستخدام الأثمان الحقيقة لترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ليس ترفا يدعى إليه الاقتصاديون ، بل أنه أرخص وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية - فمع انفصال الصلة بين الأثمان وبين الندرة ، سيكون النظام الاقتصادي أمام محظوظين : أما الاكتفاء باستخدام غير رشيد للموارد ، وأسراف في استخدام موارد غالبية في استخدامات تافهة ، أو تقدير في استخدام موارد رخيصة وحرمان قطاعات اقتصادية منها وهي عاطلة . وأما الاعتبار في استخدام الموارد على الأجهزة الإدارية وهو أمر باهظ التكاليف في شكل أعباء إدارية وموظفين وتجميع معلومات وعمل مكتبي بطيء وتحكم . وهو ليس فقط أمرا مكلفا ولكنه أيضا غير كفء .

ولذلك فإن وجود أثمان صحيحة يعتبر الشرط الأساسي لا مكان استخدام الموارد استخداما رشيدا . ولا يفهم من ذلك أن الأثمان الحقيقة مطلوبة لكي تعمل السوق ولكنها أيضا لازمة وبنفس الدرجة لكي يكون هناك تحفيظ سليم . فإذا فقدت الأثمان والدخول علاقتها بندرة الموارد ، انهار أساس الاقتصاد السليم ، ورجعنا إلى اقتصاد أكثر بدائية وأقل حيوية .

والقول بضرورة الأثمان الحقيقة لا يعني أن الأسعار التي تظهر في السوق ذاتها صحيحة وحقيقية . فالسوق تعرف أوجهها عديدة من القصور، هناك المظاهر الاحتياطية التي تشوّه الأسعار . وهناك نقص المعلومات ، بل أن السوق نفسها تعجز عن التعبير عن أمور اجتماعية أساسية تمثل منافع أو أعباء اجتماعية ، وهذا ما يعرف في النظرية الاقتصادية باسم العناصر الخارجية . وهناك من الاعتبارات

الاجتماعية الاساسية ما تعجز السوق كلية عن التعبير عنه ، ولذلك فإن تدخل الدولة هنا لا يكون لخالفة الأثمان الحقيقة وإنما لصلاح الأثمان وجعلها أكثر حقيقة .

ولذلك فإننا نرى كمبداً عام ضرورة الأخذ بالأثمان الحقيقة ، وأن الدعم الذي تقدمه الحكومة للسلع يجب أن يكون الغرض منه إصلاح فساد أسعار السوق وبحيث تعبّر عن القيمة الاجتماعية الحقيقة ويدخل في ذلك تحقيق تحسين حقيق في توزيع الدخول وليس فقط مجرد تحسينات ظاهرية أو الالءاع إلى كيفية استخدام الموارد بكفاءة .

وبعد استعراض هذه المبادئ العامة ، نعود إلى مناقشة قضية الدعم كما طرحت الآن في مصر. يتجه رأى من الاقتصاديين إلى ضرورة التخفيف من الدعم وحصره في حدود معقولة بعد أن تزايد في السنوات الأخيرة ويبدو من مقالات الدكتور القيسيوني أنه يميل إلى هذا الرأى رغم عدم التصريح به ويتجه رأى آخر إلى أهمية إبقاء الدعم حماية لجمهور المستهلكين من محدودي الدخل .

نود أن نتسائل هنا هل حقيقة يؤدى إبقاء الدعم بصورة القائمة إلى حماية جمهور المستهلكين من محدودي الدخل .. أم أنه على العكس يؤدى إلى استغلالهم تحت أسماء براقة مثل تخفيض الأسعار ..

حتى يمكن تقديم الدعم فلا بد من التعرض لوجهى العمله ، من يتحمل من أعباء الدعم ، ومن يفید منه .

أما أعباء الدعم فقد ذكرنا أن دعم السلع لا يعني تخفيض النفقه الحقيقة على الاقتصاد القومى ، إذ يتحمل بها في نهاية الامر من يتحمل بأعباء تمويل نفقات الدعم . وقد أوضحت مقالات الدكتور القيسيوني أن الدعم يمول بصفة

اساسية عن طريق التضخم . فلن يتحمل بأعباء التضخم ؟ هل يتحقق التضخم عدالة في التوزيع أم يؤدي على العكس إلى سوء التوزيع ؟

التضخم في نهاية الامر ضرورة تفرض على جميع الدخول التقديمة بتخفيض القيمة الحقيقة للنقود . وهو بهذا الشكل يعتبر أسوأ أنواع الضرائب لأن يصيب الفقر أكثر ما يصيب الغنى . وعلى ذلك فالدعم في أوضاعه الحالية أداة لسوء توزيع الدخول وليس وسيلة لتحسين هذا التوزيع .

هذا عن الأعباء ولنتصل الآن للجانب الآخر ، جانب المزايا والمنافع . هنا نجد أن الامر يحتاج الى التمييز بين مختلف السلع وإلى أي حد يؤدي الدعم الى تخفيض الاسعار ووصولها فعلاً الى المستهلكين . فدعم بعض السلع يصل الى المستهلك فعلاً - على الأقل في غالبيتهم الكبيرة - نظراً لأن حجم الانتاج يمكن بصفة عامة حاجات المستهلكين ، أو لأن توزيعه يتم بطريقة تضمن عدم تسريح لغير أصحاب المصلحة ، فاللجز مثلاً لا يتصور فيه سوق سوداء في الأحوال العادلة كما لا يتصور عدم توفيره للجميع لأن هذا مرتبط بحق البقاء . كذلك فإن عدداً من السلع الأساسية - التي توزع بالبطاقات وبكميات مناسبة للاستهلاك الأساسي - يصل الى أصحاب المصلحة .

وهذه وأمثلتها صور من الدعم الضروري والذي يصل لأصحاب المصلحة يفيدون منه رغم أنهم يدفعون أعباء بشكل غير مباشر .

ولكن لننظر إلى دعم سلع أخرى لا تتبع بكميات تكفي الجميع ولا يمكن الرقابة على وصوها إلى أصحاب المصلحة فيها . هنا نجد أن الأغلبية تحمل بأعباء لصلاحة الأقلية . وهنا يمكن أن يثور تساؤل ، ولماذا لا تحكم الحكومة الرقابة وتتأكد من وصول السلع الى أصحابها . والحق أن هذا أمر واجب

ولا يمكن أن تخل الحكومة عن مسؤولياتها في هذا الصدد . ولكن يبدو أن بعض أصحاب هذه الحجة يعتقدون أن المسألة تخل ب مجرد مطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها . هكذا يبساطه . فإذا لم تحدث التبيحة المرجوة فالخطأ خطأ الحكومة . ودون أية رغبة في الدفاع عن الحكومة . أى حكومة . ودون محاولة لتخفيض مسؤولياتها ، اعتقاد أن هناك حقائق لا يمكن إغفالها . فإذا كان حجم الكميات المتاحة من السلعة غير كاف . فلن تصل السلعة إلا للأقلية . فرض الدعم أو لم يفرض . أحكمت الرقابة أم لم تحكم . كذلك لا ينبغي أن ننسى أن مزيداً من الرقابة على توزيع السلع يعني مزيداً من التكاليف على الدولة ومن ثم مزيداً من الأعباء على الجميع . من العبث إلقاء اللوم في اقتصاد فقير . إمكاناته الانتاجية محدودة . على سياسات التوزيع . في حين أن الحقيقة واضحة وهي أن الفقر هو سبب كل شيء . وليس سوى الانتاج والعمل المثمر من طريق للخروج من هذه الورطة . الدعم لن يزيد من السلع . الانتاج وحده يفعل ذلك .

ولا محل لتردد كيف يتتحول الدعم من العائلات المقصود إعطائها إلى جيوب الوسطاء . فهذا أمر أسهبت فيه الأحاديث . ولكن هل تكفي الدعوة لمزيد من الرقابة والتشدد للعلاج . المشكلة باستثناء مواد الحياة الأساسية والتي لا يقبل أحد بالتنازل عنها مثل الخبز . والمواد المتوافرة بكميات معقولة – باستثناء هذه الاحوال فان كل من يحصل على جزء من السلع المدعومة هو مضارب محتمل . قادر على تحقيق أرباح في السوق السوداء . وبدلًا من الرقابة والتهرب من الرقابة ، والرقابة على الرقابة . إفساد الضمائر مع تزايد امكانيات الكسب . أليس من الأفضل حصر الدعم في السلع الأساسية والتي يمكن التحكم في وصوتها إلى أصحابها بتكليف اجتماعية معقولة ..

لقد عرفت جميع الدول بلا استثناء ظاهرة أثرياء الحرب الذين يستفيدون من قيود الحرب على الأسعار حين يهربون منها . ولم يفلت من هذه الظاهرة دولة متقدمة أو فقيرة ، ذات إدارة عالية الكفاءة أو ذات إدارة هزلية . فهل نستمر وراء سراب ونحن نعرف أننا - في حالات غير معدودة - عندما ندعم سلعا دون أن نوفر كميات كافية منها فاننا في الحقيقة نهيئ المناخ لخلق ثروات غير مشروعة ولا فساد الضمائر . إن ظاهرة أثرياء الحرب ظاهرة عامة ، وهي تعيش في ظل كافة الأوضاع غير الطبيعية . فهل ندفن رؤوسنا في الرمال ..

ولعلني أضيف أيضا ، كثيرا ما نتساءل في ظليل ارتفاع الأسعار الذي نعيشه كيف يبيع التجار سلعهم بهذه الأسعار الباهظة ؟ أنهم يبيعون غاليا ، لأن هناك من يشتري غاليا . وإذا أردنا أن نواجه مشاكلنا الحقيقة فلنحارب هذه الدخول العالمية : فلنحارب التضخم . ولنقتصر على ارتفاع الأسعار عند المنتج . عندما نضع في الاقتصاد ألف مليون جنيه لا يقابلها إنتاج في بعض السنوات فلا يجب أن نتساءل عن مصدر ارتفاع الأسعار .

قد يقول قائل . بأنني وجهت نقاشا لغير القضية الأصلية . فافتراض استمرار تمويل الدعم عن طريق التضخم هو الخطأ الأساسي . ولماذا لا نفرض ضرائب قاسية ويمول الدعم بمحاردة حقيقة . وأنني أضم صوتي لكل من يستطيع أن يوفر موردا جديدا حقيقيا للاقتصاد القومي . وأن كنت في نفس الوقت أفضل أن تستخدم حصيلة مثل هذه الموارد في الاستهبار والاضافة إلى الطاقة الانتاجية .

## مناقشة أكثر هدوءاً لسياسة الدعم\*

إن تأييد كل تصرفات الحكومة والبرير لها أمر غير جدير بأى مفكير مستقل ، كذلك فإن معارضه ورفض كل ما تقدمه الحكومة والتنديد به أمر غير لائق بمعارضه جادة بناءة .

وقد أثار موضوع الدعم السعى ، ولا يزال ، الكثير من الحوار والجدل بالنظر إلى تشابك النتائج المترتبة عليه . وقد سبق لي مناقشة هذا الموضوع على صفحات هذه الجريدة بمقال نشر في ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ بعنوان «الدعم كالملح : كثيرون يفسد الطعام» وذكرنا في ذلك المقال أن مناقشة موضوع الدعم تتطلب القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة «فعتندا نتحدث عن إبقاء الدعم أو إلغائه ، فإننا لا نتحدث عن إبقاء الأسعار منخفضة أو تركها ترتفع . فدعم السلع لا يتم دون تكلفة ودون تضحيه ، كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى ظهور تكاليف وتضحيات أخرى . فالأمر المعروض ليس خيارا بين الخير

---

\* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٩ / ٢ / ٢٠

والشر ، بين الأسعار الرخيصة والأسعار الغالية ، ولكته اختيار بين إبقاء الدعم مع ما يترتب عليه من تضحيات ، أو إلغاء الدعم مع ما يعنيه من تضحيات أخرى . ومحك الأمر هو مقارنة هذه التضحيات بتلك مع ما يترتب عليها من منافع في الحالتين »

وليس الغرض من هذا الحديث إعادة ترديد ما سبق أن ذكرته في المقال السابق رغم اعتقادى في صحته وهو أن قليلاً من الدعم أمر ضروري ، والبالغة فيه أمر خطير ، فالدعم حقاً كالملح كثیره يفسد الطعام . ولكن غرضي من هذا الحديث هو مناقشة ما نسب إلى حزب التجمع الوطنى في تعليقه على السياسة الاقتصادية للحكومة ، كما أعلناها رئيس الوزراء والوزراء والمسئولون .

وقد نشرت أجزاء من تقرير الحزب في جريدة الأنباء الكويتية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٩ وعلى ما ظهر فيها منسوباً للحزب أود إبداء بعض الملاحظات عن قضيه الدعم . وأبدأ باقتباس ما أود التعليق عليه .

### رأى حزب التجمع في دعم السلع :

فقد جاء في تعليق الحزب أن العجز الحكومى كبير « وزاد من هذا العجز التزام الحكومة أزياء صندوق النقد الدولى باستكمال عملية تحفيض قيمة الجنيه المصرى نتيجة استخدام السعر التشجيعى . وهذا العام قدمت الحكومة فروض الطاعة وأثبتت أنها تلميذ مطيع فقبلت شروط الصندوق ، وأصبحت كل مشترياتها بالسعر التشجيعى وهو أعلى من السعر الرسمى بكثير ( الدولار ٣٩.٥ قرش و ٧٠ قرشاً بالسعر التشجيعى ) أي تحفيض الجنيه بنسبة ٧٥ في المائة .. وهذا معناه ببساطة لا يحتاج لتحليل الاقتصاديين أن كل المشتريات الخارجية يزداد سعرها . وهنا نصل إلى الآلاف الثلاثة أو ما قبل أنه سبب العجز ..

أن مقوله «ألف مليون للدعم» أكذوبة كبرى . وهذا الرقم «الدعوى» منه دعم مباشر ودعم غير مباشر مقابل خسائر القطاع العام .

أما الدعم المباشر .. فلنأخذ رغيف الخبز - مثلا - كمثال . فارتفاع رقم الدعم ليس سببه ارتفاع سعر القمح عالميا . وإنما السبب يمكن في قرار التحويل من الدفع بالسعر الرسمي إلى الدفع بالسعر التشجيعي . وهو قرار لم يتخذ المواطن المطحون إنه قرار حكومي يتبعه بالضرورة ارتفاع رقم الدعم رغم أن سعر القمح لم يرتفع عالميا .

ولكن يرون الدعم المباشر إذا عرفنا الحقيقة .. حقيقة الدعم غير المباشر . والدعم غير المباشر اختراع جديد تفتق عنه ذهن الحكومة المصرية .. ولا عجب .

وللوضيح هذا الدعم غير المباشر نقول أن السلع المنتجه محليا تباع بسعر أرخص من السعر العالمي . جاء خبراء الحكومة وقالوا «لو صدرنا عالميا تباع بسعر أعلى» وبناء على ذلك اعتبروا الفرق بين سعر المنتج المحلي الذي يستهلكه المواطن المصري ، وسعره اذا تم تصديره ، اعتبروا هذا الفرق دعما غير مباشر أضافوه كجزء من مبلغ الألف مليون .

وكأنه قد كتب علينا نحن المصريين أن نشق ونتعب وتزرع ونصنع ليأكل . ويلبس غيرنا وكأن انتاجنا هو منه من الحكومة على متوجه وكأن الأولى تصديره .

هذا الدعم غير المباشر ليس انفاقا تحملته الدولة ، ولا هو مورد جديد ، إنه فقط - وفقط - عملية احتيال ونصب ومقاتلة حسابية محسنة ، وسابقة خطيرة

عجيبة وغريبة ولا علاقة لها بالاقتصاد في أى بلد من البلاد حتى ولا بلاد الواقع  
واق .  
انتهى الاقتباس .

هذا ما نشر في جريدة الأنباء الكويتية منسوبا إلى حزب التجمع الوطني .  
وهو ما يحتاج إلى مناقشة ، خاصة وأن الغالب أن يتداول الأمور أفراد قليلو  
الثقافة الاقتصادية ، وإذا كان البيان يذهب إلى أن الأمر بسيط ولا يحتاج إلى  
تحليل الاقتصادي وأن ما تم لا علاقة له بالاقتصاد في أى بلد من البلاد حتى  
ولا بلاد الواقع واق . فإننى أخشى أن يكون الأمر على العكس محتاجا إلى تحليل  
الاقتصاديين حيث أن ماورد في البيان المنسب إلى الحزب يبين إلى حد جاء  
التعليق بمحاجيا لكل ما هو معروف ومستقر في الاقتصاد في كل دول العالم وليس  
فقط في بلاد الواقع واق ، التي لا أعرف مكانها بالضبط .

### أسعار الصرف وعلاقتها بالدعم :

ولنبدأ بقضية أسعار الصرف وتخفيف القيمة الفعلية للجنيه المصرى بعد  
تعيم الأخذ بالأسعار التشجيعية . وهل هناك دعم أم لا في هذه الصورة .  
تعانى البلاد النامية ، ومصر بصفة خاصة من نقص في العملات الأجنبية  
وقد كان هذا النقص مسئولا - مع أمور أخرى - عن تاريخي معدل الاستئثار  
سواء بالإضافة إلى الطاقة الانتاجية أو بتجديده وصيانته الطاقة الانتاجية القائمة .  
ومقتضى هذا أن العملات الأجنبية سلعة نادرة ينبغي أن نقدر قيمتها في  
ضوء احتياجات الاقتصاد القومى . ولذلك فإن التقدير الصحيح لأسعار  
الصرف يعتبر جوهريا لحسن إدارة الموارد الاقتصادية .

والسؤال المطروح هو هل الأسعار الرسمية للجنيه المصري تعبّر عن القيمة الحقيقة للعملات الأجنبية في مصر أم أن الأمر يخفي علاقة اصطناعية غير حقيقة .

في الوقت الذي لم تزد فيه قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الصادرات - بتشيّها السلمي والخدمات - إلا في حدود طبيعية خلال العشرين سنة الأخيرة ، فإن الاحتياجات من الواردات زادت زيادة كبيرة جداً بالنظر إلى مجهودات التنمية من ناحية الاحتياجات المتزايدة ، للنمو السكاني من ناحية أخرى . وقد ترتب على ذلك أن ظهر طلب كبير جداً على العملات الأجنبية لا يقابل عرض مماثل من هذه العملات ، ولذلك فإن السلطات المصرية استطاعت فقط أن تحفظ بأسعار الجنيه الرسمية عن طريق الرقابة على الصرف يعني توزيع أذونات الاستيراد وفقاً لنظام إداري محدد .

ومجرد وجود رقابة على الصرف يعني أن أسعار الجنيه المصري الرسمية أسعار غير حقيقة وأن هناك طلباً على العملات الأجنبية - بالأسعار الرسمية - يزيد على ما هو متاح للاقتصاد المصري من هذه العملات . ومعنى ذلك وفقاً لما هو مستقر في كافة مبادئ الاقتصاد أن القيمة الحقيقة للجنيه المصري أقل من هذه القيمة الرسمية ، ومعنى ذلك أيضاً أن الاقتصاد على استعداد أن يتحمل دفع مبالغ أكبر من الأسعار الرسمية للحصول على العملات الأجنبية . أي أن هناك دعماً من الاقتصاد في مجموعه لقطاع الواردات .

وقد يكون وجود هذا الدعم مبرراً وواجباً . بل أنه ضروري في أحوال كثيرة ، فنظراً لخط توزيع الدخول والثروات ، قد يكون توفير هذا الدعم لقطاعات محددة عن طريق رقابة الصرف هو الأمر الوحيد المقبول . ولكن وجود

مبررات للدعم لا يعني أن الدعم غير موجود وأنه «أكذوبه» بل الصحيح هو أن الاقتصاد القومي في مجموعه وليس قطاعا واحدا يتحمل أعباء إضافية بتمكن قطاعات الواردات من الحصول على العملات الأجنبية بأسعار أقل مما يطلبه نفس الاقتصاد.

وليس هنا مجال المفاضلة بين نظم الرقابة على الصرف ، ونظم حرية الصرف، ولكن يمكن أن نشير إلى أنه مع وجود مبررات ، وأحيانا ضرورات تجعل الرقابة على الصرف حتمية ، فإن ذلك لا يخلو أيضا من عيوب وتضحيات . فوجود رقابة على الصرف يؤدي عادة إلى ظهور سوداء في العملات الأجنبية . وهو أمر لا يحتاج إلى تدليل . وعادة ما تكون أسعار السوق السوداء أعلى من القيمة الحقيقية لأن المتعاملين فيها يرغبون في التعويض عن مخالفهم للقوانين ، كذلك فإن الرقابة على الصرف كثيرة ما تشجع المصدرين ، ومكتسبى العملات الأجنبية بصفة عامة على الترب من أحكام الرقابة على الصرف . وكأن الاقتصاد لا يقدم إلا عناه فقط لقطاعات الواردات وإنما تشجيعا آخر لمكتسي العملات الأجنبية بالتعامل في السوق السوداء وتهريب الثروات .

واذا كان توزيع أذونات الاستيراد دقينا وبعيدا عن الأهواء فلربما كان الأمر أقل خطورة ، ولكننا نعرف كيف كانت مكاتب الاستيراد والتصدير هي المصدر الأساسي للثروات خلال الفترة الماضية .

وأخيرا فإنه لا يعني أنه إذا كانت الأسعار الرسمية تقدم دعما مباشرا لقطاعات الاستيراد ، فإن قطاعات التصدير هي التي تحمل العبء الأكبر من هذه التضدية ، وهي قطاعات تحتاج أيضا إلى رعاية واهتمام .

والخلاصة ، هي أن الرأى يمكن أن يختلف حول جدوى إبقاء أسعار رسمية

غير حقيقة للجنيه المصري لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، ولكن لا يمكن أن يثور خلاف في أن مجرد وجود هذه الأسعار الرسمية غير الحقيقة يتضمن دعماً من الاقتصاد . فالدعم هنا ليس «أكذوبة» والسعر الرسمي وليس السعر التشجيعي هو الذي يرجع إلى قرار حكومي . السعر التشجيعي هو في الواقع الاستجابة لطلب الاقتصاد .

### الأسعار العالمية وتكلفة الفرصة المضاعفة :

ليس هناك مصلحة في ترديد المبادئ الأولية للاقتصاد على صفحات الجرائد ولكن يبدو أن الحاجة إلى ذلك ، مع ما فيه من ملل للقارئ ، أكبر من تجاهلها تماماً وإلقاء الأحكام غير السليمة .

وأستقر الأمر في الاقتصاد على أن تقدير قيمة أي سلعة يتحدد بما فات على المجتمع من فرص نتيجة لاستخدام معين . وهذا هو ما يعرف في الاقتصاد بنظرية تكلفة الفرصة المضاعفة . فنظرًا لأن الموارد محدودة ، ولها استخدامات متعددة في نفس الوقت . فإن قيمة المورد تتحدد بما فات على المجتمع نتيجة استخدام معين دون من الاستخدامات الممكنة . وهذه الفرص الضائعة تمثل التضحيّة التي ينبغي على المجتمع التحمل بها من أجل الحصول على استخدام معين للموارد .

وأى مجتمع واع لابد وأن يكون مدركاً لحجم التضحيات والتكاليف التي يتحملها في سبيل إشباع بعض الحاجات ، وأن يكون مستعداً لإجراء المقارنة بين هذه التضحيات وبين المنافع التي يتحققها من وراء إشباع نمط معين من الحاجات وبهذا فقط يستطيع أن يستخدم موارده النادرة أفضل استخدام .

وإذا كانت السلع المنتجة محلياً تباع بأسعار أرخص من السعر العالمي . فإن معنى ذلك أن الاقتصاد يتحمل تضحيه بتوفيره هذه السلعة بالسعر الرخيص للسوق المحلية . وهذه التضحية تمثل دعماً من الاقتصاد في مجموعه للمستهلكين من هذه السلع . لأنه لا ينبغي أن ننسى أنه إذا تم تصدير نفس السلع إلى الخارج فإن ذلك لن يكون بجانا وإنما مقابل كمية أكبر من العملات الأجنبية . أى أن الاقتصاد سيكون قادرًا على استيراد كمية أكبر من السلع الأجنبية يضعها تحت تصرف المواطنين لقاء الأسعار العالمية المرتفعة . ولكنه لأسباب أخرى فضل التضحية بهذه الزيادة في السلع المستوردة ليحصل المواطنون على السلع المحلية بأسعار أدنى . فهنا تضحية من جانب المجتمع . وهى تضحية يتحملها الجميع بالتنازل عن كميات أكبر من السلع المستوردة ولذلك فإنه لا تثير على خبراء الحكومة عندما رأوا في ذلك دعماً غير مباشر يتحمله الاقتصاد القومى .

فالقول أنه «كتب علينا المصريين أن نشتري ونزرع ونصنع لأننا نأكل ويلبس غيرنا » . يفترض أن تصدير السلع المصرية يعطى منحة للخارج وبدون ثمن مقابل . بله ثمن أعلى . ومن ثم قدرة أكبر على توفير كمية أكبر من السلع . إن قفسية الدعم ليست أمراً هيناً . وهي تتعلق بإحدى المسائل الحساسة في حسن الإدارة للموارد الاقتصادية . وتواجه مصر صعوبة بالغة في ترشيد استخدامات مواردها القليلة لاحتياجات الأفراد الكثيرة .

ومعاناة الأفراد نتيجة قصور الموارد لا ينبغي بأى حال أن تزيدها صعوبة بالاثارة والبلبلة . خاصة إذا كان التحليل المستخدم غير صحيح ولم يقل به أحد حتى في بلاد الواقع واق . أيا كان مكانها على الأرض .

## على هامش مؤتمر الاقتصاديين : \* في المسائل الهامة والأمور التفصيلية \*

عندما سأله الشاب حديث الزواج صديقه الم Prism عن كيفية تحقيق السلام العائلي أجابه الزوج القديم السعيد في ثقة بأن المسألة في غاية البساطة وأنه يكفي الإنفاق على توزيع المسؤوليات في المنزل ، فالزوج باعتباره رب الأسرة والأكثر خبرة وتجربة يتولى المسائل الهامة « ويترك للزوجة » الأمور التفصيلية واليومية .

وتنبه النادرة إلى أن الشاب في سعادته بنصيحة صديقه الغالية سأله عما يقصده « بالمسائل الهامة » و « تلك التفصيلية » جاءه الجواب وأنصحا : أن « المسائل الهامة » معرفة مثل نزع الشرف الأوسط ، والوفاق الدولي ، وأزمة الطاقة ، وربما إصلاح نظام النقد الدولي ... أما « الأمور التفصيلية » التي تترك للزوجة فهي مسائل المعيشة اليومية وتوزيع المصارف وتربيبة الأولاد وتعليمهم .. إلخ . وخشى أن يكون مؤتمر الاقتصاديين وبصفة عامة مناقشات الاقتصاديين تهم أكثر « بالمسائل الهامة » وترك « الأمور التفصيلية » للزوجة .

\* نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣ . تحت عنوان : « القضايا التفصيلية في الإصلاح الاقتصادي » .

من هنا ينكر أن هناك حاجة إلى ترشيد القطاع العام ، ولتحفيز المبادرات الفردية ، وإلى زيادة الانتاج ، وتشجيع الادخار والاستثمار وحماية الصناعة الوطنية وتقليل الاعتماد على الخارج ومحاربة التضخم . أليست كل السياسات الاقتصادية في مصر - على الأقل خلال الثلاثين عاما الماضية - قد ثُمِّت باسم هذه الأهداف . فالقيود قد فرضت باسم التخطيط لتحقيق هذه الأهداف وهي أيضا قد ألغيت أو ميّعت باسم الانفتاح لتحقيق نفس الأهداف .. !

مثل العديد من المراقبين تابعت أعمال مؤتمر الاقتصاديين ، وقرأت محاضرة الاجتماعيّات . وأرجو ألا أغضب أحداً عندما أقول أنه ربما باستثناء تعليقين أو ثلاثة فقد جاءت معظم المناقشات في « المسائل الهمة » ، أي حول قضايا لا يختلف حوالها الكثيرون مثل أهمية الانتاج وعدالة التوزيع .. وتركـت « الأمور الفضفليـة » لاجتـهاد الزوجـة أي « الجـهاز الأـدرـائـي ». واستثنـاء من هـذا الـاجـمـاه العام فـلـعـلـ أـخـطـرـ ماـ قـيلـ قدـ تـعلـقـ « بـأـمـرـ نـفـصـيلـيـةـ » وـذـلـكـ كـماـ جـاءـ عـلـىـ لـسانـ وزـيرـ التـقـوـيـنـ وـالـبـتـرـولـ وـكـذـلـكـ وزـيرـ الزـرـاعـةـ السـابـقـ الـدـكـتوـرـ الجـبـيلـ . فـوزـيرـ التـقـوـيـنـ أـوضـحـ صـورـةـ الـوـاقـعـ الـذـيـ نـعيـشـهـ منـ قـصـورـ شـبـهـ كـامـلـ فـمـارـادـنـاـ الـرـاعـيـةـ عنـ اـشـيـاعـ حـاجـاتـ الـاسـتـهـلاـكـ الـأـسـاسـيـ للـشـعـبـ منـ قـعـ وـذـرـةـ وـسـكـرـ وـفـولـ وـعـدـسـ وـزـيـوتـ ...ـ وـالـقـائـمـةـ طـوـيـلـةـ . وـوزـيرـ الـبـتـرـولـ أـوضـحـ إـلـىـ أـيـ مـدىـ يـؤـدـيـ الـاسـتـقـرـارـ فـيـ الـمـنـاصـبـ الرـئـيـسـيـةـ إـلـىـ وـضـحـ الرـؤـيـةـ وـمـنـ ثـمـ عـدـمـ تـغـيـيرـ السـيـاسـاتـ معـ الـأـشـخـاـصـ . فـخـطـةـ الطـاـقةـ لمـصـرـ لـعـشـرـينـ سـنةـ الـقـادـةـ وـضـعـتـ فـإـطـارـ تـصـورـ اـسـتـراتـيـجـيـ طـوـيـلـ الـأـجلـ وـجـمـوعـةـ مـتـكـاملـةـ منـ السـيـاسـاتـ وـالـنـظـمـ لـتـحـقـيقـ ذـلـكـ سـوـاءـ مـنـ حـيـثـ أـسـلـوبـ معـاـلـةـ شـرـكـاتـ الـبـتـرـولـ الـعـامـلـةـ أوـ سـيـاسـاتـ تـسـيـعـ الـطـاـقةـ أوـ إـعـادـةـ الـاستـثـمارـ فـيـ الـطـاـقةـ . وـأـخـيـراـ فـقـدـ قـدـمـ وزـيرـ الزـرـاعـةـ السـابـقـ تـصـوـرـاـ مـعـدـداـ لـلـتـركـيبـ الـمـخـصـوصـيـ وـاختـيـارـ السـلـالـاتـ وـميـكـانـيـكـةـ الـزـرـاعـةـ ...ـ وـفـيـ كـلـ

هذا غلبت «الأمور التفصيلية»، وهي للأسف الأكثُر أهمية في ظروف مصر الحالية. وفيما عدا ذلك فقد ركزت أغلب المناقشات حول «المسائل الهامة» الأخرى.

وقد يما كان الاقتصاديون على معرفة واسعة بأهم تطورات العصر التكنولوجية. وكانت معرفتهم بالواقع المحيط بهم شاملة: فالنظريات الاقتصادية لم تكن أكثر من إطار فكري يحيط بمعرفة عميقه بأساليب الانتاج وأوضاع العالم الاقتصادية والفنية. ومعرفة آدم سميت بالواقع وأساليب الانتاج في عصره أمر مدخل لمن قرأ كتاباته، وكذلك كان حال من سبقه من تعرضوا للكتابة الاقتصادية سواء ولIAM بي أو تيرجو أو كنای. ونفس الشيء مع جيوفتر، وانتهى ريكاردو إلى الكتابة في الاقتصاد بعد حياة حافلة في الممارسة العملية. وكان اللورد كيتر رجل سياسة عملية بقدر ما كان صاحب نظرية. بل إن الكتاب العربي الذين تعرضوا للحياة الاقتصادية مثل ابن خلدون أو المقريزي كانوا على علم باحوال الحرف والصنائع في عصرهم.

وبدون رغبة في التعميم العيب، فإن المناقشات التي دارت في مؤتمر الاقتصاديين وبوجه خاص على صفحات الجرائد - ونحن في بداية الثمانينات - لا تكاد تختلف عن تلك القضايا التي طرحت في مصر في بداية السبعينات. ويكفي أن نعود بالذاكرة إلى المناقشات التي دارت في مؤتمر القوى الشعبية في مصر في بداية السبعينات لنكتشف أننا لا زلنا نطرح نفس القضايا بشكل أو بآخر: القطاع العام والقطاع الخاص، التخطيط والسوق، الضرائب وعدالة التوزيع ... ليس ذلك لأن هذه قضايا غير هامة أو عابرة، فالتنظيم الاقتصادي أمر بالغ الخطورة في كل وقت، في السبعينات وفي الثمانينات، وفي هذا القرن وفي القرن القادم. ولكن عندما تقصر المناقشات فقط على هذه الأمور وكأن لا

شيء آخر يحدث في العالم فإن الأمر يستوجب النظر إن يكن العجب .. إننا نعيش في هذه الفترة واحدة من أخطر الثورات التكنولوجية الصامتة . فليس من المبالغة القول بأننا بدأنا ندخل عبة جديدة من الثورة الصناعية . فالقرن العشرين كله وحتى السبعينيات - ورغم التطورات الهائلة التي تحققت فيه - كان مجرد استمرار للقرن التاسع عشر. حقيقة قد تحقق مزيد من كل شيء : مزيد من الانتاج . مزيد من السرعة ، مزيد من القوة ، ولكننا ظللنا في إطار التغيير الكمي . فليس من المبالغة القول بأن معظم الصناعات الأساسية في القرن العشرين كانت بالفعل قائمة في القرن التاسع عشر . كما أن معظم أساليب الانتاج المستخدمة - ورغم كل التقدم الفنى - كان مبدئها النظري ، إن لم يكن التطبيق ، معروفاً منذ نهاية القرن التاسع عشر . ولأنكاد توجد صناعة أو وسيلة فنية انتاجية أساسية لم تكن معروفة بشكل أو باخر قبل قرن من الزمان ربما باشتاء الصناعات البتروكيمياوية . ومنذ بداية السبعينيات بدا العالم يدخل مرحلة جديدة من التطور الانتاجي وهي ما يعرف بصناعات المعلومات ، وهي مزيج من تكاليف ثلاثة ميادين جديدة هي الالكترونيات ، والأجهزة الحاسبة ، والاتصالات . وهذا عصر جديد وثورة صناعية جديدة . دخلتها اليابان ، وأنشأت لها إنجلترا وزارة خاصة جديدة وأطلق على عام ١٩٨٢ عام التكنولوجيا المعلومات ، وتجاهدت حكومة ميرلان لتطوير البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية فيها . وإلى جانب العلاقة الصناعيين في الولايات المتحدة وألمانيا هناك دول صغيرة أو متوسطة سنغافورة وكوريا الجنوبية وأيضا إسرائيل ، نعم إسرائيل . إسرائيل ياسادة - في مقدمة الدول الصناعية في ميدان الحاسوبات الالكترونية وتطبيقاته المتعددة في الطب والانتاج العسكري والاتصالات . ومع ذلك مناقشات العديد من اقتصاديينا مشغولة بالتطبيع واستيراد الموز والمبيض من

إسرائيل . هل هذا هو كل التحدى المضارى ..؟

إننا نتحدث عن القوى البشرية المصرية ووجود كفاءات في الخارج بل وانشأنا وزارة خاصة بهم . ألا يمكن تقييد منهم بشكل يضمن على عتبة العصر . وإذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد فاتتنا أليس من الجدير أن نحاول أن نلحق بالثورة الصناعية الثانية وهي بعد خطواتها الأولى . وحتى لا يكون الحديث مثل صديقنا الذي يهم « بالمسائل العامة » ويترك للزوجة « الأمور التفصصيلية » ، إليكم تجربة قامت بها فرنسا منذ حوالي عشر سنوات أنشأت فرنسا شركة للمشاركة في مشروعات التقدم العلمي . وقد اعتمدت الشركة في بداية عملها على وجود عدد محدود من الفرنسيين المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية (اثنان فقط في البداية) لا استقصاء الأفكار الجديدة الصالحة لتطبيقات الصناعية المتقدمة . وقد نجحت هذه الشركة في تمويل عشرات من الصناعات المتطرفة في ميدان الالكترونيات والبيولوجيا التطبيقية والهندسة الوراثية . ولمصر عشرات إن لم يكن المئات من العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجبلتا وألمانيا وفي فرنسا الذين يتحرون شوقاً لخدمة بلدتهم على نحو مفيد وليس مجرد « مؤتمرات لأبنائنا في الخارج » أو « علائنا في الخارج » . وإذا كانت إسرائيل في مقدمة الدول على هذا الطريق فإن أحد أسباب نجاحها هي قدرتها على الاستفادة بشكل عملي من خبرات هؤلاء . فلماذا لا تستطيع مصر ذلك ..؟ هذا مثال لأحد الأمور التفصصيلية ، ولكن هناك آلاف أخرى ، وهى جميرا - فيها أرى - أكثر جدوى من « المسائل العامة » التي حرص المؤتمر على مناقشتها معظم الوقت .

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ حَتَّىٰ فِي إِطَارِ «الْمَسَائِلِ الْهَامَةِ» الَّتِي يُثْوِرُ حَوْلَهَا الْحَدِيثُ حَالِيَا  
كَانَ الْعَدِيدُ مِنَ الْأَمْرَوْنَ ظَاهِرَةً الرَّحْمَةِ وَبِاطِنَهُ الْعَذَابُ .

من ذلك مثلاً قضية التخطيط المركزي الشامل . بطبيعة الأحوال من يتدبّر المستقبل ويعد له خير من يعيش يومه ولا يعرف ماذا يجنبه القدر له في غده . ولكن للأسف ليست هذه هي القضية عند الحديث عن التخطيط أو السوق . فالأمر ليس دائماً خياراً بين تدبّر واعداد من ناحية وفرضي وعدم تبصر من ناحية أخرى . المسألة الأساسية هي من يخطط لهن ، كيف .. ؟ فإذا كان المخطط يعرف فإن التخطيط أفضل من عدم التخطيط ولكن القضية التي تطرح نفسها في الحقيقة ليست في أفضلية التدبّر والاستعداد والتنسيق بقدر ما هي مدى قدرة المخطط على معرفة المعلومات الالزامـة ومدى توافر الحواجز له على استقصاء هذه المعلومات . فالمعلومات هي ربما أكثر الموارد الاقتصادية أهمية وخطورة في أي نظام اقتصادي . وكفاءة النظام الاقتصادي تتوقف إلى حد بعيد على مدى التكالفة التي يتحملها النظام الاقتصادي في سبيل توفير المعلومات الكافية والمناسبة لتخاذل القرار الاقتصادي . ولعل واحداً من أكبر أوهام العصر والمستوى عنها إلى حد بعيد تدريس الاقتصاد فيها يعرف بالمناسبة الكاملة – هو الأعتقاد بأن المعلومات سلعة حرة . الحقيقة أن المعلومات نادرة ولها تكلفة وقد تكون غالبة .

وببناء عليه فإن التخطيط ليس أفضل أو أسوأ من عدم التخطيط إلا بقدر ما يتتوفر للمخطط من معلومات كافية ومناسبة . وإذا كان من الممكن أن يكون المخطط في وضع أفضل من حيث توافر المعلومات ، فإن هناك أحوال أخرى – ربما أكثر – يكون فيها المخطط ليس فقط في وضع أسوأ من حيث عدم توافر المعلومات المناسبة وإنما أيضاً في عدم شعوره بالرغبة في الحصول على هذه المعلومات بفرض امكانية ذلك .

نظراً لأن الألفاظ تلعب دوراً أكبر من حقيقتها ، فإن الحديث عن عدم

التخطيط - وهو ما يعرف بنظام السوق - قد يفيد عدم التنسيق والفوضى . والحقيقة أن السوق تقدم في الأصل واحدة من أكثر الأجهزة كفاءة في توفير المعلومات المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب وبالقدر المناسب لا تخاذ قراره الاقتصادي . فنظام السوق لا يساعد فقط على توفير أكبر قدر من المعلومات وإنما يتم ذلك بأقل من التكلفة على المجتمع . والسوق بهذا الشكل تقدم واحدا من أقدر الأجهزة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية واهداره هو تضييعية بالغة الثمن .

ومن هنا فإن القضية الحقيقة المطروحة ليست التخطيط أم عدم التخطيط ، وإنما هي في فاعلية التخطيط ، وهذه الفاعلية لا تتطلب الشمول ولا كثرة التدخل بقدر ما تتطلب الانتقاء في قطاعات أساسية واستراتيجية يكون فيها للمخطط من المعرفة وبعد النظر ما لا يتوفّر للسوق . وهذا هو التخطيط الاستراتيجي . فعندما قررت اليابان في منتصف الخمسينيات الدخول في صناعة الالكترونيات - بناء على ضغط من وزارة التجارة الخارجية استشفافاً للمستقبل - كان هذا تخطيطاً . ولكن فاعليته ونجاحه كان بقدر من انتقائاته وعدم شموله . فالشمول عدو الكفاءة وليس بزيادة من التدخل تتحقق الكفاءة . فالاتحاد السوفيتي يخطط منذ نصف قرن للإنتاج الزراعي ، وهو منذ نصف قرن يواجه فشلاً في سياساته الزراعية . ولكن الاتحاد السوفيتي نفسه يخطط للإنتاج العسكري وأبحاث الفضاء ونتائجها تبرأ أعداءه قبل أصدقائه . والفارق بين الأمرين هو بين قرارات يتخذها موظفون معلومات بلا كافية وبلا حواجز في حالة ، وأخرى يقوم بها باحثون وعلماء يعرفون ويحبون عملهم .

والخطيط والسوق بهذا الشكل ليسا بديلين مختارين بينهما ، وإنما هما مكملان لبعضها البعض . ومع ذلك فإن هناك خلافاً في طبيعة كل منها . التخطيط

بطبيعته أكثر عمومية وأرحب أفقا ، فهو يتعلق بالأهداف ، ولكنه أيضا ولنفس السبب أقل قدرة على التفاصيل . أما السوق فهي بطبيعتها أسلوب للتنفيذ أو جهاز العمل اليومي . ولذلك فإن التخطيط الكفاء لا يستبعد السوق وإنما يستخدمها ويعتمد عليها . فالتحطيط لا يستند بالضرورة إلى القرارات الإدارية وأساليب القهر ، وإنما قد يتحقق أهدافه عن طريق الاسعار ووسائل الترغيب . السوق ليست عدو الحكمة وإنما قد تكون ربيتها . ولكن إذا حاول التخطيط أن يجعل محل السوق ويستبعدها ، فإن السوق لن تثبت أن تتقم نفسها وتظهر بأبغض صورها فيما يعرف باسم السوق وهي سوداء فعلا . وللأسف فإن التجربة قد دلت على أن الموظفين - كبارا وصغارا - كانوا عادة وراء هذه السوق السوداء ... !

حتى لا يظل حديثنا في إطار « المسائل الهمامة » التي ترضي صديقنا الزوج السعيد ، فلاني أقترح مباشرة « أمرا تفصيليا » وهو ضم وزارة التخطيط الاقتصاد - أو على الأقل توحيد الإشراف عليهما - فإذا كانت وزارة الاقتصاد تقوم بوضع السياسات وتفيذها فلا أقل من أن تستند إلى نفس النظرة التخطيطية .

وعودة إلى « الأمور التفصيلية » والتي لا يجهها كثيرا الاقتصاديون فإن قضية الصناعة الصغيرة والمتوسطة لابد وأن تطرح بكل قوة ليس فقط من منطلق مناسبتها لظروف مجتمعنا النامي ، وإنما بوجه خاص بسبب التطورات التكنولوجية العالمية . فنظرتنا إلى الصناعة الصغيرة والمتوسطة كانت دائما مرادفة للحرف ، وهذا ليس صحيحا بل وقد يكون خطرا . فليس صحيحا أن الصناعة الحديثة كلها صناعة كبيرة ، بل الصحيح هو أنها صناعة كبيرة تحيطها دوائر واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وإن هذا العالم من الصناعات

الصغيرة والمتوسطة هو في الحقيقة عباد الصناعة ووعاء المعرفة الفنية في عديد من الدول . فأكثر من ٦٠ % من صادرات اليابان الصناعية تقدمها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والصناعات العملاقة في الولايات المتحدة تعيش علىآلاف من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتخصص في إنتاج أجزاء وسيطة من المراحل الانتاجية بكفاءة أكبر . والسبب الوحيد في استمرار الاتعاش الاقتصادي في ايطاليا هو ثمنتها بصناعة متوسطة وصغرى بالغة الكفاءة . وتعرف فرنسا والمانيا نفس الظاهرة . والصناعة الصغيرة ليست فقط استهلاكية بل هي عادة تقوم بتصنيع الأجزاء الأكثر صغرى في الإنتاج الصناعي المقدم . فشركات الطيران تعتمد علىآلاف الموردين الصغار والمتوسطين وشركات ال IBM تشتري ألف القطع من مشروعات صغيرة ومتوسطة . الصناعة الصغيرة ليست صناعة حرفية بل هي في معظم الأحيان صناعة التقدم . ولذلك لم يكن غريباً أن تبدأ دعوة « الصغير جميل » من أكثر الدول الصناعية تطوراً . فإذا فعلنا نحن لها ..؟ البنك الصناعي هل يساعد الصناعات الحرفية فقط أم يرعى الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر قطولاً وتطبيقاً للأفكار الجديدة . في نهاية الخمسينيات أنشئت هيئة التصنيع وكان الغرض منها توفير خبرة من عملية التصنيع . فain ذهبت هيئة التصنيع ..؟ لم تقم البنوك حتى الأن بتجميع خبرة صناعية مماثلة للخبرات المتوافرة في البنوك الاستثمارية أو بنوك الاعمال في الدول الأخرى . هناك الكثير مما عمله في هذا الميدان الهام .

ونظراً لأن لكل منا حظه من الاهتمام «بالمسائل المأمة» وليس فقط «بالأمور التفصيلية» إنني سوف أشير إلى أمرين فقط . ربما تحقق الاتفاق العام من خلال مناقشات المؤتمر على أهمية الاستقرار . وأن أي نظام هو بالضرورة خليط من بعض الكفاءة وبعض العدالة أو بالأحرى من بعض عدم الكفاءة

وبعض عدم العدالة . وإن التغيير وهو يعالج أمور يخلق بطبيعته مشاكل أخرى . وإن التحول الفجائي وتغيير طبيعة النظام يخلق من المشاكل أكثر مما يخل . فليس من المعقول أن نغير قواعد اللعبة كل عشر سنوات ، فالتدrog هو السبيل الأفضل ، وهو ما يسمى بالاتجاه الاصلاحي بصفة عامة . هذه واحدة ، أما الثانية فإنه من السهل أن ترفع كافة الشعارات ، الحرية ، المساواة ، التقدم ... ولا يمكن أن يختلف أحد على جدوئ هذه المبادئ ، ولكن المشكلة هي أنه ليس من الضروري أن يكون تحقيق أحدهما مرتبطة بتحقيق الآخر بنفس الدرجة . وهنا تقوم التفضيلات المذهبية ببيان أين تقع الأولوية . وطالما الحديث على « المسائل الهامة » فإنني أسارع بأن أقول بأنه عندي الحرية أولا ثم المساواة . وهو اختيار لا يرجع فقط إلى الاعتقاد في أن الحرية أساس المساواة وأساس كرامة الفرد وإبداعه ومن ثم التقدم ، وإنما أيضا لأن التجربة دلت على أن النظم التي تدعى إلى الحرية حققت في الغالب المساواة مع احترام الحرية ، في حين أن تلك التي ترفع شعار المساواة ضحت دائما بالحرية ولم تحقق المساواة في معظم الأحيان . وهذا اسمه الديمقرطية . فالإصلاح الاقتصادي أيضا يمر من بوابة الديمقرطية .

كثير من الأحوال تتطلب الكفاءة الاقتصادية توفير قدر من العدالة بدونه لا يمكن الوصول إلى هذه الكفاءة . ولكن الأمر الذي يحتاج إلى تأكيد دوز موارية أو تهرب ، هو أن تعدد الأهداف قد يعني وجود بعض التعارض بينها ، ومن ثم فلابد من بعض التضحية بجزء من هذه الأهداف في سبيل حماية الأحزاء الباقيه . فكما يقول المثل الانجليزي لا يمكن الاحتفاظ بالكعكة وأكلها في نفس الوقت . وهذا لا يعني أن الخيار لا يعرض إلا بهذا الشكل ، إذ يمكن دائماً أكل نصف الكعكة والاحتفاظ بالنصف الآخر .

كذلك فإن الاعتبارات العملية لابد وأن تحظى بكل عناية ، فالنظام الضريبي الناجح ليس هو الذي يستجيب لا اعتبارات التماس المطلق إذا كانت الصعوبات العملية تجعله حبراً على ورق . النظام الضريبي الناجح لابد وأن يأخذ ظروف الممولين وقدرة الحكومة على التحصيل .

وفي عصر غلت عليه التيارات الخارجية من انتقالات للعمل ورؤوس الأموال ، فإن أي نظام ضريبي لابد وأن يراعي النظم الضريبية المحطة بحيث لا يتحول النظام الضريبي إلى عقوبة تفرض على الاقتصاد الوطني إما بتشجيع هروب عناصر الانتاج إلى الخارج أو بحرمانه من ورود موارد إضافية من الخارج . وفي ظروف مصر الحالية ، وحيث تأخذ من ناحية بسياسة الافتتاح ، وتتعرض من ناحية أخرى لأكبر تيارات لانتقالات العمل ورؤوس الأموال فيما بين الدول العربية ، فإنه لا يمكن أن يتم وضع نظام ضريبي ناجح معزز مما يدور في العالم الخارجي .

وأخيراً فإن النظام الناجح ، لابد وأن يتمتع بنوع من الاستقرار . فالنشاط الاقتصادي بطبيعته نشاط موجه للمستقبل ، ولذلك فإن الحساب الاقتصادي

وتقدير الأعباء والمنافع المستقبلة هي أساس القرارات الاقتصادية . ولا مناص من توفير قدر معقول من الاستقرار إذا أريد لهذا النشاط الاتساع والاستمرار .

### نبذة عن نظام الضرائب المصري :

لقد نما النظام الضريبي المصري نتيجة تطور تاريخي طويل ، ولم يكن في أي وقت من الأوقات نتيجة تصور متكامل بل فرضته ظروف غالباً خارجية ومن ثم لم يخل من قصور حيناً ، ومن تنافض أحياناً .

لقد ولد النظام الضريبي المصري نتيجة المحاولة المستمرة للتخلص من التبعية الخارجية ، وهو نظام يبدأ منذ نهاية القرن الماضي . فبعد أن تمكن مصر من فرض ضرائب العقارية في بداية القرن لقبول الأجانب لها ، انتزت فرصة انتهاء المعاهدات التجارية لفرض التعريفة الجمركية الأولى في ١٩٣٠ .

وبمجرد أن استردت مصر حريتها بعد الامتيازات الأجنبية فرضت ضرائب الدخل النوعية بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد الاعداد له طويلاً بدراسات مقارنة على أعلى مستوى من الجدية . وفي بداية الأربعينيات فرضت ضرائب على الثروة في شكل ضريبة التركات ثم الضريبة العامة على الابادات في ١٩٤٩ ثم وسعت ضرائب التركات .

وقد ظلت هذه القوانين - مع تعديلات مستمرة - هي الاطار القانوني الأساسي للنظام الضريبي في مصر حتى وقتنا الحالي .

ومع ذلك فإن الأوضاع الاقتصادية قد عرفت تطورات أخرى في غاية المظورة .

فقد بدأ وضع نظام خاص للتأمينات الاجتماعية في ١٩٥٩ حيث عدل في ١٩٦٤ قبل ادماجه تماماً مع قوانين المعاشات في السبعينات . ونظم التأمينات الاجتماعية لا يمكن فصلها عن نظم الضرائب إذا أريد أن تكون هناك نظرة شاملة للأعباء والمزايا التي تفرض بمناسبة ممارسة النشاط الاقتصادي . فايا كانت التسميات فهذه تمثل أعباء تفرض على المجتمع لابد من إضافتها مع الضرائب لتقدير أعباء الانتاج ، فضلاً عن أنها تمثل ايرادات للمخازن في السنوات الأولى للنظام ، ومنافع للمستحقين فيها بعد ما يعني أن تتكامل مع نظم الاعفاءات الضريبية . وقد عانت إنجلترا من عدم التنسيق بين نظم الضرائب من ناحية ونظم الاعانات الاجتماعية من ناحية أخرى ، حيث لوحظ أن الدخل بعد الضريبة في بعض الأحوال يقل عن قيمة الاعانة الاجتماعية للبطالة . فهنا نجد أن التناقض بين القوانين إنما يعني في الواقع تشجيعاً للبطالة .

وقد عرف النظام الاقتصادي المصري تطوراً هاماً خلال السبعينات أثر على دور وأهمية الضرائب . فقد نما القطاع العام بشكل كبير وأخذ زمام المبادرة في النشاط الاقتصادي وتضاءل دور القطاع الخاص وتختلف تماماً في معظم النشاطات الانتاجية .

وقد أثر ذلك في دور الضرائب ، حيث تضاءلت أهمية الضرائب على الأرباح التجارية وأصبحت في كثير من الأحوال مجرد قيد محاسبية بين أجهزة القطاع العام ، وزاد الاعتماد بشكل كبير على صورة جديدة في التمويل وهي التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي المؤم .

ومنذ بداية السبعينات وخاصة بعد ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة أطلق عليها الانفتاح الاقتصادي تتميز بالرغبة في إعادة تنشيط دور القطاع الخاص في

النشاط الإنتاجي مع بقاء القطاع العام رائداً في الصناعات والقطاعات الحيوية ، كما تستهدف هذه المرحلة الدعوة لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة في الاستثمارات الإنتاجية . وفي هذا السبيل وضعت النظم القانونية الكفيلة بتشجيع هذه الأموال الخاصة مثل قانون الإستثمارات .

### **المطلب العقيم والقضايا الأساسية :**

والآن ونحن نحاول إعادة ترتيب الادارة الاقتصادية ووضع الوسائل الكفيلة بتشيد النشاط الاقتصادي على هذه الأساس الجديدة ، فإننا قد حبستنا أنفسنا ، بلا مبرر معقول ، في نفس الاطار الموروث دون أن نتمكن من مجاوزته والانطلاق إلى آفاق جديدة . وقد أدى ذلك إلى نظرة جزئية ترقعية من ناحية ، وإلى إهمال مناقشة القضايا الأساسية في إصلاح النظام الضريبي من ناحية أخرى . فقد اقتصرت المناقشة على ضرائب الدخل كما لو كان من الممكن أن يتحقق شيء ذو معنى بمعالجة هذه الضرائب بعيداً عن نظم الإعانت الاجتماعية وقوانين الاستثمارات مثلاً . فهذه النظرة الجزئية لابد وأن تؤدي إلى تعارض بين هذه القوانين في حين أنها تتناول جميعاً فرض أعباء ومزايا بصدر ممارسة النشاط الاقتصادي ، ولابد من وضوح وتناسق بينها . فليس صحيحاً أن قوانين الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وفقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية ، وأن قوانين الضرائب تهدف إلى توفير الموارد وفقاً لمبدأ العدالة ، وأن قوانين التأمينات الاجتماعية تهدف إلى توفير الاستقرار في ظروف العمل . والصحيح أنها جميعاً تهدف إلى مجموعة متكاملة من الأهداف ولابد من دراستها في شكل متكامل .

قانون الاستثمار يمنع مزايا وإعفاءات من الضرائب بحججة تشجيع الاستثمارات وزيادة امكانيات التمويل الاقتصادي . وقانون الضرائب يتبع الدخول أياً كان مصدرها ليخضعها للضريبة بحججة العدالة ، وقوانين التأمينات الاجتماعية تفرض أعباء على المستجدين بحججة تأمين العمال . وكل منها يتم في واد بعيد عما يحدث في الميادين الأخرى . ونخشى أن تؤدي هذه النظائر المتفرقة إلى الإساعمة إلى الاستثمار وإلى العدالة والتأمين الاجتماعي في نفس الوقت .

ولذلك فإنه لا جدوى من دراسة قانون الضرائب في معزل عن دراسة كاملة للدور السياسية الاقتصادية في النشاط الاقتصادي ودور كل من هذه الأدوات في نظرية متكاملة .

كذلك فإنه بالنظر إلى أننا حصرنا أنفسنا بلا مبرر في حدود الإطار الموروث من قانون الضرائب ، فإن المناقشات قد اقتصرت على العديد من الأمور التفصيلية التي لا تمثل آية انطلاقة خلقة لوضع نظام جديد . قانون الضرائب المقترح قد أخذ بنفسه تصورات وتقسيمات القوانين السابقة ، فلا زلتنا نأخذ بمبدأ الضرائب النوعية مع ضريبة عامة للإيراد . وقانون الضرائب المقترح يأخذ بالضريبة على القيمة المضافة وعلى الأرباح التجارية وكسب العمل . أين الجديد ؟ ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تثور المناقشات حول سعر الضريبة على العدائق وفرض أو الاعفاء من الضريبة على الشقق المفروشة ، وتشديد العقوبات والبحث في حدود الاعفاء ... هذه تفصيات ، قد تكون مفيدة ، ولكنها لا تشيع من جوع .

هذا ليس إصلاحا في النظام الضريبي ، إنه مجرد ترقيع قد يفيد بعض الشيء ولكنه لم يطرح القضايا الرئيسية التي ما زالت تحتاج إلى دراسة .

## **بعض القضايا الرئيسية :**

إن ما تواجهه مصر حاليا ليس مجرد تعديل في قوانين الضرائب لمعالجة بعض أوجه القصور التي ظهرت ، الأمر يتعلق بأوضاع اقتصادية جديدة تحتاج إلى إدارة اقتصادية جديدة ومن ثم تصورات جديدة . وقد كثُر الحديث في الأونة الأخيرة عن «تعديل مسار الاقتصاد المصري» مما يعني أن المسألة تتعلق بأكثر من مجرد ترميمات في أساليب الإدارة الاقتصادية .

عرف الأدب الاقتصادي والمالي إتجاهات أساسية في شأن فلسفة الضرائب في العصر الحديث .

ومن القضايا الأساسية التي تطرح في هذا الصدر قضية الضريبة الوحيدة على الدخل أو الضرائب المتعددة على الدخل . وقد أخذت مصر بالضرائب المتعددة على الدخل مع ضريبة عامة على الإيراد العام . فهل حسم الأمر في هذا الموضوع بتفضيل الوضع الحالى أم أنه يحتاج إلى مناقشة ؟ لا يبدو لنا أن الأمر قد أثير أصلا .

في تقرير حديث أعد في المجلترا من لجنة لإصلاح نظام الضرائب تحت رئاسة البروفسور ميد إنتهى إلى تفضيل الأخذ بنظام ضريبي على أساس الانفاق الاستهلاكى مع استكمال ذلك بضرائب على الثروة وإعادة النظر في نظم الاغاثات الاجتماعية .

وليس هنا محل تفصيل أسباب الدعوة لفرض الضريبة على الإنفاق الاستهلاكى ، وإنما يمكن أن نشير إلى أن التقرير يرى أن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة ترجح هذه الضريبة على الضرائب على الدخل . ففي ظروف دولة تعانى من نقص في المدخرات والاستثمارات – ومصر تعانى بلا شك من

ذلك أكثر مما تعانيه إنجلترا - من المصلحة تشجيع الادخار والاستثمار ووضع القيود على تزايد الاستهلاك وخاصة فيما جاوز حدود معينة . ويمكن لضريبة تصاعدية على الانفاق الاستهلاكي أن تتحقق هذا الهدف بكفاءة كبيرة . كذلك فإن أكثر ما يسيء إلى العدالة هو اختلاف مستويات الاستهلاك بين الأفراد ، وفرض الضريبة على هذا الانفاق من شأنها أن تتحقق تقريرياً في مستويات الانفاق ، أما ما قد يترتب على إعفاء المدخرات من الضرائب من تزايد في الثروات فإنها سوف تخضع للضريبة حين يتم تحويلها إلى استهلاك ، ومن ثم فهي تتمتع بالاعفاء من الضريبة إعفاءً مؤقتاً باستمرار ارتباطها بالاستثمار ومن ثم زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد . على أن التقرير يدرك أن الثروة ليست مجرد استهلاك متوجل ، وإنما هي أيضاً مصدر للقوة والتفوّذ ، ولذلك فإنه يربط بين فرض الضريبة على الانفاق الاستهلاكي وبين فرض ضريبة على الثروة سواء عند انتقالها بالإرث أو الهبة ، أو ضريبة سنوية على مجرد التملك .

وليس الغرض من الاشارة إلى هذه الأمور ترجيح صلاحية هذا النظام أو غيره لمصرف ظروفها الحالية ، ولكن فقط الاشارة إلى أنها في انشغالنا بتفاصيل القانون القائم والغيرات التائمة فيه فقدنا القدرة على تجاوز هذا القانون كلياً والأخذ بأفكار جديدة .

### العاجل وأهمام :

كثيراً ما يخلط بين الأمور العاجلة والأمور المأمة ، فليس أكثر الأمور استعجالاً أكثرها أهمية . والعكس بالعكس .

وإذا كان هناك من الاعتبارات ما يُعوّل على إجراء تعديلات أو أقل ترميمات في قوانين الضرائب القائمة ، فلا بأس من القيام بها . ولكن هذا لا ينبغي أن

يسينا واجبنا تجاه الأمور الهامة والتي تحتاج إلى دراسة ووقت .

ونعتقد أن الاصلاح الضريبي في مصر هو من قبيل هذه الأمور الهامة التي يجب أن نوفر لها كل مقومات النجاح . وهذا النجاح يتطلب أن تتم دراسة كاملة لنظم الضرائب وقواعد التأمينات الاجتماعية وقوانين الاستثمارات ليبيان أوجه التكامل والتناقض بينها ، واقتراح السياسات المناسبة في فلسفة الضريبة المستقبلة لمصر . وهذا أمر لا يتم في يوم وليلة ، ولا حتى في شهور ، وإنما هو حصيلة عمل سنوات . وإذا كان تقرير لجنة ميد في إنجلترا قد هنا نفسه بأنه قد انتهى إلى توصياته بعد عمل ستين من لجنة متخصصة لهذا الغرض ، فعلينا أن نبدأ منذ الآن في الاعداد لهذا الاصلاح . والغريب أننا في مصر كنا نأخذ بهذا الاسلوب في قوانينا الأساسية . فقانون الضرائب ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما وضع بعد عمل سنوات من لجنة أعدت لهذا الغرض ، وتعديل القانون المدلى والأخذ بقانون جديد في ١٩٤٩ تطلب إعداد العدة سنوات من أكبر فقهاء القانون في مصر وفرنسا .

ولذلك فإن تعديل قانون الضرائب الحالى لا يمكن أن يكون بدليلا عن البحث في إصلاح النظام الضريبي في مصر ، وهو ما يقتضي دراسة شاملة مع طرح لأهم التصورات المتاحة . فهل تشكل لجنة لإصلاح النظام الضريبي أم ستقتصر على أسلوب الترميمات ؟ هذا هو السؤال .

## نحو نظام ضريبي رشيد : ضريبة على الإنفاق وأخرى على الترکات\*

بالرغم من صدور القانون الضريبي فلا زالت قضية الإصلاح الضريبي معروضة بقوة من أجل وضع نظام ضريبي أفضل للمستقبل . ومن هذا المنطلق أعرض في هذه الكلمة اقتراحًا محدداً لحصر الضرائب المباشرة في ضريبيتين أساسيتين هما ضريبة على الإنفاق وأخرى على الترکات .

وأود أن أؤكد منذ البداية أن المقصود بهذا هو الضرائب المباشرة ، وليس شكلًا من أشكال الضريبة على المبيعات كما فهم من مقال قديم سبق أن نشرته في جريدة الأهرام الغراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٩ .

ومن المعروف أن النظام الضريبي في مصر - كما في معظم الدول الأخرى يتضمن ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة . وتنصرف الضرائب المباشرة في مصر إلى ضرائب الدخل وضرائب النزوة . أما ضرائب الدخل فتشمل الضرائب على الدخول النوعية (الضرائب العقارية ، ضريبة الأرباح التجارية

---

نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨١ / ٣ / ٢٩

والصناعية ، ضريبة كسب العمل والهن غير التجارية ، الضريبة على القيمة المضافة (الضربي العامة على الإيراد . أما ضرائب الثروة فتفرض على انتقال الثروة بالوفاة (ضريبة الأجلولة وضريبة التراث) . وأحصر مناقشتي اليوم في الضرائب المباشرة .

وما أطربه اليوم للمناقشة هو الاقتصرار في مجال الضرائب المباشرة على ضريبيتين : على الانفاق (بدلاً من الدخل) وعلى التراث . وهو ما يعني في الأساس الانتقال من مبدأ فرض الضريبة على الدخل حين تحققه إلى مبدأ الضريبة على الانفاق الاستهلاكي وبصرف النظر عن مصدر هذا الانفاق سواء أكان الدخل الجارى أم الاقتراض أم تصفية لمداخرات سابقة .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن هذا النظام المقترن لم تأخذ به بعد أية دولة من الدول ، رغم أن كثيراً من النظم الضريبية التي تعطي مزايا للإدخار أو الاستثمار تقترب بشكل ما من منطق النظام المقترن . ومع ذلك هناك اتجاه متوازٍ في الفكر الضريبي يدعى إلى الأخذ بهذا النظام .

ولعل بداية هذا التفكير في العصر الحديث قد بدأ مع اللورد كالدور في بريطانيا ١٩٥٥ ثم تجدد هذا الاقتراح في تقرير لجنة الإصلاح الضريبي برئاسة البروفيسور ميد ١٩٧٦ الذي انتهى بتحييد الأخذ بنظام ضريبي في الجلالة مبني على أساس الانفاق الاستهلاكي مع استكماله بضرائب على الثروة (ضريبة التراث) . كذلك هناك دعاوى مماثلة للأخذ بثل هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي السويد . ورغم ما يبدو من حداثة الفكرة فإن أصولها ترجع إلى الاقتصاديين التقليديين وخاصة جون استيورات ميل في القرن الماضي . ولنبدأ بالتذكرة بأهم خصائص الضريبة الناجحة . ويؤكد رجال المالية

العامة على أن أهم هذه الخصائص هي العدالة والكفاءة والاقتصاد . فالضررية الناجحة يجب أن تتوخى العدالة في توزيع أعبائها ، كما يجب لا تحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء في حجم الجهد المطلوب أو من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ، وينبغي أخيراً أن تراعي الاعتبارات العملية بحيث توفر حوصلة معقولة بالمقارنة بتكليف تحصيلها . وغنى عن البيان أن ليس من الضروري أن تتوافق هذه الاعتبارات مع بعضها ، فقد يتعارض هدف العدالة مع الكفاءة بحيث يتضمن الأمر محاولة التوفيق بين الأمرين بقليل من التضحية بأحدهما أو كلاهما على نحو مقبول اجتماعياً . كذلك قد تعارض هذه الهدف مع اعتبار الاقتصاد والاعتبارات العملية في التحصيل .

ونظراً لأنه في حالة معظم الدول النامية ومن بينها مصر ، فإن الحالات الاعراض بين هدف العدالة والكفاءة تمثل المشكلة الحقيقة التي يواجهها المشرع عند اختيار الضريبة واسعارها ، فاننا سوف نركز على هذا الأمر في هذه المقالة . وليس معنى ذلك أن التعارض بين العدالة والكفاءة أمر حتمي فوق كثير من الأحوال يكون أحدهما ممكلاً وضرورياً للأخر وليس معارضاً له وعلى حسابه . ففي كثير من الأحوال يؤدي الاحساس بالظلم في توزيع الأعباء إلى إضعاف الحافز على العمل والاتجاه بما يضر بالكفاءة نتيجة للتضحية بالعدالة .

ومع ذلك فإنه لا شك في وجود حالات كثيرة أخرى من التعارض ، بما يقتضي حلاً مناسباً . وما نقصده من هذه المقالة هو التنويه بأن فرض ضريبة الانفاق بدلاً من الضرائب على الدخل قد يحقق التوفيق بين اعتباري العدالة والكفاءة في ظروف مثل ظروف مصر الاقتصادية .

كثيراً ما يقال بأن ضرائب الدخل التصاعدية وهي تساعد على تحقيق مزيد من العدالة بين الأفراد بفرض أعباء أكبر على أصحاب الدخول العالية - كثيراً ما يقال بأن مثل هذه الضرائب العالية تضعف الموارف على العمل أحياناً ، وتؤثر على المدخرات أحياناً أخرى . وأهم من هذا وذلك فانها لا تميز في استخدام الدخل بين إتفاق على الاستهلاك وإنفاق على الاستثمار رغم حاجة الدولة الماسة إلى زيادة الاستثمارات . ولذلك فإن كثيراً من الدول ، ومن بينها مصر تعمد إلى توفير مزايا ضريبية لبعض صور الاستثمار والادخار تحت حجة تشجيع هذين الأمرين . ولذلك فقد تعددت الإعفاءات الضريبية لأنواع من المدخرات ، مثل شهادات الاستثمار والعديد من أنواع الودائع بعملات محلية أو أجنبية . كذلك ينتهي الشارع في منح مزايا ضريبية أخرى لبعض أنواع الاستثمارات يفيد منها المواطن حيناً والأجنبي أحياناً ، كما هو الحال في قانون الاستثمار الأجنبية . وكل ذلك يتم تحت شعار الكفاءة وزيادة المدخرات والاستثمارات ، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى إهدار للعدالة دون تحقيق للكفاءة . كذلك فإنه من الناحية العملية تثير الضرائب العالية على الدخول محاولات عديدة للتربّع من الضرائب والتحايل عليها بشكل نعرفه جميعاً بحيث تحول الضرائب التصاعدية أصلاً إلى ضرائب تراجعية حيث يتمكن كبار الممولين من التربّع والتحايل على الضرائب بدرجة أكبر . وهكذا نجد أن الضرائب على الدخل وخاصة الضرائب التصاعدية - والتي قصد بها في الأصل تحقيق العدالة - قد أدت في العمل إلى اعفاءات عديدة لبعض صور الادخار والاستثمار دون البعض الآخر ، وأدى التطبيق العملي لها إلى الكثير من التربّع والتحايل ، وهو أمر يفيد الكبير أكثر من الصغير . وليس لنا أن نندهش من هذه النتيجة ، فقد أظهرت الدراسات أنه حتى في دول متقدمة ذات وعي ضريبي عال مثل إنجلترا

قد تزايدت نسبة الاقتصاد الأسود أو الحق الذى يعمل بعيداً عن الضرائب والأعباء الاجتماعية . وهو أمر أكثر وضوحاً في دول مثل إيطاليا .

ولذلك فإنه يمكن القول أنه بصرف النظر عن النوايا ، فقد أدى التطبيق العملي لضرائب الدخل والاعفاءات ومزايا الاستثمار إلى الانحلال بالعدالة دون التأكيد من تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد . وأضاف الترب والتحايل إلى ما تقدم بحيث تكاد تصبح ضرائب الدخل مثالاً للضريرية السيئة ، فلا هي تحقق العدالة ، ولا تضمن الكفاءة ولا يتواتر لها اعتبارات الاقتصاد والعملية .

وعلى العكس من ذلك فإن ضريبة تصاعدية مباشرة على الإنفاق الاستهلاكي قد توفر مزايا الضريبة المناسبة وخاصة في ظروف دولة نامية مثل مصر . ولنحدد المقصود بهذه الضريبة على الافق . فهذه ليست ضريبة على المبيعات ، وإنما تفرض على كل فرد أو شركة فيها يعتبر إنفاقاً استهلاكيا سنوياً ، وسواء تم هذا الإنفاق من الدخل الجارى لنفس السنة أو من تصفية مدخلات ثروات سابقة . وعلى ذلك لا يعنى من الخصوص للضريبة سوى الاضافة الصافية للمدخلات والاستثمار .

وإذا كان تعريف الدخل يثير العديد من الاشكالات لدى العاملين في مجال المالية العامة ، فإن فرض الضريبة على الإنفاق يتجاوز هذه المشكلة . وفيما يتعلق بالشركات فإن الضريبة تفرض على الأرباح الموزعة وهى التي تقابل الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد . وبطبيعة الاحوال فإنه تقوم قرينة على أن الفرد قد أنفق كل دخله على الاستهلاك ، وعليه أن يقدم الدليل على أنه لم ينفق كل دخله بل ادخر أو استثمر جزءاً من هذا الدخل لكي ينخفض من وعاء الضريبة .

ويمكن أن تعرف هذه الضريبة كافة أنواع التغير الازمة لتحقيق اعتبارات العادلة . فيمكن إعفاء حدود دنيا من الانفاق الاستهلاكي على الضرائب . كذلك يمكن أن تفرض بأسعار تصاعدية على مستويات الانفاق الاستهلاكي العليا تحقيق للعدالة ومحاربة الإسراف .

والضريبة على الإنفاق الاستهلاكي بهذا الشكل يمكن أن يحقق هدف العدالة والكفاءة معا ، فضلا عما تتحققه من مزايا هامة من النواحي العملية . فاهم ما يثير الشعور بالظلم هو مستوى المعيشة الذي يتواافق للبعض دون البعض الآخر ، وهو ما يظهر في الإنفاق الاستهلاكي بأكثر مما يظهر في فكرة الحصول على الدخول في ذاته . فما يميز بين مستويات معيشية الأفراد إنما هو إتفاقهم الاستهلاكي . هذا من ناحية العدالة . أما من ناحية الكفاءة فإنه لاشك ان مثل هذا النظام الضريبي يشجع على الادخار والاستثمار ويعاقب على الاستهلاك وخاصة إذا كانت الضريبة تصاعدية على المستويات العليا . وفي دولة نامية تشكو من قلة المدخرات الوطنية ، فإن نظاما يعنى تماما من الضرائب على الادخار والاستثمار سوف يساعد ولاشك على تدعيم قيم العمل والجهد فضلا عن الادخار والاستثمار .

كذلك فإنه من الناحية العملية يؤدي هذا النظام إلى مشاركة العاملين في تقديم المعلومات لمصلحة الضرائب بما يساعدها في المستقبل على التحكم في مراقبتهم وحسابهم دون ترب أو تحايل . فكل مول سوف يضطر إلى ابلاغ مصلحة الضرائب بما يقتطعه من دخله في سبيل زيادة مدخراته واستثماراته خشية أن يفترض فيها الإنفاق وتخصيص للضرائب . وبذلك يتواافق لمصلحة الضرائب - مع الزمن - سجل كامل عن ثورة الأفراد وتراكمها وكيفية التصرف بما يمكن مصلحة الضرائب من محاسبتهم على إتفاقهم الاستهلاكي في المستقبل .

ولكن ما نقدم وحده لا يكفي . إذ لا ينبغي أن نتجاهل أن التغير بين الأفراد لا يتوقف على مستوى الاستهلاك فقط . فتراكم الثروة في أيدي قليلة يتنافى مع اعتبارات العدالة . ولذلك ، فإنه من الضروري تكلمة ضريبية الإنفاق بضريبة أخرى على التركات تتحقق فدرا من العدالة في توزيع الثروة ... بـ : موهأة وانتقال الثروة بين الأجيال .

وقد يقال بأن التهرب من ضريبة التركات أمر سهل وذلك مثلاً بأن يتصرف المورث في جزء من تركته لأولاده وورثته في حال حياته . ولكن حتى هذا الأمر مردود طالما أن هناك ضريبة على الإنفاق . فـ أى نقص في ثروة الفرد في حياته يعني إنفاقاً استهلاكيـاً في مفهوم هذه الضريبة يخضع لضريبة الإنفاق . فإذا حاول المورث التهرب من ضريبة التركات في حال حياته فإن تصرفه سوف يعتبر إنفاقاً استهلاكيـاً ، يخضع للضريبة لأنـه يمثل نقصاً في ثروته .

وفي ضوء ما نقدم يمكن أن نخلص بأن ضريبة على الإنفاق تكمل بضريبة على التركات ربما تمثل أفضل وسيلة لضريبة تحقق العدالة والكافأة والاقتصاد . فهي وإن شجعت على الإدخار والاستثمار والعمل إلا أنها تتحقق قدماً من المساواة في تحمل أعباء الضرائب وفقاً لمستويات المعيشة (كما يظهر في الإنفاق الاستهلاكيـيـ) . وتـأـقـ ضـرـبـيـةـ التـرـكـاتـ لـتـحـقـقـ مـزـيـداـمـانـ المـسـاـواـةـ فيـ تـوزـيعـ الثـرـوـاتـ . وأـخـيرـ فـانـ مـثـلـ هـاـئـيـنـ الضـرـبـيـيـنـ قـدـ توـفـرـانـ وـسـيـلـةـ هـامـةـ لـعـرـفـةـ الـدـوـلـةـ عنـ ثـرـوـاتـ وـمـدـخـرـاتـ الـأـفـرـادـ مـنـ ثـمـ إـمـكـانـ مـحـاسـبـتـهـمـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ عنـ أـىـ تـصـرـفـ .

وليس الغرض من هذا المقال مناقشة كافة تفاصيل مثل هذا النظام الضريبي المقترن ، وإنما فقط إثارة الموضوع للنقاش ، لعلنا نصل في الختام إلى نظام ضريبي رشيد .

## تمويل مصرى شعبي للتصنيع الحربي عن طريق\* طرح سندات قابلة للتتحويل

أدت ظروف معروفة إلى طلب خروج ثلاث دول عربية - السعودية ودولة الامارات وقطر - من هيئة التصنيع العربية . وهى واحدة من أهم المشروعات العربية المشتركة والتي تهدف إلى تحرير الدول العربية جزئياً من صناعة السلاح الضرورية لتحقيق الاستقلال الوطنى والقومى .

وليس الأمر هنا مجالاً للأسف والأسى - رغم كاباه ما يتم - ولكن لنتنظر إلى الأمام ونبحث في وسائل عملية تخفف قدر الطاقة حجم الخسائر ، وتترك في نهاية الأمر - للأمة العربية ولصر - أساس صناعة متقدمة للتسلح والتقدم التكنولوجي .

ولا يخفي أن المشكلة الرئيسية التي يمكن أن ترتب على انسحاب الدول العربية الثلاث ترتبط ب مدى توفير التمويل اللازم لاستمرار التصنيع الحربي قائماً بنفس المعدلات . وإذا كان من الممكن توفير التمويل اللازم لاستمرار التصنيع

---

\* نشر بمريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٩/٧/١

الحربي قائماً بنفس المعدلات . وإذا كان من الممكن توفير مصادر أخرى للتمويل لهذه الصناعة . فإن المصلحة تتطلب أن يتم ذلك بأقل قدر من التضييع على الاقتصاد المصري .

واعتقد أن الشعور المصري الشعبي على وعي كامل بأهمية المساهمة في هذه اللحظة لحياة ودعم هذه الصناعة الرئيسية لوطنا . وأعتقد أن العاملين المصريين في الخارج وفي الدول العربية بوجه خاص سيكونون على استعداد للمساهمة في توفير جزء من التمويل اللازم لهذه الصناعة الحيوية ، ويعتبر توفير القوات والوسائل المناسبة لهذا التمويل أمراً ضرورياً لا سقطاب التمويل .

وبصفة عامة ودون الدخول في تفاصيل لا محل لها . يأخذ التمويل أحد شكلين أساسين ، المشاركة أو الأقراض . في الحاله الأولى يتم طرح أسهم للمشاركه في رأس المال المشروع وفي الحاله الثانية يتم طرح سندات لأقراض هذا المشروع . وبطبيعة الأحوال فإن الخيار بين المشاركة والأقراض يأخذ في الاعتبار أموراً متعددة مثل تحمل الخاطر والمشاركة في الادارة والحصول على عائد معقول . ولعله من المفيد الإشارة إلى صورة من صور التمويل التي تجمع بين خصائص المشاركة والأقراض . وتوفير بذلك مصلحة مشتركة لكل من المشروع وللممول ، فهي تسمح للمشروع بالحصول على تمويل رخيص وتتيح للممول فرصة المشاركة في أرباح المشروع إذا أتضح أنه مربح .

وهذه الصورة هي ما يعرف باسم السندات القابلة للتحويل فهي سندات تعطى عائداً ثابتاً وتمثل قرضاً من الممول للمشروع ، ولكنها تتيح لحاملي السندات بعد فترة معينة اختيار تحويل السندات إلى أسهم والتتحول بذلك من دائن إلى شريك . وميزة هذه الصورة للتحويل السندات إلى أسهم والتتحول

بذلك من دائن إلى شريك . و ميزة هذه الصورة للتحويل بالنسبة للمشروع هي أن سعر الفائدة على السند القابل للتحول إلى أسهم يمكن عادة أقل من أسعار الفائدة على السندات العادية حيث أنها يمكن أن تحول إلى أسهم و تسمح بالمشاركة في الأرباح إذا نجح المشروع . كذلك فإنها تترك الادارة طلقة في السنوات الأولى دون تدخل من جانب الممولين حتى يستقر المشروع .  
 والميزة بالنسبة للمول هي أنها تعطيه أصلاً مالياً يفلع عائداً دون مخاطرة ويسمح له بالمشاركة في المشروع إذا تبين نجاحه .

وفي ضوء ما تقدم قد يكون من المناسب أن تبدأ الهيئة المصرية للتصنيع - والتي يتضرر أن تخلي محل الهيئة العربية للتصنيع - في دراسة إصدار سندات قابلة للتحويل مع اختيار حامل السند بعد عشر سنوات في أن يجعل هذا السند إلى سهم في الهيئة . وبهذا الشكل فإن الهيئة يمكن أن تحصل على تمويل كبير - ربما يتجاوز ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار ، وبأسعار فائدته معقولة - ربما لا تزيد على ٥ - ٦ % للمساهمة في تمويل أحد أهم الصناعات الوطنية . ولا يعني أن الدافع الأساسي لنجاح مثل هذا المشروع سيكون بالضرورة الإحساس الوطني والقومي لدى أفراد شعبنا العالى .

## \* مواجهة المشكلة الاقتصادية ليست بالمعنى !

قد يقالوا ان الاقتصاد هو العلم الكثيف ... والحق انه كذلك . فالاقتصاد يذكرنا بالحدود التي ترد على اموالنا . و موضوع الاقتصاد هو التكاليف والتضحيات . ففي الاقتصاد لا شيء بلا ثمن او تكلفة . فالاقتصاد هو علم ادارة التكاليف والتضحيات .

و اذا كان الإنسان كائناً غائباً يبحث عن تحقيق بعض الغايات ، فإن ذلك منوط بالوسائل أو الموارد المتاحة . وعلى حين تبحث الفلسفة او علم الاخلاق او السياسة في الاهداف ، فإن علم الاقتصاد يركز على جانب الموارد المتاحة ومن ثم على الحدود التي ترد على قدرة الإنسان . ومن هنا جاءت تسمية علم الاقتصاد بالعلم الكثيف لانه لا يساعد على الانطلاق في عالم الامال والغايات وإنما يشدنا بقصوة الى حدود قدرتنا .

وهذه بدويات تعرضها كافة كتب مبادئ الاقتصاد ويعرفها كل من تعرض

لأولويات هذا العلم . ومع ذلك فإنه يبدو أننا كثيراً ما ننسى أو نتجاهل هذه البدئيات . ولذلك فلا ضرر من تأكيد هذه البدئيات ، فإن الخطر كل الخطر في تجاهلها . والتابع لحياتنا السياسية يكاد يلمع أن هناك شعوراً متزايداً بتجاهل حقائق الاقتصاد . ومن هنا فقد لا يكون عبثاً كاملاً محاولة التذكير ببعض المبادئ الأولية وربطها باتجاهات السياسة الاقتصادية .

والحقيقة الأولى كما ذكرنا هي أن الموارد محدودة . وعلم الاقتصاد يتعامل مع هذه الموارد المحدودة . ومن ثم فإن استخدام أي موارد لهدف معين يتضمن التضحية باهداف أخرى . وإذا كان الاقتصاديون يتحدثون عن القيمة الاقتصادية فإن ذلك لا يرتبط بأي حكم تقويمى ، فليس أكثر الأشياء قيمة اقتصادية أكثرها قيمة معنوية أو أخلاقية ولكنها إشارة إلى وجود مشكلة اقتصادية مرتبطة بالموارد المحدودة .

والموارد التي يتم بها الاقتصاد تقتضي دائماً تدخل الجهد الإنساني . وهو بطبيعته مورد نادر . ولا شيء يتم في الاقتصاد دون جهد ودون تضحية . فلا شيء مجاناً أو كما يقول المثل الأمريكي المعاصر « لا توجد وجدة مجانية » .  
No Free Lunch      وهذه قصة الإنسان منذ نزول على الأرض « وقال رب آدم : لأنك سمعت لقول أمراً تك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلاً لا تأكل منها ، ملعونه الأرض بسيبك . بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك . وشوكاً وحسكاً تنبت لك ، وتأكل عشب الحقل . بعرق وجهك تأكل خبزاً حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها » وهكذا فإنه لا يوجد في الاقتصاد هدايا ومهبات . ولا شيء يتحقق دون عمل ودون جهد بل وجهد كبير . « وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله المؤمنون » .

## العائد للعمل

والحقيقة الأخرى هي انه اذا كان لا شيء يتحقق في الاقتصاد دون جهد ودون تضحيه فان كفاءة اي نظام اقتصادي تتوقف على مدى القدرة على استخلاص أكبر قدر ممكن من الجهد الانساني كما ترتبط بحسن استخدام هذه الجهود . وهكذا فإن كفاءة النظام الاقتصادي تتوقف على امرين احدهما كى وهو قدرة النظام على توليد اكبر قدر من الجهود . والثانى نوعى وهو قدرة النظام على توزيع هذه الجهود بما يعظم من المانع المولدة عنها . وتستخدم النظم المختلفة في هذا السبيل اساليب تجمع بين الترغيب والترهيب . وهما يتراوحان بين اساليب القهر الاقتصادي والقهر الاداري . اما القهر الاداري فانه يشير الى اجراءات السلطات الرسمية ( الدولة ومؤسساتها ) وغير الرسمية ( العرف والتقاليد ) . وفي جميع الاحوال فانه لامناص من ربط العائد بالعمل والجهد ، فهذا هو اساس النشاط الاقتصادي . ودون ايجاد رابطة واضحة بينها يختل النسيج الاجتماعي ويضطرب النظام الاقتصادي . وفي كل النظم الناجحة هناك صلة عضوية بين الامررين . وللأسف - كما سرني - بدأت إرهادات تفصل بين العائد والعمل .

## المتتجون وعيال الدولة

اذا كان الاقتصاد يتعامل مع الجهد الانساني ، فان المنتج الاساسى والنهائى هو الفرد . ولكن الفرد لا ينتج منفردا وانما من خلال تنظيمات متعددة وسواء كانت تنظيمات انتاجية ( مشروعات ) أو تنظيمات رقائية ( الدولة ومؤسساتها ) . وهذه التنظيمات اساسية وضرورية لترشيد وتنظيم عمل الفرد المنتج . ولكنها تظل في النهاية اطارا للنشاط الانتاجي ورقابة تنظيمية له . وهكذا فان المسئولة

الاساسية للإنتاج إنما تقع على عاتق الأفراد أنفسهم . وتحدد كفاءة التنظيمات المختلفة بمدى قدرتها على حفز الأفراد على العمل بهذه مسؤوليتهم ودورهم . وينبغي التأكيد بوجه خاص على علاقة الدولة بالإنتاج . والحقيقة ان الدولة وجدت من أجل الأفراد وليس العكس . وهم وحدهم القائمون على الإنتاج . والدولة بما تملكه من أدوات القهر تستطيع ان توجه وتنظم النشاط الاقتصادي بل وعليها هذه المسئولية . ولكنها باعتبارها مظهرا من مظاهر القهر المنظم - ليست بدليلا عن المتجمرين الحقيقيين وهم الأفراد . ولكن يبدو ان هناك شعورا متزايدا بأن الإنتاج هو مسئولية الدولة وليس الأفراد . وتخل الأفراد بالتالي عن مسؤولياتهم ليصبحوا عالة على الدولة . بل انني قرأت في بريد الاهرام خطابا من احد القراء مطالبا الدولة بزيادة من الخدمات للأفراد باعتبارهم « عيال الدولة » . وهكذا بدا يتأكد الشعور بتخل الأفراد عن مسؤولياتهم في الإنتاج ليتحولوا الى عيال للدولة تعولهم كالعجزة والحتاجين . وهو امر بالغ الخطورة .

### **الحقائق الاقتصادية والشعارات الوهمية**

الحقائق السابقة ليست اجتهادا شخصيا وهي حقائق لا يختلف حولها أحد . ولكن يبدو اننا في اندفاعنا لتبسيط الأمور من ناحية ومحاولة لكسب الرضاء الشعبي السريع من ناحية اخرى فضلا عن بعض التطورات في الوضع الاقتصادي الخلية والمحيطة من ناحية ثالثة - يبدو اننا قد بدأنا ننسى هذه الحقائق . والآن ونحن في مواجهة جادة وصريحة لمشاكلنا الاقتصادية ، فاننا في حاجة الى اعادة التذكير ببعض هذه الحقائق رغم مارتها احيانا وصعوبتها احيانا اخرى . وليس هنا مجال استعراض كل مظاهر تجاهل هذه المبادئ . ولكن بعض الامثلة تكفي للدلالة على المترافق الخطير وغير الجاد الذي يمكن ان تقع فيه .

لعل من اول واحضر الشعارات التي بدات تتجاهل المشكلة ما اطلق عليه في وقت من الاوقات اسم «المعادلة الصعبة». وكان المفهوم هو انتنا في مسار التنمية الذي اختزناه سوف نحاول ان نزيد من استثماراتنا دون تضحيه بالاستهلاك. وهي مغالطة واضحة وفجة ، ولكنها القت في اذهان الناس ان التنمية يمكن ان تتحقق دون تضحيه . لماذا كانت النتيجة ، استمر الاستهلاك في التهو وتراخي الاستثمار. ولم يكن من الممكن غير ذلك لان المعادلة الصعبة في الحقيقة «معادلة مستحيلة» . وبطبيعة الاحوال فانه من السهل فهم دوافع هذه الشعارات في بلد يعاني من قسوة الحياة ومن ثم فهناك رغبة مشروعة في تخفيف الامم . ولكن متى كان تجاهل المشكلة علاجها . نعم نحن نعاني الكبير ، ولكن التنمية لا يمكن ان تتم دون تضحيه وينبغي ان يعرف الشعب مقدما انه لا توجد «وجبات مجانية»

### الدولة الربيعية

بدأ الحديث منذ السبعينات عن نفط الدولة الربيعية وخاصة مع ظهور الدول النفطية . وهي تميز بأن الدخول فيها لا ترتبط بشكل مباشر بالعمل والانتاج سواء على مستوى الاقتصاد مع ارتفاع أسعار النفط أو فيما بين مختلف النشاطات .

ويبدو ان هذا المطلب يبدأ ينعكس ايضا على مصر . فهناك من ناحية تأثير الظاهرة النفطية على السلوك الانساجي لعدد من المصريين الذين فتحت امامهم فجأة فرصة الكسب الكبير والسرريع ب مجرد الانتقال الى احدى الدول النفطية . ولكن ظاهرة الفصل بين العمل والعائد لها أيضا جذورها المحلية . فن الغريب انه في الوقت الذي ارتفعت فيه شعارات الاشتراكية في مصر والتي تستند الى

مبدأ « لكل بحسب عمله » - فـ هذا الوقت بدأت الصلة تفصل بين العمل والعايد . وخاصة مع اتجاه الدولة الى سياسة التوظيف وتعيين الخريجين . وهكذا لم يعد الاجر مقابل العمل الذي يؤديه الموظف بقدر ما اصبح جزءا من مستويات الدولة لتوفير دخل للجميع . وساعد على ذلك اختلاط الامور مع شعار « العمل حق » وتحول الافراد من متخرجين الى « عمال الدولة » . ويبدو أن رغبة الدولة في تأكيد معنى انفصال الاجر عن العمل قد دفعها الى تقديم الاختراع الجديد بتعيين الخريجين « بأثر رجعي » .

وفي نفس الوقت ترهلت الدولة ولم تعد قادرة على اداء وظائفها الاساسية حين توسيع وجاوزت سياسات مجالات الرقابة والاشراف والتتنظيم لتصبح موزعا للعطايا والمنح .

وكما ان النوايا الحسنة لا تكفي عادة وكثيرا ما تؤدى الى عكس المقصود منها ، فثلا جاءت سياسات الدولة المتعاقبة في محاولة التوسيع في نظم المعاشات والتأمينات واعلان اليه في الاقتراض - وان لم يكن المساواة - بين المرتبات والمعاشات لتأكيد الانفصال بين العائد والعمل . فالدخل لم يعد مرتبطا بالعمل بقدر ما أصبح نتيجة للمواطن وحقا للجميع . وهو امر مشكور في نوازعه ، ولكنه بالغ الخطورة في اثاره الانتاجية ، ليس فقط من حيث ما يترتب عليه من تخفيض أجور العاملين . وانما لتأكيد معنى انفصال العمل عن الدخل . وهكذا يحصل من لا يعمل على اكثر ما يستحق في شكل اعوانات ودعم .

## **سياسات التدليل والماضية**

يبدو ان فكرة «عيال الدولة» لم تستقر فقط في اذهان الافراد الذين تخلوا عن مسئوليتهم الاساسية في العمل والانتاج اعتقادا على رب الاسرة (الدولة) بل ان الدولة نفسها تشارك الافراد في هذا الاتجاه . فالدولة تعامل المواطنين كعيال غير مسئولين . ومن ثم غير قادرين على تحمل اعباء مسؤولياتهم . فترتفع اسعار الغذاء والطاقة في العالم اجمع ، ولكن الدولة تخشى على عيالها من تحمل الصدمة فتدخل في دوامة الدعم والاسعار غير الحقيقة . ويمول الدعم عن طريق التضخم وترتفع الاسعار من حيث كان الغرض ضبطها . ولكن الدولة تخشى أن تصارح عيالها بحقيقة وحجم المشكلة . ويستمر الضغط على الجنيه المصري ولا تستطيع الدولة الاعتراف باختفاض قيمة الجنيه . وإذا بنا نواجه عدة اسعار الصرف . وتحتاط الأمور وتتعقد الحسابات وتتضيق الموارد لسوء استخدامها في الوقت الذي يتحقق فيه البعض المكاسب الكبيرة غير المشروعة .

## **مصر في الاقتصاد الدولي**

والقيود التي يفرضها الاقتصاد لا تقتصر على القيود المحلية وإنما تمتد إلى القيود التي يفرضها الوضع الدولي أيضا . ومصر تستورد حاليا حوالي ٨.٥ بليون دولار ولا تتجاوز حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة ٤ بلايين اكتراها تعتمد على موارد غير دائمة أو غير مستقرة والتي تمثل في النفط وتحويلات المصريين في الخارج والسياحة . ورغم ما قد يبدو من مظاهر الاستيراد الترف في بعض الاحيان فان الحقيقة هي ان الفالية العظمى من الواردات المصرية هي من السلع الضرورية سواء في الغذاء أو السلع الوسيطة والرأسمالية . وأن القدرة على تخفيض الواردات محدودة جدا . وازاء ذلك فلا بد من جهد كبير لتشجيع

الصادرات المصرية . وهو أمر لا يمكن ان يتم دون عمل جاد يراعى مقتضيات الكفاءة الاقتصادية . واذا لم يكن الامر سهلا فانه ليس مستحيلا . ويكفي ان نذكر ان دولة كوريا الجنوبية كانت تصدر ما قيمته ٥٠ مليون دولار في ١٩٥٢ لترتفع الى ١٠٠ مليون دولار في ١٩٦٢ ليصبح ٢٠ بليون دولار في ١٩٨٢ . واذا كانت اعتبارات التصدير تقتضي العودة الى الحقائق الاقتصادية الاولية في الانتاج والكفاءة فانه ينبغي ان تتذكر في نفس الوقت ان الاقتصاد العالمي يفرض بدوره العديد من القيد على الدول المشاركة في التجارب العالمية . فالنظام النقدي الدولي يؤثر بالضرورة على السياسات النقدية والمالية المحلية وتأثير اسعار الدولار والقوائد الأمريكية على الاقتصاديات الأوروبية واليابانية امر معروف . ومن ثم فانه لا مفر من الاعتراف بوجود هذه المؤثرات الخارجية عنده رسم اية سياسات اقتصادية محلية . وانكار ذلك كمثل النعامة التي تخفي رأسها في الرمال .

وفي نفس الوقت فان هذا العامل يزداد خطورة اذا أخذنا في الاعتبار وجود عدد هائل من العاملين المصريين في البلاد العربية الفاطمية والذين يزودون الاقتصاد المصري بجزء هام من حصيلة العملات الاجنبية . ودخول هؤلاء العاملين شديد الحساسية للتطورات التي تطرأ على اسعار الدولار . وهكذا نجد سياساتنا النقدية مقيدة بأمور لا تخضع كلية لسيطرتنا .

كذلك فانه لا يمكن ولوح الأسواق الخارجية لتشجيع الصادرات ونحن في معرق عن تطور التكنولوجيا العالمية . وهو تطور وثيق الصلة بعديد من الشركات متعددة الجنسيات . وهذه امور غير مرئية ولكنها قائمة للأسف ولا بد من التعامل معها . والى جانب هذه الأمثلة هناك قائمة طويلة من المؤثرات الخارجية

الغرض من هذه المقالة هو بيان حجم القيود التي ترد على اية سياسة اقتصادية جادة لمواجهة مشاكلنا الاقتصادية . فالحلول الاقتصادية ليست نزهة ولكنها رحلة مضنية والعقبات التي نواجهها كثيرة . والمطلوب هو مواجهة هذه العقبات في صراحة ومسئولة في وقت غالب عليه صراحة ومسئولة في وقت غالب عليه الشعور بالتواكل واللامسئولة . واذا كان الاقتصاد وهو يذكرنا بهذه القيود علماً كثيراً حقاً ، فان الاكثر كآبة هو مستقبل من لا يعي هذه القيود . والله أعلم .

هـ في العلاقات العربية

## ميزانية عربية قبل المعونة العربية\*

صاحب الحاجة أحمق . ولكن ليس بالضرورة .

تواجه مصر أزمة اقتصادية طاحنة . ومع ضغط الحاجة تزايدت المطالبات في مصر ، كما في غيرها ، بضرورة زيادة مساعدات الدول العربية الغنية . وأصبح الحديث عن المعونات العربية شاغلاً للناس في الداخل والخارج ...

والحق أنه ينبغي الاعتزاف بأن الدول العربية النفطية تقوم بدور ملحوظ ورائد فيما يتعلق بالمعونات الدولية . فقد جاوزت المساعدات من هذه الدول ٣٪ من مجموع دخلها (وبلغ حوالي ١٠٪ في بعض الدول) في الوقت الذي عجزت فيه الدول الصناعية الغنية عن تحقيق الهدف المعلن في مؤتمر التجارة والتنمية بتخصيص ١٪ لمساعدة الدول النامية ، بل أن معظمها لم يحقق حتى الهدف التواضع بتخصيص ٠,٧٪ لهذا الغرض .

ولكن هل المعونات هي القضية أم أنها شيء آخر.. القضية أن هناك حاجات عربية تهم الوطن العربي في مجموعه . وإن هذه الحاجات يجب أن ننول بجهد عربي على أساس القدرة على الدفع عن طريق ميزانية عربية سنوية . كما هو الحال في الحاجات العامة المحلية .

المحدث عن المعونات غير محظوظ للنفس . وهو أيضاً أمر غير واقعي كأساس لعلاقات مستمرة . لابد من أساس معنفي للعلاقات الاقتصادية حتى فيما بين الدول العربية . والمهم هو إبراز هذه المنافع وتوضيحها وعدم تركها مجهلة . السوق مجال لتبادل المنافع ، ومن يحصل على خدمة أو سلعة يدفع ثمنها . ولكن السوق ليس المجال الوحيد لتبادل المنافع ، فالخدمات الأساسية والحيوية تقدمها الدولة بعيداً عن السوق ، ولا تنفع مقابلها أثماناً باختيارنا ، وإنما تقول عادة عن طريق الضرائب بحسب القدرة على الدفع . وفي العلاقات العربية يوجد إلى جانب العلاقات التجارية البحتة نوع آخر من تبادل المنافع قد يكون أهمية و يتعلق بالوطن العربي في مجموعه ولا يصلح السوق التجاري لتقسيمه . ومن هنا فقد تكون بحاجة إلى الاعتراف بوجود مالية عربية تهم الوطن العربي في مجموعه .

#### من المالية الخاصة إلى المالية العامة :

إن ظهور حاجات عربية للوطن العربي في مجموعه لا يختلف في جوهره عن ظهور الحاجات العامة المتميزة عن الحاجات الفردية داخل كل دولة . وقد يلقى تطور المالية العامة الداخلية ضوءاً على تطور مماثل لنشوء مالية عربية .

يمكن التمييز داخل كل دولة بين الحاجات الفردية من ناحية وال حاجات العامة من ناحية أخرى .

ويرتبط هذا التمييز بوسيلة تمويل كل منها . فالحاجات الفردية تمول من المالية الخاصة للأفراد عن طريق المثل في السوق ، في حين أن الحاجات العامة تمول من الماليّة العامة عن طريق الضرائب (أساساً) في الميزانية . ويرجع هذا الخلاف إلى طبيعة الحاجات ذاتها في كل من الحالتين .

أما الحاجات الفردية فهي أمور تعود منافعها على أصحابها بشكل أساسى ولا يكاد يفید منهم غيرهم بشكل ملموس . ولذلك فن الطبيعي أن يقبل المستفيد أن يدفع ثمنا لا شبعاعها ، لأنه إن لم يفعل لن يحصل على شيء .

أما الحاجات العامة فهي حاجات بحسب طبيعتها (الأمن ، الدفاع ، العدالة حماية البيئة ..) أو بحسب التطور الاجتماعي (الثقافة ، الصحة ، التعليم ، ...) تحقق منافع وأعباء لا يمكن حصرها في القائمين بها وحددهم .

وهي متى أديت لشخص أو أشخاص معينين يفید منها المجتمع في مجتمعه أو على الأقل جزء كبير منه . ولذلك فإنه ليس من الطبيعي ، كما أنه ليس من العدل أن يتحمل بتكميلها المستفيد المباشر وحده ، وينبغي أن تتحمل على المجتمع بأكمله . ومن هنا ظهرت الماليّة العامة التي تمول عن طريق الضرائب أساساً . واستقر الأمر على أن يتحمل بهذه الضرائب (أو أعباء الحاجات العامة) القادر وليس المستفيد المباشر . فالعبرة في الماليّة العامة هي بالقدرة على الدفع . وقد اتسعت فكرة الحاجات العامة في معظم الدول لتشمل العديد من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية .

هذا كلّه من المبادئ الأولى المستقرة في الماليّة العامة في كل دولة . ونحن

نتساءل عما إذا كنا بصدق تطور مماثل في العلاقات الاقتصادية العربية وبحيث نعاصر نشوء مالية عربية لتغيل الحاجات العربية . هذا مما نعتقد ، وما نرجو أن يتركز البحث حوله . فالمطلوب زيادة دائرة المالية العربية ومن ثم الميزانية العربية وليس المعونات العربية .

### **نظام اقتصادي عربي جديد والاعتراف بالحاجات العربية :**

بدأت الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة من جانب الدول النامية في عاصمة عربية (الجزائر) . وقد يسائل البعض ، وبحق . أليس أولى بالأمة العربية وهم من الدول النامية ، أن تحاول أن تخلق فيما بينها نظاماً عربياً أكثر عدالة يتفق مع ما تطالب به العالم المتقدم ، خاصة وأن بين العرب الفقير والغني ... !

وقد يبدو للناظر أن ما تحقق من أجل نظام عربي لازال محدوداً وغير كاف . وهذا صحيح إلى حد ما .. ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن ننسى أن الفترة الزمنية التي أتيحت فيها الفرصة لتشكيل نظام عربي فترة قصيرة ، والإنجازات التي تتحققت ليست بالضالة التي نتصورها .

ولعل من أخطر التطورات في العلاقات الاقتصادية العربية المعاصرة والتي مرت دون أن نلحظها بشكل كاف هو بداية الاعتراف بوجود حاجات عربية تموّل على أساس عربي . نوع من الميزانية العربية البدائية . وهذا هو أهم تطور . وهنا ينبغي أن تتركز الجهود .

قررت مؤتمرات القمة العربية (بدئها بمقر الخوطم في أغسطس ١٩٦٧)

تقرير دعم مالي سنوي مستمر لدول المواجهة من جانب الدول العربية القادرة (القططية) . فما هو الجديد هنا ؟

إن تفسير مؤتمرات القمة يعني أنه تم الاعتراف فيها بين الدول العربية على أن .. الدفاع العسكري العربي ليس حاجة قطرية تدبر كل دولة أمر تمويله ، وإنما هو حاجة عربية ينبغي توفيرها للأمة العربية في جموعها ، وأن تمويلها يقع على عاتق الدول العربية كل بحسب قدرته على الدفع . فإسهام الدول النفطية في تمويل الدفاع العربي هو استجابة إلى مبدأ القدرة على التوقيل في تدبير الدفاع العربي بصرف النظر عن المستفيد المباشر . وهكذا فنحن بصدد صورة بدائية لميزانية عربية تمول بنوع من الضرائب العربية بحسب القدرة المالية .

### الوجود الحضاري أخطر من الوجود المادى :

إن اعتبار الدفاع العسكري عن تحرير بعض أجزاء الوطن العربي من قبيل الحاجات العربية التي تمول ، في جزء منها ، على أساس ميزانية عربية ، إنما يمثل الخطوة الأولى وهي خطوة صغيرة حقا . فهي تمثل الدفاع الغربي عن الوجود المادى للأمة العربية . والأمر يحتاج إلى خطوات أخرى ، فالوجود الحضاري للأمة العربية يتضمن المضى قدما في هذا الطريق وتوسيع دائرة الحاجات العربية والتوكيل العربي عن طريق ميزانية عربية

ولعل التعليم هو أخطر الحاجات ارتباطا بالوجود الحضاري العربي في جموعه . ومن الغريب أن التعليم في الوطن العربي كان من الأمور العربية في كل شيء إلا في التوكيل . ومن حقنا أن نتساءل كيف يمكن تصور الأمة العربية الآن لو لا الأزهر ولو لا جامع الزيستونة . ولو لا صحف بيروت والقاهرة ، أين تكون بدون جامعة القاهرة أو الاسكندرية ، بدون آلاف المدرسين المصريين

**والفلسطينيين والسورين المتشرين في أعقاب البادية وأفاصي القرى من الجزيرة العربية إلى المغرب العربي !**

إذا كانت قضية تمويل التعليم العربي لم تطرح قبل ، فذلك لسبب بسيط وهو أن القدرة القولية للدول المقدمة لخدمات التعليم في الماضي كانت تبرر تحملها بهذا العبء العربي . أما الآن فقد اختلت الموازين ، وانتقلت القدرة المالية إلى الدول النفطية . وأصبح من الطبيعي أن تناقش على المستوى العربي قضية تمويل التعليم العربي على أساس ميزانية عربية .

ولا يخفى أن التعليم ليس قضية هامشية يمكن أن تترك هكذا الاوهاء التجارة الدولية وارتفاع ثمن سلعة بترولية والخاض ثمن سلعة القطن ... التعليم هو الأساس في تأكيد وثبت الوحدة القومية العربية – إذا كنا لا نزال نريد لها حقا – فضلا عن الدفع الحضاري للأمة العربية في عالم الغد .

ومن الحالات الأخرى المأمة للوجود الحضاري العربي شبكات الاتصالات والمواصلات بصفة عامة بين أجزاء الوطن العربي . وسواء تعلق ذلك بنقل الأشياء أو الأفراد ، أو هو الأخطر ، بنقل المعلومات . إن ما خلق أمّة من شعب الولايات المتحدة هو تلك الشبكة الهائلة من المواصلات والاتصالات البرية والجوية واللاسلكية . طرق سكك حديدية . طيران ، تليفونات ، اذاعات .....

ولن تقوم أمّة عربية طالما ظلت مقطعة الأوصال . وهذا لن يتم إلا بجهد عربي باعتباره إشباعا لحاجة عربية تجاوز حدود الدول .

## **ميزانية عربية قبل المعونة :**

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتزايد وطأة الأزمة الاقتصادية على مصر من جانب وتزايد الدخول النفطي على بعض الدول العربية من جانب آخر . ارتفعت الاصوات في مصر لزيادة من المعونة . لا ليست المعونة هي المطلوبة . ولكننا نريد الحاجات العربية وعلى مستوى الأمة العربية قبل أن تطلب معونة لإشباع الحاجات المصرية .

## حتى لا يكون النصح من نصيب البعض والنضال من نصيب الآخرين \*

(في إطار الحوار حول منتظر رشيد للعلاقات العربية أرسل أستاذ الاقتصاد المعروف د . حازم البلاوى رسالة إلى محمد مساعد الصالح يناقشه فيها ما كتبه تحت عنوان البداية في مصر .... ولكن متى تعود .. الرسالة تثير القضية من منظور آخر . واجب مصر ... وواجب الآخرين .. ويسمح لنا القارئ أن تخيل الرسالة إلى مقال أساسى في المناقشة ، لأنها كذلك بالفعل ) .

أبدأ بالاتفاق في مقدمات الرأى الذى ذهب إليه المقال ، وخاصة عندما يقرر أنه لا يمكن خلق تنمية اقتصادية في قطر عربى بعزل عن الأقطار الأخرى لأن الكيانات العربية منكاملة اقتصاديا واجتماعيا « .. وأن العمل الأول المطلوب هو التوحيد أو يجب أن أقول العودة إلى طبيعتنا كاملة عربية وكوحدة جغرافية وتاريخية واحدة ذات اقتصاد وسياسة واحدة » .

وموضع تساؤلى يبدأ عندما يتقلل الكاتب من التشخيص إلى العلاج حيث يرى أن مصر وحدها قادرة على أن تلعب دور الطبيعة في عملية التوحيد « ومن

حسن حظ العرب أن طلائع الشعب المصري تقود التضال من داخل مصر وهي قادرة من خلال تعاطف الشعب العربي ومساعدته على إحداث التغيير لتحول مصر إلى دورها الطبيعي والطبيعي».

ورغم أنني لا أتفق ما غرفت من بعض من السرور حيث وجدت أنه لم يزل في الصحف العربية ما يعطي لمصر حقهاً مشيراً إلى حضارتها وشعبها وسكانها وموقعها الجغرافي .. فدعني أقولها بصراحة إنني لا أتفق مع الكاتب ولا مع الموقف العام لكثير من المثقفين العرب الذين يرون الاصلاح والحلول هناك على الصفة الأخرى للنيل .. ولا أعمل هنا سوى التعاطف والانتظار ، إن هذا يبدو لي نوعاً من اختيار السهولة ، ومواقف إبراء الذمة بعد إعلان الرأي والانتظار لتحقيق النتائج .. ولakukan !

لنختلف في أهمية دور مصر وحيويته ولكنني أعتقد أنه في المرحلة التاريخية الحالية هناك دور آخر للدول العربية الخليجية يعادل ما قد تقدمه مصر العمل . والتضال لازم .. ولكنه لازم هنا ، كما هو لازم هناك .. بل ربما الحاجة إلى أن يبدأ العمل من «الضاحية» أو يوضح منها في «الدرب الأحمر» أو «الأنفوشي» .

في مقال قديم نشرته جريدة الوطن لي بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٨ تحت عنوان «مع أو ضد كامب ديفيد» - واعتقد أنه أثار على الحق أكثر مما حرك من الإعجاب - وحاولت أن أذكر القاريء بأهمية خطورة دور الدول العربية النقطية . ليس فقط في المساعدة والتمويل أو في النصح والارشاد وإنما في تحديد مستقبل هذه الأمة . وكيف أن تراجع هذه الدول عن استخدام قدراتها الذاتية يمكن أن يكون لهأسوء العواقب على الأمة العربية بأسرها . ولست أذكر تماماً عبارات ذلك المقال ، ولكنني حاولت أن أميز فيه بين الخمسينات

والستينات من ناحية ، والسبعينات والثمانينات من ناحية أخرى ، ففي الخمسينات والستينات كانت الأمة العربية لم تزل مجرد امكانيات غير متحققة . وحتى نهاية الخمسينات كان الاستقلال السياسي لا يزال القضية الاساسية للعدد الأكبر من الدول العربية بل استمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينات كما في حالة إمارات الخليج وعدن . وكانت قبضة شركات النفط على أخطر موارد هذا العصر لا تزال مطلقة أو شبه مطلقة . ولست في حاجة إلى القول بأن الفروق في مستويات الدخول الاقتصادية بين أجزاء الأمة العربية كانت محدودة . وفي هذه الظروف كان الدور المصري على أكبر قدر من المخطورة . فالقضية المثارة كانت بالدرجة الأولى قضية الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وكانت صرخة «نفط العرب للعرب» من القاهرة ذات دلالة ومضمون لكي تحرك الوعي العربي كله للمطالبة بحقه في السيطرة على موارده الطبيعية . وطبعاً كانت هناك السويس .. وكان وكان ..

ولكن الأمر في السبعينات تغير كثيراً . فالامة العربية لم تعد مجرد امكانيات محتملة بل أصبحت موارد ذاتية ، ولم يعد الأمر متعلقاً بالوعي من أجل المطالبة بالحق في السيطرة على الموارد وإنما أصبح متعلقاً بالتصريف فيما تملكه الدول العربية أو بالأحرى بعضها من موارد مالية ونفطية . وفي هذه الأحوال فإن قراراً من الاولى أو الاولى يعادل ألف خطبه وخطبة في عابدين أو المنشية . أرجو أن يفهمنى الأستاذ محمد مساعد الصالح ويفهمنى القارئ تماماً : أنا لا أود أن أقل من دور وحجم مصر . كذلك لست أريد أن أقل من ضرورة الاصلاح من مصر - كما في سوريا وفي العراق .. ولكن أود أن أشير إلى ظاهرة أخشى أنها بدأت تستشرى بين عدد من المثقفين العرب . وخاصة في الدول النفطية . وذلك حين يعتقدون أن دورهم الحضاري والتاريخي محدود ، وأنه

يكون إعلان المواقف المبدئية وإعطاء النصائح للآخرين للعمل والنضال ، وأنه يكتفي بدعوه التأييد والتعاطف .. كلاماً ثم كلاماً . العمل والنضال مطلوب في كل مكان من الأمة العربية وأخشى أن أقول أنه مطلوب بنفس الدرجة ، وربما أكثر من الدول العربية النفطية .

في جلسة ضمت بعض الزملاء مساء أمس ، علمت أن الاوابك بصدق الموافقة على تمويل مركز لبحوث الطاقة في اكسفورد وخصص لذلك سبعة آلاف جنيه استرليني ، وقبل ذلك سمعنا عن إنشاء كرسى للتاريخ الإسلامي في جامعة كاليفورنيا ، ومليين الدولارات ودعم مركز دراسات الشرق الأوسط في جورج تاون وملايين أخرى من الدولارات . فهل سمعنا عن أشياء مماثلة في جامعة الاسكندرية أو حلب ؟ أعلم أن البعض قد يتعرض على الاسكندرية لأن القاهرة وافقت على كامب ديفيد ، ولكن هل اكسفورد أو جورج تاون أقل موافقة ؟ وما الرأي في حلب أو عمان ؟ هل سمعتم عن مؤتمرات الطب الإسلامي وما خصص لها من أموال ؟ أليس أدعى لنهضة الطب الإسلامي المساهمة في إعادة بناء مستشفى قصر العيني الذي أشرف على تخريج غالبية الأطباء العرب ؟ .

أعلم أن الدول العربية النفطية قد قدمت وتقديم لشقيقاتها العربية الأخرى مساعدات مالية كبيرة . وهو جهد مشكور لا يمكن التقليل من حجمة أو من فائدته . كذلك أعلم ما تلاقيه هذه الدول ومؤسساتها التنموية من صعوبات في البحث عن المشروعات المدروسة ومن مضائقات عند التنفيذ ، ومن سوء في الادارة . ولكن ألا يقول الكاتب أن «العمل الأول المطلوب هو التوحيد أو العودة إلى طبيعتنا كامة عربية وكوحدة جغرافية وتاريخية واحدة ذات اقتصاد وسياسة واحدة» وهل يقبل أن ينخفض الإنفاق على التعليم أو المواصلات في

الجهراء» لأن سكانها أقل قدرة من «الأحمدى» على توليد المشروعات أو  
تضاعف في الادارة؟ وهل تحدد مشروعات جبيل وينبع على أساس ما أبرزه  
ابناؤها من نشاط وجهد..

لا يخفى على طبعا الفارق بين «الوحدة العربية» و «الوحدة الوطنية»  
ولست أريد حتى إزالة هذه الفوارق ، ولكن إذا كانت الوحدة العربية تمثل  
هدفًا أليس من الطبيعي أن نتغاضى عن بعض الصعوبات وأن نقلل من التعلل  
بها لتبرير قصورنا في هذا الميدان . أولئك نرى مع ذلك أن هناك مجالا للمثقف  
العربي الخليجي للعمل والنضال حتى من خارج مصر.

في عام ١٩٧٦ عقد في الكويت مؤتمر للاقتصاديين العرب لمناقشة «النظام  
الاقتصادي الدولي الجديد» وقدمت فيه ورقة « نحو نظام اقتصادي عربي جديد»  
أثرت فيها ضمن أمور أخرى - إلى أن الوقت ربما يكون قد حان للبحث في  
إنشاء ميزانية عربية لتمويل الحاجات العربية . فكما عرف التطور الداخلي ظهر  
المالية العامة إلى جانب المالية الخاصة ، فإن العلاقات العربية قد تكون بصدق  
تطوير عربية إلى حوار المالية القطرية لكل بلد عربي . فقد أدى التطور الداخلي  
إلى ظهور نوع من الحاجات العامة التي تهم الجماعة في مجموعها إلى جانب  
الحاجات الخاصة التي تهم كل فرد على حدة . فالدفاع والأمن والقضاء هي  
حاجات عامة بصرف النظر على فرد ، وقد احتاج تمويل الحاجات العامة إلى  
الالتجاء إلى أساليب المالية العامة في الضرائب حيث تولى على أساس القدرة  
على الدفع وليس المنفعة من الخدمة . وتعرف الأمة العربية نوعا من هذا التطور  
الآن . فالأمن العربي والغذاء العربي ، والعقل العربي والصحة العربية كلها  
حاجات تهم الأمة العربية في مجموعها وربما يحتاج تمويل هذه الحاجات العربية  
إلى نوع من التمويل العربي على أساس القدرة على الدفع . والحق أنه ينبغي

الاعتراف بأن الأمة العربية في لحظات الخطر قد عرفت نوعاً من هذه الميزانية العربية ، وذلك عندما وتقوم الدول العربية النفطية بتمويل صفقات السلاح للدول المواجهة . فهنا اعتراف بأن الأمن العربي هو نوع من الحاجات العربية التي تحتاج إلى تمويل عربي على أساس القدرة على الدفع . ولكن الأمن العسكري أكثر صور الدفاع عن النفس بدائية . والوجود الحضاري أكثر أهمية وخطرًا لأمة تدعى لنفسها رسالة إنسانية . لماذا لا نظر إلى التعليم في جميع البلدان العربية كحاجة عربية تمول من الدول العربية مجتمعة تمويلاً شاملًا على أساس مشاركة الجميع كل بحسب قدرته . هل أتيح لك مثلاً أن ترى مطار القاهرة قبل بداية العام الدراسي؟ إنه لم ينظر هائل ومثير . فما أن يعلن المطار عن قيام طائرة الجزائر مثلاً حتى يبرع مئات - أغليهم مدرسون - إلى باب الخروج ، وما هي إلا دقائق حتى يعلن عن قيام طائرة جدة فتري مئات أخرى متقدمة إلى باب الخروج ثم طائرة أبوظبي ، وطائرة الكويت وطائرة صناعة والرياض ومقدشيو ..... ليس هذا هو التعليم العربي الموحد؟ ألمست ترى معنى أنه من العار على أمتنا العربية الواحدة أنه في نفس هذا الوقت تزداد الأمية في مصر ولا تكفي الفصول الجديدة لاستيعاب الصغار من أبناء الفلاحين . لا أعتقد أنك سوف تختلف معى في أن تعويض كل مدرس من المسافرين بما يعادل ثلاثة أو ستة أو حتى عشرة أضعاف مرتبه في مصر لا يكفي . هل ترى معنى أننا نعمل فعلاً لخسارة مستقبل العقل العربي ، خاصة وأنت وأنا نعلم أنه حتى الزيادة في ما يسمى بدخول العاملين غالباً ما تنفق على مزيد من أجهزة التليفزيون الملون والفيديو والسيارات والثلاثيات .. ولما تساعد على فتح فرص جديدة للتعليم في مصر أو في غيرها من الدول غير النفطية . وهنا أسأل الأستاذ محمد مساعد : ألمست معنى في أن هناك أشياء يمكن أن تقال وتم خارج مصر؟ وأسأله : هل سمعت

أحاديثنا عن العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟ لعلك لاحظت أننا لا نعمل من الحديث عن ضمانت رأس المال العربي ، ومن تكرار الحديث عن المضائقات التي تواجهها ، والمخاطر التجارية وغير التجارية ، وضرورة التصديق على اتفاقيات الاستثمارات العربية ، فهل سمعت حديثاً مشابهاً عن العالمين العرب ، وإذا سمعت هل لاحظت نفس الاصرار والتاكيد على حقوق العمل العربي وضماناته ؟ ولا أخالني مختلف في أن نظرة إلى الساحة العربية تكفي شاهداً إلى ما أداء العامل العربي للأمة العربية وهو ما يفوق مرات ومرات دور رأس المال العربي . ألا ترى معنى أن الأمر يحتاج إلى قليل من النضال في الدول المستقبلة لهذا العمل العربي لتأمينه وحمايته اقتصادياً ونفسياً .

\* \* \*

أخيراً لا أريد بهذا الحديث أن تتبادل الأدوار . يبدأ الأستاذ محمد مساعد فيأخذ دور الناصح المتفرج ، وكل شيء يبدأ من هناك .. في مصر . ومع تعاطفنا ! ثم أقوم بدوري بالاعتراض لأخذ دور الناصح المتفرج . وكل شيء يبدأ من هنا ... من الخليج ، ومع تعاطفنا أيضاً !!

إنني أعرف أن هناك حدوداً لما يمكن أن تقوم الدول العربية النفطية . وبعض هذه الحدود شديد القسوة . كذلك اتفق في أن هناك الكثير لما ينبغي عمله في مصر وسيكون مفيداً للأمة العربية . ولكن قصدت من هذا الحديث فقط أن أبين أننا في حاجة إلى عمل الجميع ونصالحهم أيضاً . وما أعتراض عليه هو أن يكون النصح من نصيب البعض والنضال من نصيب الآخرين . النضال مطلوب في كل مكان .

## ماذا أمام الأموال العربية \*

إن تاريخ العرب في هذه الحقبة هو تاريخ البترول . أردننا أم لم نرد . وما يعرض للعرب من مشاكل وقضايا يرتبط بشكل أو باخر بالبترول .. فاسرائيل والوحدة العربية ، وأشكال التنظيم السياسي والاقتصادي . وأنماط التلو . ودعوات عدم الانحياز ... كل هذه قضايا تثار والبترول العربي ليس بعيدا عنها ، إن لم يكن محورها الأساسي . وقد ظهرت على السطح هذه الأيام قضايا الأموال العربية وأزمة الطاقة باعتبارها أحداث قضايا البترول . ونود في هذا المقال أن نتناول بعض الاستخدامات الممكنة للأموال العربية ، وهو أمر يشغل الرأى العام العربي فضلا عن كثير من المسؤولين .

ولذلك أولا إحدى الحقائق الأولية وهي أن مصدر الأموال العربية هو صادرات البترول من بعض الدول العربية إلى العالم الخارجي وبصفة خاصة أوروبا واليابان وبشكل جديد الولايات المتحدة الأمريكية . ويعتبر البترول أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العصر الحديث . وهو بذلك يعتبر - إلى حد بعيد -

---

\* أرسل إلى جريدة الأهرام في أغسطس ١٩٧٤ ولم ينشر .

أساس استمرار الحضارة المعاصرة بمستواها الحالى . وصناعة البترول ، وهى تقوم باستخراجه منه بعض الدول العربية ، بدأت باستثمارات أجنبية – كامتداد للصناعة الأوروبية والأمريكية خارج حدودها الجغرافية – وهى تتمدد في جميع الأحوال على نكولوجيا أجنبية وتقدم سوقاً أجنبية .

وفي نفس الوقت قد يكون من المقيد أيضاً أن تذكر أن صورة العربي في الخارج لم تتعرض لحملة من التشويه والتنكيل كما تتعرض له الآن . فظروف المزيمة غير العادلة التي يعيش فيها وما ارتبط بها من الآم وأيأس أظهرته يعاظر العاجز . ونفس الظروف تدفع الكثير من العرب لمحاولة التفكير في إعادة النظر في شكل علاقاته بالخارج ومدى قدرته على استخدام البترول في هذا الصدد . ولا تتردد أجهزة عديدة للدعائية في إثارة الذعر لدى المستهلكين للبترول . وفي نفس الوقت تستخدم وسائل الفدائيين للدفاع عن حقوقهم كما لو كانت صورة من صور الإرهاب والتخييب الدولي . وهكذا يتعرض العربي في هذه الفترة لحملة مركزة الغرض منها إبراز صورته في شكل قبيح لدى المواطن العادى في الدول الأجنبية . وإذا كان البترول حقاً هو المحور الأساسى لتاريخ العرب في هذه الحقبة ، فإننى أحشى أن يكون ترويج هذه الصورة المسوقة عن العربي مرتبطة باتجاه العالم – أو جزء منه في الأقل – نحو انكار حقوقهم في البترول أو ما ينشأ عنه من أموال .

وللنظر إلى استخدامات البترول .

### **الخط الأساسي لتجارة البترول ، تبادل أصول عينية / أصول مالية :**

ظهر البترول كما نعرف في عدد من البلاد العربية الصحراوية أساساً . وعندما صدرت هذه الدول البترول لم تكن هناك قدرة كبيرة لهم على استيراد السلع .

بعد إقامة البناء الأساسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية عن شبكات طرق وموانئ وكهرباء ومياه ومساكن ومدارس ومستشفيات ... الخ ، لم تكن هناك قدرة كبيرة على القيام باستثمارات انتاجية ضخمة داخل هذه الدول . ولذلك فقد اقتصر هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والقليل من السلع الاستهلاكية التي يستطيع اقتصادها المحلي استيعابه . ولكن هذه الواردات كلها لم تكن كافية لا متخصص بإيرادات البترول ، ولذلك فقد كان من الضروري أن تقبل هذه الدول حقوقا أو أصولا مالية . فالأصل المالي هو حق أو وعد بالدفع أي بالتحويل إلى سلع وخدمات في المستقبل . فهناك نوعان من الأصول في الحياة الاقتصادية . أصول عينية وهي السلع ، وهذه تتمتع بقدرتها على إشباع الحاجات إذا كانت سلحا استهلاكية أو بزيادة القدرة الانتاجية إذا كانت سلعا انتاجية ، والنوع الثاني هو الأصل المالية وهي الديون التي تحول إلى أصول عينية في المستقبل .

وعلى ذلك يتلخص أمر العرب فيما يتعلق بتجارة البترول بأنه يتم - إلى حد بعيد - في شكل تصدير سلعة (البترول) أي أصل عيني مقابل حقوق وديون أي أصول مالية . وهذه هي الحقيقة الثانية في قضية البترول ، ولا يغير من هذه الحقيقة أن العرب يستوردون أيضا سلعا لأن الفائض بين صادراتهم ووارداتهم كبير بحيث يمكن القول بكثير من المعقولة أن نمط التجارة هو أصول عينية / اصول مالية .

## الأرصدة النقدية

إذا كان التبادل العربي - الغربي يأخذ شكل أصول عينية / أصول مالية . فأى شكل من الأصول المالية يقبله العرب . هناك صور متعددة من الأصول

المالية ، أصول مالية قصيرة الأجل وهي التي يمكن أن تتحول في وقت قصير إلى أصول عينية ، وأصول مالية طويلة الأجل وهي التي لا تتحول إلى أصول عينية إلا في وقت طويل . فما نوع يحفظ به العرب ؟

لعل أول الصور التي تقدم نفسها هي الأرصدة النقدية . فالنقد لا تعدو أن تكون حقاً أو اصلاً مالياً على الاقتصاد القومي (الجهاز الانتاجي) الذي يصدرها ولمصلحة من يملكونها . فالدولار مثلاً حق في يد من يملكونه على الجهاز الانتاجي الأمريكي يمكنه من الحصول على ما يشاء من الانتاج الأمريكي . وقل مثل ذلك عن الاسترليني أو الجنيه المصري . والنقد أصول مالية حالة لأنه يمكن تحويلها مباشرة إلى سلاح (أصول عينية) ولذلك يقال بأن النقد هي أكبر الأصول سهلة .

وقد اتجه العرب أول ما اتجهوا إلى هذا الشكل من الأصول المالية ثم إلى الأصول المالية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة لأنها لا تكاد تختلف عن النقد . وقد اتجه العرب إلى ذلك لأنها أول الأشكال التي تعرض نفسها تلقائياً . فضلاً عن أن المخاطر التي ترتبط بها قليلة وتعطى سعر فائدة مقبول دون أن تتطلب أي خبرة أو دراية خاصة .

وإذا كان الجزء الأساسي من أموال العرب قد أخذ شكل الأرصدة النقدية الأجنبية أو الأصول المالية قصيرة الأجل ، فإن هناك بعض الأموال العربية التي حاولت أن تجاوز هذا الإطار . فاتجهت بعض الأموال العربية إلى الاستثمارات المالية طويلة الأجل في أوروبا وأمريكا ، كما اتجه البعض الآخر إلى استثمارات مباشرة في الدول العربية الأخرى . ومع ذلك فقد ظلت هذه وتلك اتجاهات محدودة . وظل المنفذ الأساسي للأصول المالية العربية هو الأرصدة النقدية

الأجنبية والأصول المالية قصيرة الأجل بوجه عام .

ولا يخفى أن القيمة الحقيقة للأرصدة النقدية مرتبطة بقيمة النقد ذاته . ولذلك فإن استمرار التضخم لا يعود أن يكون نوعا من عنكاري حقوق الدائن وخسارة مستمرة له .

### أزمات النقد وظهور فكرة المشاركة :

لا جدال في أن النط المتقدم يحقق مصلحة رهيبة للدول المستوردة للبتروл . فهي تحصل على البترول (أصل عيني) وتعطى مقابلة وعدا مالية في شكل أرصدة نقدية وأصول قصيرة الأجل . كذلك فإن الدول المنتجة للبترول لم تكن تشك - في ذلك الوقت - في مركزها . فدائنيتها تزيد باستمرار وهي تحصل على فوائد مقبولة ومخاطر قليلة نسبيا . وكان من الممكن أن يستمر هذا النط لولا أن فترة الأرصدة النقدية والأصول قصيرة الأجل تشكل بطبيعتها عنصرا للقلق والاهتزازات النقدية في العالم . كيف ؟

يسير العالم على أساس نظام ثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة مع الاعتماد على الصرف بالدولار أساسا إلى جانب الذهب في المعاملات الدولية . فالعالم لا ينظر إلى أسعار العملات المختلفة نظره إلى الأثمان التي يمكن أن تتغير مع ظروف الطلب والعرض ، وإنما على العكس يعتمد هذا النظام على تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار لأسعار الصرف . وتعتمد هذا النظام على تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار لأسعار الصرف . وتعتمد الدول في تسوية معاملاتها الدولية على الدولار الأمريكي (بجانب الذهب) . وهذا ما يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية بنكا للعالم تزوده بالدولارات ، فهذه لا تستخدم للحصول على السلع الأمريكية فحسب ، وإنما لتسوية المعاملات الدولية بصفة

عامة . ومن الواضح أن مثل هذا النظام يتطلب توازناً دقيقاً وسلوكاً محدداً من كافة الأطراف لنجاحه . فأى اختلال شديد في أسعار الصرف أو أى أضياع في الثقة في الدولار الأميركي من شأنه أن يهدد من استقرار النظام القائم . ولذلك فقد رأى الاقتصادي الأميركي جريفيين منذ سنة ١٩٦٠ أن نظام النقد الدولي بطبيعته نظام غير مستقر لوجود أرصدة نقدية (دولارات بصفة عامة) في حوزة الدول تستطيع أن تؤثر بها على استقرار النظام .

وفى مثل هذه الظروف فإن وجود أرصدة كبيرة في أيدي الدول العربية في عالم غير مستقر بطبيعته ، واتجاه بعض أصحاب هذه الأرصدة للمضاربة ومحاولة الإفادة من فروق الأسعار ، من شأنه أن يهدد نظام النقد الدولي . ولذلك لم يكن غرياً أن ترتفع أصوات في صندوق النقد الدولي وغيره مطالبة بوضع قيود على الأرصدة الفائضة للدول (العربية بوجه خاص) .

ولذلك فقد كان من الواجب أن يقدم العالم للعرب صيغة أخرى بدلاً من الأرصدة النقدية مع الاحتفاظ في نفس الوقت بزيادة نمط التبادل : أصول عينية/أصول مالية . ولعل أفضل السبل إلى ذلك هو تحويل الأصول المالية قصيرة الأجل (الأرصدة النقدية) إلى أصول مالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسنادات . فهذه الأصول لا تؤثر على إستقرار السوق النقدية مع احتفاظها بجوهر النفط التقليدي لتجارة البترول . ومن الطبيعي أن يبدأ الأمر بالاستثمار في صناعة البترول ذاتها . ولذلك فإن فكرة المشاركة ليست بعيدة عن القضايا الدولية المعاصرة . وهكذا لم يكن غرياً أن تكون استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبات المشاركة بأسرع يمكن . فالمشاركة تحفظ بنمط التبادل أصول عينية / أصول مالية مع تحديد كل أثر هذه الأصول المالية على استقرار السوق النقدي العالمي . ويقال أحياناً أن المشاركة تحقق مصلحة كبيرة للعرب

لأنها تزيد من أرباحهم . وهو أمر مشكوك في قيمته الحقيقة . فطالما أن النط  
الأساسي لا زال قائماً وهو تنازل العرب عن ال碧ول مقابل وعود مالية مستقبلة ،  
فإنه لا يوجد تأثير كبير لوعود مالية قيمتها ثمانية آلاف مليون دولار أو عشرة  
آلاف . فهذه الوعود المالية لا تندو أن تكون - الآن - مجرد قيود كتابية في دفاتر  
البنوك . والمستقبل مليء بالمفاجآت . فعلى جانب التضخم المستمر هناك دائماً  
مخاطر التأمين والمصادرة وخاصة إذا زادت قيمة هذه الأموال العربية . فالمخاطر  
تزيد مع زيادة قيمة الحقوق العربية . ومن هنا يبدو أن التأمين ليس بالضرورة  
أنظر الأساليب ، لأن التأمين نهاية الأمر ليس إلا مشاركة ولكن في حدها  
الأقصى ، بدلاً من ٥٠٪ تصبح المشاركة ١٠٠٪ . فطالما ظل النط ، أصول  
عينية / أصول مالية ، فلا يهم شكل هذه الأصول .

### الاستثمارات المباشرة :

قد يذهب البعض إلى أن المعرض أمام الدول العربية ليس مجرد التوظيف  
المالي في شكل حافظة مالية ، وإنما هو صورة من صور الاستثمار المباشر في أوروبا  
وأمريكا . الواقع أن التفرقة المستقرة بين الحافظة المالية وبين الاستثمار المباشر ،  
تعتمد على مدى السيطرة الاقتصادية . ففي حالة الحافظة المالية لا يكون  
لصاحب الأصول المالية سوى الحصول على العائد ، أما في حالة الاستثمار المباشر  
فإنه يتوافر له بالإضافة إلى ذلك السيطرة الاقتصادية أو على الأقل نوع من  
السيطرة الاقتصادية .

ورغم أن الحالات السيارة تشير إلى أن العرب سوف يتحكمون في إدارة كثير  
من المشروعات الأمريكية ، فإنه يبدو لنا أن الحالات تحول حافظة العرب المالية  
إلى الاستثمارات مباشرة محدودة منها بلغ حجم الأصول المالية العربية . هناك من

ناحية اعتبارات القوى الاقتصادية والسياسية التي تستبعد أن يكون للعرب سيطرة اقتصادية حقيقة على المشروعات الأجنبية حتى لو زادت ملكيتهم لأسمها . حقاً لقد عرف التاريخ أمثلة عديدة لمثل هذه السيطرة ، كأنجلترا في القرن الماضي ، والولايات المتحدة في القرن الحالي . ولكن ذلك ارتبط بأوضاع اقتصادية وسياسية لا توافر للعرب . وهنالك من ناحية ثانية نقص الخبرة الفنية والتكنولوجية التي تسمح للعرب بالسيطرة الحقيقة على هذه المشروعات حتى لو أمكن ذلك نظرياً . ولذلك فإن أغلب الاحتمالات هو أن تظل أموال العرب في شكل حافظة مالية متعددة الأنواع . وإذا كانت بعض الدول قد نجحت في الاعتماد على حافظة مالية قوية مثل الفاتيكان ، فإنه لا يخفى أن التأثير الديني والروحي للفاتيكان ينحفف كثيراً من خاطر الاحتفاظ بحافظة مالية على نحو لا يتوافر للعرب .

### مصدراً الذهب :

قد يتجه البعض إلى التفكير في استخدام الأموال العربية للحصول على الذهب . فأسعار الذهب لم تتخفض في أي وقت من الأوقات بل هي في تزايد مستمر . ومع ذلك فهناك خطر رهيب إذا نجح العرب في الحصول على ذهب العالم أو الجزء الأكبر منه .

الذهب يستمد قيمته أساساً من قيامه بدور النقد الدولي . فالذهب لا يعود أن يكون في حقيقة الأمر أصلاً مالياً ، وقيمتها باعتباره سلعة (أصلًا عينياً) لها استخدامات صناعية محدودة للغاية . النقد الدولي – شأن النظام النقدي الداخلي – قد عرف مرحلة النقد الذهبية . ولكن على حين استطاع النظام الداخلي تجاوز مرحلة الذهب والانتقال إلى مرحلة النقد المدارة بحيث

ت تكون النقد من مجرد حقوق على الاقتصاد القومي تدار مركزياً - فإن النظام الدولي لم يستطع حتى الآن الوصول إلى نهاية التطور . ومع ذلك فإن تطور النظام الدولي أمر حتمي . وبالفعل فإن النظام الدولي قد بدأ يسلك هذا الطريق . وهناك خطوات في هذا الاتجاه . فالتحول إلى الدولار والعملات القوية خطوة في هذا الطريق ، وظهور حقوق السحب الخاصة خطوة أخرى . ولم يبق إلى أن يختصر العالم الخطة المنطقية الأخيرة بترك الذهب وإقامة نظام مركزي دولي لإدارة النقد الدولي .

إلا أن هذا التطور شأن كل تطور يستدعي تعديلاً في العلاقات الدولية ، ولا يتم إلا بنفقة . فالأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون بين الدول والتنسيق المتبادل للسياسات الفردية لها . وهو أمر يتجه إليه العالم فعلاً . ولكن ترك الذهب يمثل نفقة عالية لأن يعني ببساطة انخفاض قيمته بشكل رهيب ، وهذا الانخفاض يعني الضرر بالأصول التي تتمتع بها الدول الحائزة على أكبر احتياطيات الذهب (الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص) .

وفي مثل هذه الظروف إذا جاء العرب - وهم قادرون - واشتروا ذهب العالم ، فإنهم يقدمون خدمة هامة للنظام النقدي حيث يتحملون هم أعباء التحول إلى نظام نقدي منطلق في وقت لا يمكنون القوة (كالولايات المتحدة مثلاً) لتعطيل هذا التطور بحجج أنهم وحدهم سوف يتحملون نفقات وأعباء هذا التحول . وحينذاك سوف يذكر العرب أن الله قد جباهم بمناجم للبرول ، فأبوا إلا أن يستبدلوا بها مناجم للذهب ، وهو أكثر بريقاً وإن كان لا يفيد !

### **تحويل الأرصدة النقدية إلى عملات الدول الصديقة :**

ظهرت أفكار أجزاء المخاطر التي تتعرض لها أموال العرب تدعوا إلى تحويل

**الأرصدة العربية إلى عمارات الدول الصديقة . وهذا وهم .**

ينبغي أن نذكر دائماً أن النظام النقدي الدولي - رغم كل شيء - يقوم على تعاون وثيق بين الدول الكبرى الأساسية ولا يمكن التهويل من أهمية نقل عملة إلى عملة أخرى . ولنذكر أن هناك مصلحة مشتركة لهم جميعاً في حياة النظام القائم وتعديلاته تدريجياً بأقل النفقات والاعباء الممكنة . ويكفي أن نذكر حجم المساعدات الرهيبة التي قدمتها الدول العشر بسويسرا لإنجلترا خلال السنتين وما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات حتى نعرف مدى حدود تحويل الأرصدة إلى عمارات دول صديقة .

ثم ماذا يعني التحول ؟ إنه يعني ببساطة أن تقوم الدول العربية بإعطاء إعانة مجانية للدول الأخرى وأن تلتحق بنفسها خسارة بدون أي مبرر . فالتفوّد كما رأينا هي حق لصاحبيا على الجهاز الانتاجي . فإذا أدت العلاقات الدولية إلى تمنع العرب بحقوق في مواجهة أكبر وأقوى جهاز إنتاجي في العالم ، فكيف يتنازلوا عنها - وبرضاء - لدولة أخرى (صديقة) لكي تحصل هي على هذا الحق وتقدم لنا جهازها الانتاجي الأقل قدرة وكفاءة . كيف أتنازل مثلاً عن قدرتي على الحصول على إنتاج الصناعة الألمانية وتشغيلها لحسابي ، لكي أمنع بانتاج الصناعة الرومانية مثلاً وأعطيها هي ذلك الحق . إذا كان السلاح يعتبر عربياً في يد العربي ، فقل مثل ذلك من باب أولى على السلع وعلى الصناعة .

**ماذا إذن :**

ليس أمام الغرب إلا وسيلة وحيدة وهي تغيير نمط التبادل من أصول عينية / أصول مالية ، إلى نمط جديد : أصول عينية / أصول عينية ، بحيث يصدر العرب بتروا وبستوردون سلعاً . وإذا كان سيدنا يوسف (من بنى

اسرائيل) نصح ملك مصر عندما عرفت السنوات السهان بأن تخزن الغلال في صوامع حتى تستخدمها في سنواتها العجاف ، ولم ينصحه بجمع الديون والذهب ، فإننا الآن أحوج ما نكون إلى يوسف جديد من بنى العرب يذكرهم بأهمية الأصول العينية .

ونضيف إلى أن استخدام أموال العرب في استيراد السلع وبكميات رهيبة من شأنه أن يخلق مصالح هامة تعمل لصالحهم في الدول الأخرى . فكانة قطاعات التصدير سوف تجد أن المنطقة العربية قد أصبحت سوقاً حقيقة وليس مجرد مصدر للمواد الأولية .

ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا زادت قدرة العرب على امتصاص رؤوس الأموال في شكل استثمارات محلية . وهنا تبدو أهمية الدول العربية القادرة طبيعياً على امتصاص الاستثمارات وزيادة الطاقة الانتاجية . وفي مقدمة هذه الدول مصر وبدرجة أقل العراق وسوريا وربما السودان . إن هذه الدول ذات الامكانيات العالية على امتصاص رؤوس الأموال وخلق طاقة انتاجية مستقبلة هي المنفذ والمقدد الوحيد للأموال العربية . وعندما يبحث مستقبل أموال العرب ، فإن المعيار ليس أوضاع الدولة الآن بقدر ما هو امكانياتها وقدراتها في المستقبل على الامتصاص والاستثمار . وقد فهمت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية صبت أموال مشروع مارشال في أوروبا وأنفقت مثلها في اليابان رغم أن الحرب كانت قد خربتها تماماً ، ولم تتفق شيئاً من ذلك في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا التي لم تصبها الحرب بشيء لأن أوروبا واليابان – وليس أمريكا اللاتينية – كانتا تتمتعان بامكانيات وقدرات امتصاص رؤوس الأموال على شكل نافع ومفيد . وكذلك وضع العرب الآن أو البعض منهم على الأقل .

في السبعينات كانت مشكلة التنمية في البلاد العربية قاصرة على الدول ذات الامكانيات الكبيرة للنمو وامتلاص رؤوس الاموال ، وهي لم تنجح للأسف في ايجاد حل لها لنقص الاموال المتاحة لها وليسه في الادارة أحيانا . وكانت الدول المنتجة للبتروл في وضع معقول نسبيا لأنها كانت تقوم ببناء الميكل الأساسي لحياتها وفي حالة رضاء عن أموالها في الخارج . وفي السبعينات مشكلة أصحاب الأموال العربية لا تقل عن مشكلة من يحتاج إليها من العرب . فهل تنجح سويا فيما فشلنا فيه في السبعينات . هذا تحد حقيقي للخيال العربي .

## البترول العربي مسئولية قبل أن يكون سلاحاً\*

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن البترول وارتفعت شعارات عن «سلاح البترول»، وعن «البترول في المعركة». وتعددت المطالبات لاستخدام البترول بما يحقق مصالح العرب على النحو الأكمل.

### الصورة العامة للأوضاع العربية في نظر العالم :

يحتل البترول مكاناً خطيراً من الحضارة المعاصرة. ورغم أن البترول العربي يمثل نسبة هامة جداً من حجم الاستهلاك العالمي ويمثل الرصيد الحقيقي منه للمستقبل، فإن حظ العرب من هذه الحضارة المعاصرة تأثر حقاً. فالم منطقة بأسرها متختلفة اقتصادياً واجتماعياً، وقدرتها الإنتاجية ضعيفة وانتاجية الإنسان العربي ضئيلة جداً. وذلك بالرغم من ارتفاع الدخول الفردية في بعض الدول والامارات المنتجة للبترول. كذلك فإن حظ المنطقة من ناحية العدالة ليس

---

\* أرسل إلى جريدة الأهرام في مايو ١٩٧٣ ولم ينشر.

بأفضل من حظها في التنمية . فإلى جانب احتلالات داخلية في العدالة الاجتماعية ، فإن المنطقة تعرف ظلماً شديداً من جانب العالم الخارجي يتمثل في تشريد شعب فلسطين واحتلال أجزاء من أراضيه ، بالإضافة إلى بعض مظاهر الاستغلال الواقعة عليه كنتيجة للاستعمار القديم والجديد .

وفي ظل هذه الوضاع المتداة نلاحظ أمرين متلازمين ومتعارضين فيما يتعلق بالبتروال العربي . هناك من ناحية حملة كلامية متزايدة حول التهديد باستخدام سلاح البترول ، والتهديد بقطع البترول العربي وبنسف المصالح الخارجية للبتروال العربي ، وإذا كانت هذه الحملات الكلامية لا تصدر من المسؤولين فانما تكون جزءاً من الصورة العامة للعربي في الخارج . وهناك من ناحية أخرى زيادة في انتاج وتدفق البترول العربي إلى الخارج ، والارتباط بمشروعات أوسع للمستقبل لزيادة الانتاج والمشاركة في الصناعات الأجنبية وتحسين شروط الاستغلال .

وقد خلقت الظروف المتقدمة أسوأ صورة ممكنة عن الانسان العربي في مواجهة العالم الخارجي . فإلى جانب الصورة العامة عنه باعتباره مختلفاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأن تجربته في التنمية لم تكن مرضية تماماً حتى الآن ، فإن ذلك الازدواج في تصرفات الانسان العربي قد ساعد على زيادة تشويه هذه الصورة . فما يصدر عنه من تصريحات كلامية يعطي الانطباع بأنه عدائي لا يصدر عن رغبة حرة في الاسهام في حضارة الانسان ، وأنه يود - لو استطاع - أن يمنع البترول عن العالم أو عن أجزاء منه . ولكنه فيما يقوم به من أعمال ومن تزايد الانتاج ، يساعد على الاعتقاد بأنه عاجز عن تنفيذ تهدياته ومن ثم فلا أهمية لإرادته . وهكذا نجد على مستوى العلاقات الدولية نفس

فجوة التصديق بين الكلمة والفعل في أمر من أمور العالم الحيوية .

وتهدد الصورة المتقدمة بالإضرار بمركز البترول العربي في المدة الطويلة .

وينبئ علينا أن ندرك أن هناك تفرقة بين ما هو صحيح في المدة القصيرة وما هو صحيح في المدة الطويلة . فقناة السويس كانت وسيلة ضغط رهيبة في المدة القصيرة ، ولكنها ليست كذلك في المدة الطويلة . فالعالم لم يتحمل إغلاق قناة السويس ستة أشهر عام ١٩٥٦ ، وإذا به غير شديد الاكتراث على فتحها الآن بعد ست سنوات . كذلك فإن تزايد الحملة الكلامية عن التهديد المستمر عن سلاح البترول إنما يؤدي إلى خلق جو عام من عدم الثقة في بترول العرب ، وهكذا يقوم التهديد بدفع العالم دفعا للبحث عن مصادر جديدة للطاقة .

ولتذكر أنه لا يوجد في المدة الطويلة أمر لا غنى عنه - سوى الإنسان . وإذا كان البترول أفضل مصادر الطاقة لأنه أرخصها من الناحية الاقتصادية ، فإن زيادة المخاطر التي تحبطه من شأنها أن يجعل مصادرها أخرى مقبولة . فضلا عن أنه من المعروف أن آية صناعة تستطيع أن تحقق مزايا فنية مع زيادة الاتساع .

ولذلك فإن البدء باستخدام مصدر آخر للطاقة سوف يؤدي - مع مرور الزمن - إلى انخفاض تكاليفه . وفي نفس الوقت فإن العجز عن تنفيذ هذه التهديدات الكلامية إنما يؤدي إلى تمكين الدول الأخرى عن البحث عن مصادر أخرى يستغنون بها عن البترول العربي - في المستقبل - وهم في طمأنينة عن حاضرهم .

وليس من المستبعد أن يؤدي التقارب الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تنمية المصادر البترولية في الاتحاد السوفيتي باستخدام الاستثمارات الأمريكية والفن الانتاجي الأمريكي المتقدم في هذه الناحية .

## الوسائل والأهداف :

ليس عيباً تردد البدائيات ، ولكن الخطير نسيانها . والإنسان العاقل يفرق دائماً بين الأهداف والوسائل ، وهو يتمسك بالأهداف لأنها تمثل قيمة . ولكنه يطور ويعدل في وسائله بما يساعدته على تحقيق هذه الأهداف . والبدائي وحده قد ينسى المدف ويقدس الوسيلة .

والبترول ليس هدفاً للعرب ولكنه مجرد وسيلة لتحقيق أهداف العرب في توفير تنمية حضارية ومعاملة عادلة .

وكثيراً ما تلعب الألفاظ دوراً خطيراً في حياتنا أكثر مما نريده منها . فبدلاً من أن تصبح مجرد وسيلة في أيدينا ننقل بها أفكارنا ، تتحول إلى أداة قهر نخضع لها وتقييد حريتنا . والسبب في ذلك هو أنه قلماً تخلو الألفاظ من معانٍ ضمنية مستترة ومن أحكام اخلاقية مرتبطة بها . فالألفاظ كثيراً ما تصبح وسيلة خطيرة لنقل الأفكار ومن أكثر الألفاظ التي ساهمت في تحويل دور البترول لفظ «سلاح البترول » . فالبترول وسيلة لتحقيق أهداف العرب في التحرر وفي النور ، وهو بذلك له استخدامات متعددة ومرنة . أما البترول «كسلاح» فيعني استخدامه بشكل جامد في تهديد مصالح الغير ، ومن ثم يحرمنا من استخدامات أخرى قد تكون أكثر فاعلية .

وقد كان هناك وقت في تاريخ الإنسان يعتقد فيه أن الحرب هي أفضل الوسائل لتحقيق مصالحه . بل لعلنا نذكر أن التاريخ الاقتصادي قد عرف حتى وقت متأخر أفكاراً ترى أن ما تحققه دولة من نفع إنما يكون على حساب ما تخسره دولة أخرى . وقد كان هذا المذهب السائد مع التجاريين حتى القرن الثامن عشر .

ولكن الإنسان اكتشف أيضاً ، ومنذ زمن طويل ، أن هناك أحوالاً تصلح فيها الوسائل العدائية حيث أن ما تتحققه دولة من نفع تخسره دولة أخرى . ولكن هناك أحوالاً أخرى يمكن أن تتكامل فيها المصالح بحيث يتحقق نوع من النفع لجميع الأطراف - بحسب متفاوتة طبua . ولذلك تعددت الوسائل المستخدمة ووُجِدَ الْوَعْدُ إِلَى جَانِبِ الْوَعِيدِ ، واستخدام الترغيب والترهيب معاً . وهذا هوذا المعز لدين الله الفاطمي عندما وفَدَ لمصر حاكماً أَعْلَنَ كُلْمَتَهُ الشَّهُورَةُ « هذا سيف المعز وهذا ذهب المعز ». السيف والذهب وسيلتان إلى غاية .

### الطاقة أساس الحضارة :

لا جدال في أن حضارة الإنسان الحالية مشتبعة وله مظاهر متعددة في العلوم والفنون والآداب . ولكن ذلك كله ما كان يمكن أن يتحقق لو لا تزايد انتاجية الإنسان بدرجة تمكّنه من الانتاج الصخم بجهد معقول . وهذا لم يتحقق إلا نتيجة لقدرة الإنسان على استخدام وسائل الطاقة المتاحة لمصلحته . ولذلك فإن هذه الحضارة تنهار في لحظة إذا فقد الإنسان مصادر الطاقة المتاحة . ولابد وأن يتأثر مستواها إذا نقصت هذه المصادر وزاد تكاليفها . فالحديث عن الطاقة إنما هو حديث عن الحضارة الإنسانية بمستواها الحال ، ولا يمكن العبث بها ببساطة . ولا ينبغي أن يعتقد أحد أن الكلام عن الحضارة هو أمر يخص الدول المتقدمة وحدها . فرغم أن مفهوم الحضارة الحديثة موزعة توزيعاً سيناً بحيث لا يكاد يصل العالم الثالث إلا أقل القليل من هذه المفهوم - فإن الاضرار بمستوى الحضارة سوف يضر الجميع - بحسب متفاوتة . وإذا كان من الواجب العمل على تحسين التوزيع على مستوى العالم ، فإنه لا يجوز أن يكون ذلك على أساس تهديد الحضارة كلها . وزيادة نصيب القراء (العالم الثالث) من الكعكة

بزيادة حجمها (عن طريق التنمية) أو عن طريق تزكيتها بشكل أكثر عدالة (منع الاستغلال). أما نصف الكعكة كلها فأمر لا يصدر إلا عن يائس أو بدائي.

وينبغي أن نذكر دائماً أن الإنسان في ذاته مصدر محدود وضئيل جداً للطاقة. وأن عبقريته تكمن في قدرته على اكتشاف مصادر أخرى للطاقة واستخدامها لصالحه. ولعل تاريخ الإنسان الحضاري كله مجرد محاولة مستمرة لتخلص الإنسان تدريجياً من بذلك أي نوع من أنواع الطاقة واستخدام طاقات أخرى أكثر قوة وفاعلية والعمل على تخفيض نفقاتها قدر الامكان.

### مسئوليّة البترول العربي أمام الإنسانية :

إذا كان للبترول في الوقت الحاضر ذلك الدور المايل كمصدر للطاقة. فيجب على العرب عند حديثهم عنه أن يذكروا دائماً دوره في ضوء الأسهام الحضاري الذي يقوم به في هذه الفترة التاريخية. ويجب على العرب أن يرتفعوا إلى مستوى المسؤولية عن حضارة الإنسان وأن يشعروا بالدور الحضاري الذي يقومون به. فالبترول هو أحد أنسس الحضارة المعاصرة، والعرب هم حماة هذا المصدر الغالي. وبدلاً من أن تبدو إسرائيل كحامية للبترول. فإن على العرب أن يقنعوا العالم بدورهم الحضاري وبرغبتهما في الأسهام في هذه الحضارة. وفي جو من الاحساس بالمسؤولية تجاه الحضارة الإنسانية يجب أن تناقش فيجب على العالم أيضاً أن يتحمل مسؤولياته تجاههم. فاسهام العرب في تدعيم الحضارة الإنسانية لا يمكن أن يتم في جو من القنوط والاحساس بالظلم. فطالبة العرب للعالم بمنع العدوان والرغبة في استخدام البترول يجب أن ينظر إليها من خلال

الرغبة في تدعيم وتطوير الحضارة ، وليس من وجهة نظر ضيقة وعدائية . فلن يتمكن العرب من الاسهام طالما استمر الظلم الواقع عليهم .

وقد يبدو أن هذه هي نفس النتيجة التي ينتهي إليها الموقف الحالي عند الحديث عن « سلاح » البترول . ولكن الحقيقة أن هناك فارقاً في الاطار العام الذي يصدر عنه تصور دور البترول . فيجب أن يصدر عن نظرة إنسانية ترى أن حماية هذه الحضارة وازدهارها يقتضي توفير العدل وازالة الظلم والعدوان الواقع على هذه المنطقة الحساسة حتى تستطيع أن تؤدي دورها البناء في العالم .

بل ويمكن تأييد الاسلوب المتقدم لأسباب عملية بختة . فهناك من لا يؤمنون كثيراً بالأسباب المثالية والأهداف الإنسانية ! أليس من الأسلم أن يكتف العرب عن تهديدات لا ينفذونها ، اكتفاء بتنفيذها عملاً عندما يحين الحين ويتمكنون من ذلك . أليس من حسن البصيرة أن نكسب فضل الإنسانية طالما نحن عاجزين فعلاً عن أن تكون أشراراً ! ألم تعلن إسرائيل طوال عشرين عاماً عن أنها حمل وديع يسعى إلى السلام وينتشي الافتراض عن جিشه . ثم كانت سنة ١٩٦٧ حيث لم يعد هناك حاجة إلى تهديد أو وعيد !

### مسئوليّة البترول العربي أمام العرب :

إن ما تحققه الشعوب من تقدم يرجع إلى ظروف تاريخية متعددة . ورغم أننا لا نستطيع أن نحمل العرب وحدهم مسئوليّة تخلفهم الحضاري ، فإننا نعتقد أن البترول في هذا النصف الثاني من القرن العشرين يمثل فرصة غير عادلة للحاق بما فاتهم . ولعل العرب يستغلون التطور الحضاري المعاصر والذي يعتمد على البترول في توليد الطاقة لتنمية منطقتهم للإسهام في الحضارة القادمة بأشكال

أكثر عمقاً من مجرد بيع ثروات باطن أرضهم .

ومن الواضح أنه توجد عقبات وتناقضات متعددة داخل الوطن العربي . ولكن الاستمرار في تكرار اعلان هذه العقبات لا يعده أن يكون تعبيراً عن فشل العقل العربي والإنسان العربي فنحن نطالبهم الآن بتجاوز هذه العقبات وسوف يحكم التاريخ عليهم أو لهم بقدر بجاوزتهم هذه العقبات .

ودور البترول العربي هنا ينحصر في أمر واحد . إلى أى حد تستطيع عائدات البترول الرهيبة - أن تحول إلى المنطقة العربية في المستقبل إلى قوة إنتاجية كبيرة . وهذا يقتضي استثمارات رهيبة في المنطقة العربية . أما إذا اقتصر العرب على بعض التحسينات الشكلية ثم قاموا باستثمار أموالهم في خارج المنطقة لما يعود عليهم من عائد مالي . فإن البترول سوف ينتهي يوماً وتعود المنطقة صحراء جرداء يسكنها أفراد يحملون ثروات ضخمة من الأوراق المالية التي تمثل انتاجاً وحياة في دول أخرى . بل لعلنا نخشى أن تصبح هذه الثروات مجرد قصاصات من الورق . ولا نستبعد أن نرى في العصر القادم دولاكبرى كالولايات المتحدة تؤمِّ أو تؤمر باقتصادها القومي من ريقه المستغلين الأجانب (العرب) . وللتاريخ دوره . والتأمين والمصادرة ليس وقعاً على دول العالم الثالث في الثلث الثاني من القرن العشرين ! فالصمام الوحيد هو تغيير الأرض المحبيطة والتي تخيمها بوجودنا !

استراتيجية متوازنة :

أزاء كل ما نقدم فانتا نطالب العرب عند حديثهم عن البترول أن يقدموا للعالم صورة متكاملة عن تصورهم عن دور البترول في حضارة العالم وعن

الشروط التي يرونها لازمة لكي يتحقق إسهامهم على النحو الأمثل . والحديث عن ربط البترول بمشاكل العرب يجب أن يتم في صورة متكاملة تضم الجانب الإيجابي للبناء للإسهام في الحضارة . والشروط الالزمة لذلك والخطر المرتبط على عدم تتحقق هذه الشروط . وذلك بدلا عن اعلان صورة سلبية وحيدة عن التهديد دون بيان عن الرغبة في الاسهام البناء .

ويجب على العرب أن يشتركوا مع العالم في حل مشاكل الطاقة في المستقبل . وبذلك يبرهنون على تحملهم بالمسؤولية في الحاضر والمستقبل ، ويضمون لأنفسهم مكانا في حضارة المستقبل . ولعلهم ينصحون نسبة من إيرادات البترول لإنشاء مراكز بحوث في البلاد العربية - وهذا ضروري - للدراسة وتطوير وسائل أخرى للطاقة تستخدم بعد نفاذ البترول . وهذا يعني تحملهم منذ الآن بمستقبل البشرية . ولكنها يعني أيضا أن يتوفّر لهم أكبر الخبراء وأفضل خبرة في مسائل الطاقة القادمة فلا تتركهم المسيرة .

وفي نفس الوقت فإنه يجب استخدام عائدات البترول لتنمية الوطن العربي بكل قوة وبكل سرعة ويجب أن يعمل العرب على أن تكون الفترة الباقية من عصر البترول هي الفترة الالزمة لإعادة بناء الوطن العربي للعيش في عصر ما بعد البترول . ولنذكر جميعا أن الحسابات الاقتصادية كثيرة ما تكون خادعة لأنها تنظر نظرة خطية للمستقبل . وليس من الضروري أن يكون الاستثمار خارج الوطن العربي أفضل مجرد أنه يحقق عائدا أكبر أو أنه يتضمن استقرارا أكثر . فالأموال العربية المتوقع الحصول عليها من الصخامة بحيث أن استثمارها خارج الوطن العربي قد يشكل نسبة كبيرة من الانتاج في الدول الأخرى ومن ثم تخلق

مخاطر سياسية قد تضيّع حقوق العرب . وقد ظلت إنجلترا طوال القرن التاسع عشر قلعة الحرية الاقتصادية . ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية جمدت ديون دول المتعلقة الاسترلينية لأن هناك ما يهدد مصالحهم القومية .

إن البتول العربي هو أكبر امتحان أمام الذكاء العربي .

## الاستثمارات العربية ... وليس مجرد نقل الأرصدة\*

صدر قرار من مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب بنقل الأرصدة إلى المصارف العربية . وبدأت المصارف العربية وعديد من الأوساط المالية الاستعداد للمهمة الجديدة . ولكن .. حتى لا يتحول هذا العمل إلى مجرد إجراء شكلي ، فإنه يجب التنبية منذ البداية إلى أن ما يهم العرب - من أجل سياسة التحرر الاقتصادي - هو ما قد يترتب على ذلك من استثمارات عربية في المنطقة وليس مجرد تحويل هذه الأرصدة من بنوك أجنبية إلى بنوك عربية أو حتى استخدام عملات عربية للحساب .

أن من يتحدث عن الأرصدة العربية إنما يتحدث في الواقع عن أرصدة الدول العربية المنتجة للبترول . فمن أين جاءت هذه الأرصدة وكيف تكونت ؟

تصدر هذه الدول سلعة البترول ، وتستورد في مقابلها عديداً من السلع الاستهلاكية والاستثمارية . والحقيقة الأساسية في نمط التجارة العربي هي أن

---

\* نشر بجريدة الأهرام في ١١/١٩٧٤.

صادرات هذه الدول أكبر بكثير من واردتها ، فصادرات الدول المتوجة للبنزول زادت بشكل خرافي نتيجة لزيادة الطلب العالمي على البنزول ولأن معظم هذه الدول صغیره اقتصادياً فإن وارداتها محدودة نسبياً ، وفي جميع الأحوال لم تستطع أن تساير الصادرات والتیجية الطبيعية لذلك هو أن تعرف هذه دول فائضاً مستمراً في علاقاتها مع العالم الخارجی

ولتسوية الفرق بين صادرات الدول العربية وبين وارداتها ، كان لابد لها من تقبل حقوقها على الدول الأجنبية ، وبمقتضى هذه الحقوق تتمكن - عندما تريده - من أن تحصل على واردات من السلع . وأهم صور هذه الحقوق الأرصدة النقدية المترآكمة للدول التي تغل عائداً سنوياً مثل الأوراق المالية الأجنبية .

وفي جميع الأحوال ، لا تستطيع الدول العربية المتوجة للبنزول أن تأخذ بسياسة مختلفة مادامت تجارتها تعرف فائضاً مستمراً ، ومادامت وارداتها غير قادرة على التموي بما يعادل نف الصادرات . وكل ما تملكه الدول العربية - في ظل هذه الظروف - هو أن تخزن أنواع الحقوق التي تحفظ بها في مواجهة العالم الخارجی .

### تحويل الأرصدة وحده لا يکفي : -

ارتفعت صيغات عديدة في الوطن العربي تطالب الدول العربية بالاحتفاظ بمسياتها الفائضة في المصارف العربية بدلاً من المصارف الأجنبية .  
ولا جدال في أن احتفاظ الدول العربية بأموالها في المصارف العربية سيحقق

بعض الفوائد للدول العربية نتيجة زيادة خدماتها المصرفية ، مما يؤدي إلى زيادة بعض الدخول العربية .

ولكن هذا التحويل سيظل إجراء شكلياً وعملاً عقيماً إذا استمرت أسباب وجود الفائض قائمةً . فإذا لم يصاحب نقل الأرصدة إلى المصادر العربية سياسات أخرى جذرية بالاستثمار الكثيف في المنطقة العربية ، فإن نقل الأرصدة لن تكون له إلا آثار محدودة وهامشية .

ولبيان ذلك فنفترض - جدلاً - أن سياسة الاستثمار العربي لم تتغير ومن ثم لازالت الدول العربية المنتجة للبترول تتمتع بفائض ضخم ومتسايد في مواجهة العالم الخارجي . فإذا وضعت الأموال العربية في ظل هذه الظروف في مصرف لبناني أو مصرى مثلاً ، فماذا يحدث ؟

سوف يجد هذا المصرف العربي تحت تصرفه أرصدة أجنبية من دولارات واسترليني وذهب وأوراق مالية أجنبية . فإذا فعل بها؟ هل يقتصر على إيقاعها في خزاناته ويشعر بذلك أنه يسيطر على أمواله وهو أمر لا يمكن أن يسعد إلا بخسارة عدو ثروته كل مساء . فضلاً عن أنه يعني انتصارات قوية شرائية ضخمة من الدول الأجنبية ومن ثم مساعدتها على حرب التضخم فيها . ولكنه قد يعمد إلى إعادة توظيفها للحصول على العائد .

وهنا تعود الأرصدة من جديد إلى دوتها مروراً ببعض المصادر العربية .

### ضرورة الاستثمار العربي : -

المخرج الوحيد من هذه الحلقة هو أن تعمد المصادر العربية - بعد نقل الأرصدة العربية إليها - إلى استخدام هذه الأرصدة في استثمارات عربية . ويتم

ذلك عن طريق تحويل الحقوق العربية المتراكمة لها في مواجهة العالم الخارجي إلى سلع تستخدم لتنمية البلاد العربية .

وبهذا الشكل يكون نقل الأرصدة العربية الى المصادر العربية خطوة في سبيل اقتضاء الحقوق التي تراكمت للدول البتول في شكل زيادة في الواردات تستخدم للاستثمار في المنطقة .

وبذلك تعمل هذه المصادر على تحويل الفائض المتحقق للدول العربية المنتجة للبتول في مواجهة العالم الخارجي ، إلى فائض لها في مواجهة بقية الدول العربية وهذا هو الاستثمار العربي .

فبدون زيادة واردات العالم العربي في مجموعة بالنسبة للعالم الخارجي ، فإن أي إجراء للسيطرة على الأرصدة العربية سيكون اجراء شكليا ، فالمطلوب هو سياسة عربية لزيادة واردات العالم العربي في مجموعة . وهذه هي قضية الاستثمار العربي . والخيار المطروح أمام الدول العربية المنتجة للبتول - بحكم وضعها كدول فائض - هو بكل بساطة الاستثمار في العالم العربي ، أو في العالم الخارجي .

## مشاكل توحيد النقد بين مصر وليبيا

تناقش الآن مشاكل الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، وهى مشاكل تحتاج الى كثير من الدراسة والبحث . ولعل تحقيق الاندماج الاقتصادي هو من أكثر الموضوعات أهمية ودقة . ولا تخفي أهمية تحقيق هذا الاندماج الاقتصادي في تدعيم الوحدة ودفعها ، ولكن ما يثيره من مشاكل فنية معقدة غير قليل . وينبغي على جميع المهتمين بالشئون الاقتصادية إلقاء الضوء على هذه المشاكل في ايجاد أفضل الحلول لها . ونحاول في هذا المقال أن نلقى الضوء على جوانب من مشكلة محددة وهي توحيد النقد بين البلدين .

والواقع أن الاندماج الاقتصادي لا يتحقق بشكل كامل إلا اذا توافرت وحده واحدة للنقد . فعن هذا الطريق يتم توحيد إطار الحساب الاقتصادي لجميع الوحدات القائمة في البلدين ، وهذا وحده هو ما يضمن تحقيق الوحدة الاقتصادية . فوحدة النقد إنما تمثل أفضل وأرخص فرصة متاحة للوحدات الاقتصادية عن المعلومات المتوفرة في الاقتصاد . فعن طريق هذه الوحدات

---

، نشرت بجريدة الاهرام في ٢٤/١١/١٩٧٢.

النقدية يمكن مقارنة الاختيارات المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية وبذلك يمكن اختيار الوضع الأمثل وتحقيق الرشادة الاقتصادية . فتوحيد النقد المستخدمة يؤدي إلى توحيد هيكل الأثمان السائدة ومن ثم يؤدي إلى توحيد إطار الحساب الاقتصادي .

وإذا كان من الممكن دائماً تحقيق نوع من الحساب والمقارنة حتى مع تعدد وحدات النقد المستخدمة طالما عرفنا أسعار الصرف بين هذه الوحدات ، فإن ذلك لا يخلو من مشاكل عديدة ، فالجانب الصعبية القائمة في ضرورة الانتقال من نوع إلى آخر من أنواع النقد فإن تعدد وحدات النقد المستخدمة يعني تعدد السلطات النقدية التي تصدرها ومن ثم تعدد السياسات الاقتصادية .

ولا يخفى أن امكان اختلاف أو تعارض هذه السياسات من شأنه أن يخلق تعارضاً في التوقعات ومن ثم مجالاً للمضاربات . فن الممكن أن تختلف توقعات الأفراد حول السياسة النقدية ومن ثم حول قيمة المارك أو الدولار ، ومن ثم قد يضارب على أحدهما ، ولكنه لا يعقل أن تختلف هذه التوقعات بالنسبة له فيما يتعلق بدولارات كسبها في ولاية أمريكية دون ولاية أخرى . فتوحيد النقد يعني توحيد السلطات النقدية ، ومن ثم السياسة الاقتصادية . وهكذا يتحدد السلوك الاقتصادي في مواجهة سلطة واحدة فلا تقوم أية حاجة للمضاربة أو اختلاف في السلوك .

ولأنه أن شكك هنا فيما يوديه توحيد النقد من تحقيق للاندماج الاقتصادي بين منطقتين، فهذه حقيقة قد لا تحتاج إلى مزيد من التفصيل ، ولكن توحيد النقد في منطقتين يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة لابد وأن نجد لها حلولاً مناسبة . ونود هنا أن نعرض إلى قضية واحدة وهي كيفية تحديد علاقة

العملات السائدة في مصر وفي ليبيا بالوحدة الجديدة المقترحة . فتحديد سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الليبي وبين وحدة النقد الجديدة – أي كان اسمها – سوف يثير الكثير من المشاكل . وهذه قضية هامة لأنها بمجرد الاتفاق على وحدات النقد الجديدة فينبغي أن يعاد تقدير قيمة جميع المعاملات السابقة وفقاً لهذه الوحدة الجديدة

### المقصود بقيمة النقود :

عند تقدير سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الليبي وبين الوحدة النقدية المقترحة يجب الاعتماد على القيمة الحقيقة لكل منها في ضوء الأهداف المرجوة من تحقيق الاندماج بين البلدين . غير أن قيمة النقود – أي نقود – ليست مسألة واضحة تماماً وهي لا تؤدي إلى نتائج قاطعة ، وإنما تختلف هذه النتائج بحسب الاعتبارات التي نرجحها في دراستنا . وأجزاء ذلك فينبغي أن يكون اختيارنا محكوماً بالأهداف التي نتوخاها . وفي اعتقادنا أن المدفأة ينبغي أن يكون الارساع في تحقيق الاندماج الاقتصادي مع أكبر قدر من العدالة في التوزيع دون اصرار بأى منطقة .

ويكفي القول بأن قيمة النقود هي قوتها الشرائية ، أو مدى السيطرة لوحدات النقد على السلع والخدمات المعروضة في السوق . فكلما زادت كمية هذه السلع والخدمات التي تبادل مع وحدة النقد كلما زادت قيمة النقود والعكس بالعكس . ومع ذلك فإن الأمور لا تعرض دائماً ببساطة إذ يمكن أن تختلف أثمان جموعات السلع أو الخدمات اختلافاً كبيراً من مكان آخر ، فظهور مجموعة رخيصة في مكان وغالية في مكان آخر ، في حين أن مجموعة أخرى تبدو على العكس غالياً في المكان الأول ورخيصة في الثاني . ولذلك فإنه لا يمكن

الحديث بصفة عامة عن قيمة النقود دون إشارة إلى المقصود بـ«مجموعة السلع والخدمات التي نأخذها في الاعتبار». وهذه من مشاكل الأرقام القياسية المعروفة عند تحديد تغيرات المستوى العام للأسعار.

ويمتنا بوجه خاص هنا أن نميز بين صورتين من صور قيم النقود؟ القيمة الخارجية للنقد والقيمة الداخلية للنقد:

أما القيمة الخارجية للنقد فهي تشير إلى مدى سيطرة النقد على السلع والخدمات في السوق العالمية. وهذه القيمة بدورها تتوقف على مدى الطلب العالمي على هذه النقود، فكلما زاد الطلب العالمي على نقود معينة كلما زاد ما تعرضه الدول الأخرى مقابلها من عملات دولية ومن ثم من سلع وخدمات في الدول الأخرى، وغنى عن البيان أن الطلب العالمي على نقود معينة يتوقف بدوره عن وجود طلب على صادرات هذه الدول.

أما القيمة الداخلية للنقد فإنها تشير إلى مدى سيطرة النقد على السلع والخدمات في الداخل أي للمقيم في الدولة. ومن الواضح أن فكرة القيمة الداخلية للنقد لا يمكن أن تتحدد بصفة مطلقة – كما سبق أن أشرنا – وذلك أنه لا توجد مجموعة واحدة من السلع والخدمات تعبر عن مدى سيطرة الوحدة النقدية. فتعدد مستويات الدخول يعني في الواقع اختلاف جموعات السلع والخدمات التي تنفق عليها الطبقات المختلفة لأصحاب الدخول. فالطبقات الفقيرة تنفق على مجموعة من السلع والخدمات مختلف كثيراً أو قليلاً عن مجموعة السلع والخدمات التي تنفق عليها الطبقات الغنية. ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن قيمة النقد الداخلية بصفة مطلقة دون إشارة إلى طبقات مختلفة من أصحاب الدخول. وليس من الضروري أن يوجد ارتباط بين القيمة الخارجية

للنقد عن قيمتها الداخلية (لطبقة معينة) إن امكان اختلاف القيمة الخارجية للنقد عن قيمتها الداخلية إنما يرجع إلى وجود نوعين من السلع : سلع دولية وسلع محلية ، وامكان تعارض هيكل انتاجها واستهلاكها . ونقصد السلع الدولية تلك السلع والخدمات التي تدخل أو تؤثر في التجارة الدولية ، أما لأنها الانتقال أصلا (كالإسكان) أو أن نفقات نقلها عالية ولا تناسب البته مع قيمتها . وغنى عن البيان أن القيمة الخارجية للنقد إنما تتوقف فقط على السلع الدولية . فيمكن القول - بصفة عامة - أنه كلما زاد ما تنتجه الدول من سلع دولية . كلما كانت القيمة الخارجية لعملتها كبيرة ، ولو كان ما تنتجه من سلع محلية محدودة . فالقيمة الخارجية للعملة تتحدد أساسا بقيمة السلع الدولية التي تنتج داخل الدولة . أما القيمة الداخلية للعملة فانها تتوقف على شكل الاستهلاك الداخلي وما هو متاح لهذا الاستهلاك . وقد تكون القيمة الخارجية للعملة الداخلية منخفضة (بالنسبة لطبقة أو طبقات معينة) إذا كان حجم إنتاج السلع المحلية محدودا وكان الاتفاق الأساسي يرد على هذه السلع .

وبعد أن أوضحنا بعض المعاني لقيمة النقد فإنه عند اختيار سعر الصرف المناسب بين وحدة النقد الجديدة المقترحة وبين الجنيه المصرى والجنيه الليبي ، ينبغي أن يحدد على وجه دقيق الأساس في الاختيار ، وهل هو القيمة الداخلية لكل من العملتين .

فاما الأخذ بالقيمة الخارجية كأساس للاختيار ، فإنه يعني وضع مصالح مستجي السلع الدولية في الاعتبار الأول . وأما الأخذ بالقيمة الداخلية كأساس للاختيار فإنه يعني وضع مصالح المستهلكين بصفة عامة في الاعتبار الأول ، وذلك فضلا عما تؤدي إليه من القضاء على الفوارق بين أسعار السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

## قيمة التقاد في مصر ولبيا :

والآن نحاول أن نلقى نظرة سريعة على الأوضاع في مصر ولبيا . يمكن القول في عباره موجزه بأن قيمة الجنيه المصرى الخارجيه منخفضة وأن قيمته الداخلية مرتفعة . وعلى العكس فإن قيمة الجنيه الليبي مرتفعه في حين أن قيمته الداخلية منخفضة . أما أن قيمة الجنيه المصرى الخارجيه منخفضة فيرجع ذلك إلى أن السلع الدوليه التي تنتجه مصر قليله نسبيا من ناحية وأن الطلب عليها محدود من ناحية أخرى . فتتسع مصر للسوق الدوليه القطن وبعض الصادرات الصناعية المحدوده نسبيا . وأما أن قيمة الجنيه الليبي الخارجيه مرتفعه فيرجع إلى أن حجم البترول - وهو سلعة دولية معدة للتصدير - كبير وأن الطلب عليه كبير جدا . أما فيما يتعلق بالقيم الداخلية لكل من الجنيه المصرى وال الليبي فإنه ليس من السهل تحديدهما على نحو واضح ، فهذه القيمة تتوقف على مجموعات السلع والخدمات التي نأخذها في الاعتبار وهي مختلفه من طبقه إلى أخرى . وهذا يستدعي القيام بدراسات تفصيلية لتحديد القيمة الحقيقية لكل من الجنيه المصرى وال الليبي لكل طبقة اجتماعية . ومع ذلك فإنه يمكن القول - بدرجة كبيرة من الثقة - بأن القوة الشرائية للجنيه المصرى في الداخل أكبر بكثير من القوة الشرائية للجنيه الليبي لمعظم الطبقات الاجتماعية وسبب ذلك يرجع إلى أن الإنتاج المصرى وإن كان محدودا فيما يتعلق بالسلع الدولية فإنه وغير نسبيا في السلع المحليه وأن الإنفاق الليبي ضعيف جدا في السلع المحليه بالرغم من وفرته في إنتاج السلع الدولية (البترول )

وقد ترتب على انخفاض إنتاج السلع المحليه في ليبيا ارتفاع كبير في الأسعار لأنها نسبة كبيرة من الإنفاق تخصص لهذه السلع المحليه . فالاسكان سلعة محلية

وكذلك معظم الخدمات الأخرى وعرضها محدود جدا ، كذلك فإن الأغذية مثلا وإن كانت تدخل في التجارة الدولية إلا أن نفقات نقلها مرتفعة نسبيا إلى قيمتها ولذلك فإنه ليس غريبا أن يكون معدل التضخم مرتفعا في ليبيا وأن مستوى الأسعار مرتفع فيها رغم قوة الجنيه الليبي في الأسواق العالمية ، وذلك في حين أن عكس ذلك تماما يصدق على مصر.

### احتياط القيمة الداخلية أساسا لتحديد سعر الصرف :

ونرى أن الذي يتافق مع هدف تحقيق الاندماج الاقتصادي ويتحقق في نفس الوقت حماية الدخول الحقيقة للأفراد – هو الأخذ بالقيمة الداخلية لكل من الجنيه المصري والليبي كأساس لتحديد سعر الصرف بينا وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة . فإذا كان المعيار المأمور به هو القوة الشرائية الداخلية كل من العملتين فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توحيد النقد في البلدين بأقل أضرار ممكنه بالنسبة لأنماط الإنفاق لأصحاب الدخول . أضعف إلى ذلك أن هذا الأساس من شأنه أن يتحقق تقاربا في هيكل الأثمان في البلدين مما يسمح بالقول بوجود وحدة اقتصادية . وإذا كان مستوى الأسعار الداخلية مرتفع في ليبيا نسبيا عنه في مصر ، فإن التقارب بين هياكل الأسعار يقتضي من ناحية تخفيض الأسعار في ليبيا ومن ناحية أخرى رفعها في مصر . ويمكن أن يتحقق هذا – ضمن وسائل أخرى – بتخفيض حجم الإنفاق في ليبيا وزيادته نسبيا في مصر . وبيؤدي الأخذ بالقيمة الداخلية للنقد كأساس لسعر الصرف بين العملتين المصرية والليبية وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة إلى السير في هذا الاتجاه . فارتفاع القيمة الداخلية للجنيه المصري نسبيا عنها بالنسبة للجنيه الليبي يؤدي

عند توحيد النقد على هذا الاساس إلى زيادة التداول النقدي نسبيا في مصر ونقصه نسبيا في ليبيا . وهذا شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نوع من التقارب في هياكل الأثمان بين كل من مصر ولبيا بحيث ترتفع الأسعار قليلا في مصر وتتخفض نسبيا في ليبيا . أما اذا استمر وجود خلافات كبيرة في هيكل الأثمان بين البلدين بعد تحقيق الوحدة الاندماجية - كما هو الحال الآن - فإن ذلك سيؤدي إلى أحد أمرين ، إما أن تحدث حركة انتقال واضطرابات شديدة في حركات السلع وعناصر الانتاج للافادة من فروق الأسعار ، وإما أن تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وقيود على هذه الحركات إذا قدرت أنها تؤدي إلى اضطرابات وزعزعه في الاوضاع الاقتصادية لأحد البلدين أو كليهما . ومن الواضح أن هذا الحل الأخير لا يعدو أن يكون قيادا حقيقيا على الوحدة الاقتصادية ، ولذلك فإن هدف تحقيق نوع من التشابه في هياكل الأثمان ينبغي أن يكون قائما في كافة الاجراءات الاقتصادية ومن بينها مشكلة تحديد سعر الصرف بين العملات القائمة وبين وحدة النقد الجديدة . وغنى عن البيان أن تحقيق التقارب بين هياكل الأثمان الداخلية بين البلدين لا يتحقق بمجرد ارتفاع الأسعار الداخلية في مصر نسبيا وتناقضها في ليبيا نتيجة لسعر الصرف الجديد والأخذ بنقود جديدة موحدة فقط ، وإنما ينبغي أن تتدخل الدولة الجديدة بكافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق التشابه في الهيكل العام للنفقات في البلدين . وهكذا نرى أن حماية الدخول الحقيقة للمستهلكين من ناحية والعمل على تقارب هياكل الاسعار بين مصر ولبيا من ناحية أخرى يتضمن أن يتحدد الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الليبي وبين وحدة النقد المقترحة على أساس القيمة الداخلية لكل منها . وهذا التحديد يتضمن دراسة تفصيلية خاصة عن هذه القيمة الداخلية لكل منها . ولكنها على أي الأحوال تختلف بالضرورة عن

مجرد الاعتماد على القيمة الخارجية ، كما تتحدد باسعار الصرف الدوليـة ( الرسمية أو الفعلية ) .

بـقـى أن نـشـير أـخـيـراـ إلىـ أنـ اـخـتـيـارـ الـقـيـمةـ الدـاخـلـيـةـ أـسـاسـاـ لـتـحـدـيدـ سـعـرـ الـصـرـفـ يـتـجـاهـلـ نـسـيـاـ - مـصـلـحةـ الـقـطـاعـاتـ الـمـتـجـهـ لـالـسـلـعـ الدـولـيـةـ - إـذـ أـنـ الطـبـيـعـيـ أـنـ هـذـهـ الـقـطـاعـاتـ تـحـقـقـ فـائـدـةـ أـكـبـرـ إـذـ أـخـذـتـ الـقـيـمةـ الـخـارـجـيـةـ كـأـسـاسـ لـتـحـدـيدـ سـعـرـ الـصـرـفـ . وـمـعـ ذـلـكـ فـانـ الـظـرـوفـ لـلـقـطـاعـاتـ الـإـنـتـاجـيـةـ لـالـسـلـعـ الدـولـيـةـ . تـجـعـلـ هـذـاـ مـصـرـ وـلـيـبـاـ مـنـ نـاحـيـةـ وـظـرـوفـ تـسـوـيـقـ هـذـهـ السـلـعـ فـيـ السـوقـ الـعـالـمـيـ . تـجـعـلـ هـذـاـ الـخـطـرـ غـيرـ مـتـحـقـقـ فـقـطـاعـاتـ اـنـتـاجـ السـلـعـ الدـولـيـةـ فـيـ الـبـلـدـيـنـ تـوـجـدـ - أـسـاسـاـ - فـيـ أـيـدـىـ الـحـكـومـةـ ، الـبـيـرـوـلـ فـيـ لـيـبـاـ ، وـالـتـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ فـيـ مـصـرـ ، وـمـعـ ذـلـكـ أـنـ هـذـهـ الـقـطـاعـاتـ سـتـأـوـلـ إـلـىـ الـحـكـومـةـ الـمـوـحـدـةـ مـاـ يـقـلـ خـطـرـ تـعـارـضـ الـمـصالـحـ . كـذـلـكـ إـنـ حـجـمـ مـصـرـ وـلـيـبـاـ فـيـ السـوقـ الدـولـيـةـ صـغـيرـ نـسـيـاـ مـاـ يـجـعـلـ أـمـانـ صـادـرـاتـهاـ : الـبـيـرـوـلـ أوـ الـقـطـنـ أوـ غـيرـهـ ، يـتـحـدـدـ أـسـاسـاـ بـالـعـمـلـاتـ الـاجـنبـيـةـ وـمـنـ ثـمـ لـاـ يـتـأـثـرـ بـتـحـدـيدـ الـأـمـانـ الدـاخـلـيـةـ . وـهـنـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـشـيرـ إـلـىـ أـنـ تـحـدـيدـ سـعـرـ الـصـرـفـ الدـاخـلـيـ بـيـنـ الـجـنـيـهـ الـمـصـرـيـ وـالـجـنـيـهـ الـلـبـيـ وـبـيـنـ وـحدـةـ النـقـدـ الـجـديـدـةـ المقـرـرـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الـقـيمـ الدـاخـلـيـةـ لـكـلـ مـنـهـاـ - هـذـاـ التـحـدـيدـ لـاـ شـأنـ لـهـ بـتـحـدـيدـ الـقـيـمةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـمـوـحـدـةـ الـجـديـدـةـ بـالـنـسـبـةـ لـالـعـمـلـاتـ الـاجـنبـيـةـ الـأـخـرـىـ . أـنـ سـعـرـ الـصـرـفـ الدـولـيـ مشـكـلـةـ مـتـعـلـقـةـ بـعـرـقـةـ أـسـعـرـ التـواـزـنـ بـالـنـسـبـةـ لـالـسـلـعـ الدـولـيـةـ وـحـدهـاـ . وـمـنـ ثـمـ تـخـصـصـ لـاعـتـيـارـاتـ مـخـلـفـةـ .

## اسرائيل : السلام ... والغامرة \*

إن المشكلة التي تواجه إسرائيل الآن ليست مشكلة أراضٍ تسحب منها أو حدود آمنة تستقر فيها ، وإنما هي مشكلة دور تاريخي كانت إسرائيل تسعى للقيام به . وقد آن لهذا الدور أن ينتهي .

إن إسرائيل خلال الحقبة القصيرة من عمرها قد قامت بدور أهم بكثير مما تسمح به مواردها أو موقعها أو ظروفها الطبيعية والحضارية . فقد حاولت إسرائيل أن تقوم بدور السيطرة على مقدرات المنطقة ، وبحيث لا يمكن التفكير في أمر من أمور هذه المنطقة إلا عبر تل أبيب . وينبغي أن نعرف بأن هذه المحاولة قد بدأت تتجه تدريجياً وخصوصاً بعد هزيمة العرب ١٩٦٧ . وببدأ العالم يتقبل - تدريجياً أيضاً - هذه الأوضاع ويتصرف على أساسها . ويمكن تشبيه الدور الذي حاولت إسرائيل أن تلعبه في المنطقة بدور الجلزار من القارة الأوروبية خلال القرنين الفائتين .

وينبغي أن ندرك أن السيطرة على المنطقة التي نعيش فيها تمثل أهمية رهيبة

العالم سواء بالنسبة للحاضر أو المستقبل . فلا محل لـإعادة ترديد أهمية المنطقة من حيث مواردها وخاصة البترول . كما أن الحديث عن الأهمية الاستراتيجية لموقع هذه البقعة من الأرض وما تثله من رصيد حضاري ومادى لنفو العالم قد أصبح من الكلام المعاد والمعروف . ولعل أضيف – أنه بالنسبة للمستقبل – فربما تكون هذه المنطقة هي الاحتياطي الأساسى لنفو العالم في المستقبل .

تقع هذه المنطقة كلها في أهم حزام للصحراء الكبرى . ومن ثم تعرف أقل كثافة سكانية – في المتوسط – في العالم . وفي عالم يكاد ينفجر من التضخم السكاني تعتبر هذه المنطقة مع غيرها من الصحراء الاحتياطي الأساسى لنفو العالم . ويتوقف استغلال هذه الصحراء استغلالاً معقولاً على توافر تقدم تكنولوجي محدد . وهو كيفية الاستفادة من خصائص هذه المناطق وخاصة ، التغلب على مشكلة المياه . وإذا كانت الشمس تمثل المصدر الأساسى للحياة ولكل مصادر الطاقة . فإن هذه المنطقة وهى تتعرض لأحجام خيالية من أشعة الشمس تمثل رصيداً رهيباً من امكانيات النمو والحياة في المستقبل وأمرها متوقف على تقدم تكنولوجي وعلمى وهو أمر غير مستبعد أطلاقاً بل هو مخطط له .

وفي ظل هذه الأوضاع الخطيرة للمنطقة . تحاول إسرائيل أن تلعب دوراً فيها غير متناسب مع ظروفها الطبيعية . فاسرائيل وهي تعتبر من كثير من الوجوه – جسراً للحضارة الغربية كانت أكثر تمثيلاً للمصالح الغربية وأكثر ارتباطاً بها . وجاءت هزيمه العرب ١٩٦٧ . فأكدت للعالم امكان الاعتماد على إسرائيل . وأصبح اعتماد العالم الخارجي على إسرائيل لضمان مصالحه في المنطقة أكثر أمناً وأكثر اقتصاداً . وقد عملت إسرائيل في الفترة التالية لهذه الحرب على تأكيد هذه الصورة ببيان أنها تتفوق تفوقاً مطلقاً على جميع الدول العربية

المحيطة . وأن يدها قادرة على الوصول إلى أي أماكن فيها .  
وإذا كان قيام إسرائيل بهذا الدور قد أكد تبعتها للقوى الكبرى . فإن ثمن ذلك هو تأكيد دورها القيادي في المنطقة . فعادت إسرائيل تناول أن تبدو العنصر الفعال والمؤثر في المنطقة . ولذلك فإن السلام والاستقرار للمنطقة هو سلام واستقرار إسرائيل . وغنى عن البيان أن هذا الدور غير الطبيعي الذي لعبته إسرائيل قد حقق لها كل مزايا القياده أو يمكن أن تقول عليه حقوق الاقطاع .  
وهذا الدور غير الطبيعي هو الذي يتعرض للمناقشة الآن . وهو التبديد المطلق لا لإسرائيل

### معنى السلام لا لإسرائيل

ولذلك كان الحديث عن السلام الآن . لا يعني فقط الانسحاب من الأراضي العربية المحتله وتطبيق قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن . ولكن السلام يعني انتهاء الدور الخاص الذي حاولت إسرائيل القيام به .

والسلام المعروض ليس سلاما إسرائيليا ولكنه سلام دولي مفروض عليها وعلى المنطقه وهو يلغى التصورات الإسرائيلية السابقة . السلام معناه بالنسبة لا لإسرائيل أن تعيش في أمن واستقرار وفي داخل حدود مستقرة وغير مهددة وهو يعني أيضا الاعتراف من كافة الدول بوجودها وبحقوقها الدولية الطبيعية .

ولكن هذا السلام يعني - وهنا مبعث الخطورة - أن تعود إسرائيل إلى حجمها الطبيعي . وإسرائيل دولة صغيرة من دول الشرق الأوسط . مواردتها الطبيعية محدودة . وسكانها على درجة عالية من الكفاءة والتعليم . وتستمد إلى ثقافة مختلفة عن جيرانها . هذه هي أوضاع إسرائيل الطبيعية . والسلام يعني

الاستقرار والامن ، ولكنه يعني أيضاً أنتهاء الدور غير الطبيعي الذي حاولت اسرائيل القيام به . فشمن السلام ليس الحدود الآمنة والاعتراف ولكنه خمول الذكر . وهذا ما يخيف اسرائيل .

### سلام دولي وليس اسرائيليا

ويينبغى أن نعرف بأن هناك نظاماً دولياً وأنه رغم القدرة على الحركة المكفلة للدول العالم فإن ذلك لا يقوم بغير حدود ولا دون مراعاة لقواعد معينة . وإذا كان النظام الدولي قد سعى لاسرائيل بمحاولة للقيام بدورة السيطرة على المنطقة في الماضي . فإنه يتوجه الآن – ونتيجة لتطورات الأحداث خلال هذا الشهر – إلى فرض سلام يعيد اسرائيل إلى حجمها الطبيعي .

لقد سقطت دعوى اسرائيل بالتفوق المطلق على جيرانها إلى غير رجعة . وأيا ما كانت نتائج العمليات العسكرية التي تمت أو التي يمكن أن تقوم ، فإنه لا يوجد ما يمنع من اتفاقية أخرى للعرب بعد سنة أو عشر سنوات إذا لم يفرض سلام عادل على المنطقة .

كذلك فإن التضامن العربي قد ظهر شاغلاً مع موقف البطلول وفي المعركة العسكرية بحيث أصبح شراء رضائم أجدى وأرخص من إراهيم .

وقد تم ذلك في لحظة تاريخية هامة وهي بداية الوفاق . فقد ارتبط بهذه البداية – كما حال كل البدايات – مخاوف حول مدى عمقه وتأكيده وآمال نجاحه واستقراره .

ولذلك فإن الدولتين العظميين حاولتا بكل الجهد الوصول إلى حل معقول ومقبول لحماية هذا الوفاق من الانزلاق إلى ما هو أخطر من المرحلة السابقة للعلاقة

بيتها . وفي نفس الوقت تعرضت أوروبا - ربما لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية - لمحاطر عظيمه تهدد أنهاها وحياتها دون أن يؤخذ رأيها في الأحداث وهي أمور دعت منذ أكثر من عشر سنوات الجبال ديجول إلى الحديث عن استقلال أوروبا . وهذا الموقف المتعدد من جانب أوروبا ظهر في نفس الوقت الذي واجه فيه العمالقان اختبار حقيقة الوفاق . وما ارتبط بذلك من شكوك وأمانى .

وأخير فإن العرب - وربما للمرة الأولى - قدمو للعالم قضيه عادلة وقابلة للحل في نفس الوقت في ظل النظام الدولي القائم . فشكله العرب أن قضيائهم دائمًا عادلة . وإن لم تكن دائمًا مقبولة في ظل أوضاع التوازن العالمي .

فاستبعاد كل فكرة عن أبادة إسرائيل تتفق مع ضمان العالم لوجودها . وأعلن الرغبة في السلام والأمن لجميع دول المنطقة قدم أسماء صالحة للحل . ولذلك فقد اتجه النظام الدولي إلى محاولة فرض سلام دولي تعيش فيه كل دولة وفق ظروفها الطبيعية وتعود إلى حجمها الطبيعي .

## المقامرة مخرج محسوب لا سرائيل

إذا كان تخيلنا المتقدم صحيحًا فإننا نكاد نخلص بأن إسرائيل تواجه أكبر مشكله في تاريخها . وهي تحوّلها من دولة ذات دور تاريخي محتمل إلى دولة عاديه . فالمسلاله ليست أراضي تسحب عنها وإنما دور تخليع منه . ومن الممكن أن تتصور أن مشكله إسرائيل تكون بسيطة فيما لو قررت ضمن شكل من أشكال السلام الإسرائيلي التخلّي عن الأرض . ولكن الصعب هو أن يفرض سلام دولي تعود به إسرائيل إلى حجمها الطبيعي كما تزهّلها ظروفها .

والسلام الدولي يضمن لا سرائيل وجودها في حدودها الطبيعية . وهنا

لا ينبغي استبعاد أن تقدم إسرائيل على مغامرة عسكرية خاطفة قد تكون المهرب الوحيد من قدرها المحتوم . فالمغامرة تدفع في ظروف إسرائيل الحالة من ناحية أن إسرائيل مقتنة تماماً بأن أنها موجودها ليس محل تهديد وهذا أمر يضمنه النظام الدولي ولم يطالب العرب بعكسه . على العكس . فإذا نجحت إسرائيل - في عملية سريعة - في تغيير الوضع العسكري بشكل حاسم فربما يهتز السلام الدولي المقترن . وقد يكون من المناسب أيضاً الضغط على حكومة نيكسون وربما عزله - عن طريق فضيحة ووترجيت - لإلقاء ظلال من الشك حول الوضع الدولي .

إسرائيل تواجه وضعاً الخسارة فيه أكيدة والمغامرة بعملية عسكرية خاطفة وإن لم تؤد إلى زيادة هذه الخسائر فإن هناك احتمالات للكسب .

ولذلك فرغم أن الوضع الدولي الآن أقرب ما يكون إلى فرض السلام - فإننا نعيش في نفس الوقت ظروفاً أنساب ما تكون للقيام بمغامرة إسرائيلية عسكرية سريعة بقدر ما تزداد احتمالات المغامرة الإسرائيلية .

ولعلنا نكون على يقظة وبيئة .

## \* تعمير سيناء عربياً \*

منذ يونيو ١٩٦٧ والعالم العربي يعيش فترة التيه الكبيرى .. وعندما جاءت لحظات أكتوبر ١٩٧٣ خرجنا من هذا الضياع الكامل ثم أعادتنا الصراعات والخلافات من جديد إلى فترة من التزق لم نر لها مثيلاً من قبل ..

والآن وقد عادت سيناء مصر . أصبح الجو العام مهيناً من جديد لمد الجسور بين البلاد العربية وبناء صفحة جديدة في البناء والمحوار المقيد . بدلاً من الجدل العقيم ..

ولن ينفع العرب الآن الحديث عن نقص سيادة مصر على سيناء .. كما لن ينفع مصر أن تعيب على أشقائها عدم تقديمها لأى بديل .. ليس بهذا تصلح أحوال العرب ..

ولقد أفادت الفترة الماضية - رغم قسوتها - في معرفة إحدى حقائق المنطقة وهي أن حاجة العرب لمصر لا يعادلها سوى حاجة مصر للعرب .. فلتتجاوزوا

---

نشر في جريدة الوطن الكويتية في ١٩٨٢/٤/٣٠

الصغار ونبحث عن شيء مفيد للجميع .

عودة سيناء مناسبة للبذل العربي .. وليس فرصة لتسوية حسابات قديمة ..  
لقد بني اليهود مستعمراتهم .. ولا أقول مستوطنتهم . بأموال اليهود في أوروبا  
وأمريكا .. فلماذا لا تفعل نفس الشيء في سيناء .. لماذا لا تعمّر أموال العرب  
سيناء .. عملاً بأن ضمان السيادة على سيناء لن يكون نصوص اتفاقية في كامب  
ديفيد أو في جنيف أو في الأمم المتحدة .. الضمان الوحيد هو كثافة سكانية  
حقيقية تجعل إعادة احتلالها أمراً صعباً أو مستحيلاً .. وإذا كان إنشاء مصر  
يسهمون في تعزيز كافة أو معظم الدول العربية .

فلاجداً لا تقوم الأموال العربية الآن بتقديم هدية للشعب المصري بإعادة  
تعمير سيناء .

فلاجداً لا تكون هدية العرب لسيناء ولمصر هي مشروع ضخم للتعزيز  
فيه جميع الدول العربية كل بحسب طاقته .. وأن يتم ذلك بصرف النظر عن  
العلاقات الرسمية .. لماذا لا تقوم حملة لمشروع تعمير سيناء .. مشروع عربي  
لتعمير سيناء أفضل مائة مرة من كافة المقالات التي تحدثنا عن عيوب أو قصور  
اتفاقية كامب ديفيد .. وبالمناسبة فإن هذا المشروع هو وحده الكفيل بإلغاء كافة  
هذه العيوب أو على الأقل إلغاء كل أثرها .. فهل نحن العرب قادرؤن على ذلك  
بنفس القدر الذي نجحنا فيه في الإساعة إلى بعضنا البعض .

## مع أو ضد كامب ديفيد .. ليس سؤالا .. \*

مع أو ضد كامب ديفيد؟ هذا هو السؤال الذي يتردد حاليا في صحافتنا ومناقشاتنا السياسية . ولكن هل هذا سؤال مفید؟ هذا ما نشك فيه .

لعلنا نكون في وضع أفضل لو حاولنا أن نفهم ما يحدث وأن خطط لكي نحصل على ما يتحقق الأمل العربي وليس مجرد الادانة وتبرأة النفس ثم الانصراف إلى أوضاعنا القائمة بما يؤكّد استمرارها وتآييدها .

لست في حاجة إلى إعادة ترديد ما تعنيه الصحافة العربية لشعوبنا وللعالم أجمع . فهذا أمر لم يعد يحتاج إلى بيان . يمكن أن نذكر أن هذه الأمة العربية تكن فيها قدرات عالمية هائلة ، ليس فقط بما تحويه أرضها من مصادر للطاقة المعروفة (النفط) . وأيضاً ما تمثله من أمل للمستقبل . فهذه الأمة تقع في حزام المستقبل . ففي عالم يكاد ينوء من التقل السكاني من ناحية ومن خطر نفاد الطاقة من ناحية أخرى . فإن المنطقة العربية تمثل الاحتياطي الرئيسي للبشرية انتظاراً لثورة تكنولوجية قادمة تعمم الصحراء وتستغل طاقة الشمس .

ولكن الأمة العربية ليست موارد قائمة أو كامنة فهي قبل أي شيء رسالة حضارية ذات نزعة عالمية لعبت دوراً تاريخياً رائداً . ويمكن أن تقدم الكثير والرغيب ولكن الأمر المهام هو ضرورة وجود رابطة بين القضايا العربية وبين استخدامات القدرات العربية الذاتية ترغيباً أو ترهيباً .

\* \* \*

وليست ثورة النفط وثروته هو التغيير الوحيد في الأمة العربية والذي حوطها من «امكانيات كامنة» إلى «قدرات قائمة» بل ارتبط به تغيير في القدرة على تحريك مقدرات وأمور الأمة العربية . وعندما كانت الأمة العربية «امكانيات كامنة» كان يكفي أن يحركها الرمز . وربما خطبة في القاهرة أو الاسكندرية كانت الوسيلة الطبيعية لتحريك مقدرات الأمة العربية . فالامر متعلق بالوعي والادراك . أما حين أصبحت الأمة العربية «قدرات قائمة» فإن مقرراتها لا تحرّكها كلمة عصماء وإنما قرارات تنفيذية تؤثر في حجم إنتاج النفط وحركات الأموال .

وهذا التغيير ارتبط بالضرورة بتغيير في مكان إصدار القرارات العربية . فالقدرات العربية الأساسية توجد في دول النفط ومن ثم فان أي حديث عن حل عربى لمشكلتنا مع اسرائيل ينبغي أن ينبع بالدرجة الاولى من يملكون القدرات العربية الذاتية .

فهل استخدمت القدرات العربية الذاتية إلى الحد الأقصى ؟ هذا سؤال هام . وإن لم تكن قد استخدمت بالقدر الكافى . فهل هناك ما يمنع من استخدامها بدرجة أكبر ؟ هذا ما نراه .

\* \* \*

وإذا لم يكن الحل العربي الكامل قد وضع محل التنفيذ فهل لا يوجد سوى قبول الأمر الواقع . الحقيقة أنه في غيبة الحل العربي الكامل يمكن الاستفادة من ظروف العلاقات الدولية لتغيير شيء من الواقع هنا أو هناك .

ويكفي القول بأن هناك ظروفاً أمريكية لبعض الحلول وظروفاً سوفيتية لبعض آخر . وكلاهما يحقق بعض الحل . ولكن مصالح الأطراف العربية تختلف بالنسبة إلى هذا البعض . فالظروف الأمريكية تعطي شيئاً وتحمّل شيئاً . والظروف الروسية توفر شيئاً آخرها وتحول دون أشياء . الظروف الأمريكية يمكن أن تتحقق مكاسب إقليمية في بعض الأراضي المحتلة وتعيدها ل أصحابها مقابل توفير الشرعية لإسرائيل وحماية للمصالح الأمريكية . أما الظروف الروسية فهي تسمح بالاستمرار في منازعة الشرعية لإسرائيل في الأراضي المحتلة مع ضمان عدم تدهور الأوضاع ولكن دون تقديم مزايا إقليمية . ومعارضة التفوّذ الأمريكي بنفوذ روسي مقابل أقل توغلًا ولكنه فعال .

وبصفة عامة فإن كامب ديفيد هو محاولة للاستفادة من الظروف الأمريكية .

\* \* \*

وقد يتساءل البعض لماذا لم يستخدم السادات كل القدرات الدبلوماسية الذاتية كما كان يفعل عبد الناصر عندما كان يحرك الأمة العربية من الخيط إلى الخليج بخطبة في المنشية أو في عابدين ؟ الحق أن الأمور تغيرت . ولم يليست فقط الأوجه الشخصية كما يخلو البعض . فعبد الناصر كان يتعامل مع أمة عربية تحمل امكانيات وأحلام وتم مخاطبتها على مستوى الوعي والشعور القومي ومن ثم فقد كانت الكلمة تملكها .

أما السادات فإنه يتعامل مع أمة عربية تملك نفطاً ومالاً ومن ثم يتعامل على مستوى الموارد والثروات . وهذه لا تحركها الكلمات ولكن القرارات من يملك الثروة . فالفارق بين عبد الناصر والسدادات لا يرجع إلى الفارق بين شخصياتهما فحسب . وإنما أيضاً وبالدرجة الأولى إلى الفارق في الأمة التي يتحدث إليها وباسمها .

فهل نحن مع كامب ديفيد أو ضده؟ هل هذا هو السؤال؟  
أليس أبجدي أن نتساءل متى تستخدم القدرات العربية الذاتية بشكل كامل  
لمصلحة القضايا العربية . بدلاً من دعوى التأييد المطلق أو الادانة الكاملة .

## لأهل «سياسياً» مشرفاً أمام المقاومة\*

فَكُلْ وَقْتٍ وَجَدَ الْمَثَالِيُونَ وَالوَاقِعِيُونَ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ وَجَدَ الثُّورِيُونَ وَالْاَصْلَاحِيُونَ . وَلَوْلَا الْمَثَالِيُونَ لَمَا كَانَتِ الْدِيَانَاتُ الْكَبُرَى وَلَمَا كَانَتِ الْثُورَاتُ وَالتَّغْيِيرَاتُ الاجْتَمَاعِيَّةُ الْكَبُرَى .

وَلَكِنَّ الْمَثَالِيُّنَ لَحَظَاتٍ فِي التَّارِيخِ ، وَالْحَيَاةِ لَا تَسْتَمِرُ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِالْوَاقِعِيَّةِ وَإِنْ فَقَدَتْ بِرِيقَهَا . وَمِنْ هَنَا فَإِنَّ الْوَاقِعِيُّنَ كَانُوا دَائِمًا حَرَاسَ الْاسْتِمْرَارِ وَالْبَقَاءِ .

الْاسْتِمْرَارُ وَالتَّغْيِيرُ هُمَا سَدِّ الْحَيَاةِ وَلَحْمَتِهَا . وَمِنْ هَنَا كَانَ الْمَثَالِيُونَ وَالْوَاقِعِيُونَ عَنَاصِرَ تَكَامُلٍ رَغْمَ مَا قَدْ يَبْدُو بَيْنَهُمَا مِنْ تَنَافِرٍ أَوْ تَعَارُضٍ . فَأُمَّةٌ بِلَا مَثَالِيَّنَ أُمَّةٌ بِلَا قَلْبٍ . وَأُمَّةٌ بِلَا وَاقِعِيَّنَ أُمَّةٌ بِلَا عَقْلٍ . وَالْأُمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ لَمْ تُخْرُجْ عَنِ ذَلِكَ .

وَفِيمَا يَتَعْلَقُ بِالصَّرَاعِ الْعَرَبِيِّ . الْإِسْرَائِيلِيُّ فَقَدْ وَجَدَ عَلَى السَّاحَةِ الْعَرَبِيَّةِ دَوْمًا

---

\* نُشِرَ فِي جَرِيدَةِ الْوَطَنِ الْكُويْتِيَّةِ بِتَارِيخِ ١٩٨٢/٧/٣ .

أنصار النضال حتى الموت من ناحية وأنصار الحلول السياسية والمفاوضة من ناحية أخرى . وجد المثاليون ووجد الواقعيون . وليس أحدهم بأفضل أو أسوأ من الآخر . فلكل منها طريق مختلف الطبيعة وكل منها لا يخلو من نيل القصد . وليس معنى ذلك أن كل من رفع هذا الشعار أو ذاك كان صادقاً ونبيلاً ولا واعياً أو حكيناً .

فك من مرة رفع شعار «النضال» مزايدة وكم من مرة استخدم هذا الشعار استخدماً لكراسي الحكم وليس لفلسطين العربية . وكم من مرة كان الصراعسلح غطاءً لأموال تتفق ومكاسب تتحقق بعيداً عن الغرض الحقيقي .

ولكم يظل مع ذلك أن الشعار في جوهره يمثل مقصداًنبيلاً أمنت به جاهير صادقة وتعلقت به نفوس بريئة . ويجب أن يظل هذا الأمل منهاً كأنه كانت الظروف ونتائج الأحداث .

كذلك فليس كل من رفع شعار الواقعية والتدرج في الحل كان حكيناً . فكم من مرة استخدم هذا المنطق لتحقيق مكاسب شخصية وصرف النظر عن الجهود الحقيقية لبناء وطن قوي قادر على استخلاص حقوقه في المستقبل . فكم من مرة كانت دعوات الواقعية مرادفة لتأكيد واقتنا المتختلف لمصالح هنا أو هناك دون أن تكون خطوة لا لتناطق الانفاس وبناء أساس متين للانطلاق في المستقبل لتحقيق الأهداف . ولكن يظل مع ذلك أن الشعار في جوهره يمثل إحساساً حقيقياً بالمسؤولية آمن به عدد غير قليل . ويجب أن يظل هذا الأسلوب نظيفاً رغم ما قد يلحظه من تشوهات هنا أو هناك .

والمقاومة الفلسطينية منها قيل عنها تمثل في الأذهان الدعوة إلى الثورية والاقتناص الحق العربي في وجه قوة عالمية قاهرة لا تناسب مع قلة المقاومة عدداً

وعدة فالمقاومة الفلسطينية في الأصل دعوة مثالية تتعلق بهدف نبيل رغم أو وسائلها لاتساعد على تحقيق هذا الهدف .

والدعوة الى الواقعية العربية - أيا كان الرأى فيها - أخذت منابع شتى لعل أشهرها مابداه بورقية . وقت قيام المنظمة الفلسطينية «فتح» ، بالطالة بقبول حل سياسي في سنة ١٩٦٥

وجاءت ١٩٦٧ وهزمت الأمة العربية واحتللت إسرائيل بالنابل ، وأصبحت النظم التي تعمل في إطار الواقعية تستخدم لغة ثورية وشعارات مثالية . وبذلت المقاومة « وهي بطبيعتها عمل ثوري مثالي » تدخل في متأهات الدبلوماسية والمناورات السياسية .

ثم جاءت حرب ١٩٧٣ وتواتت الأحداث وكثُرت الاجتهادات وقدت الأعصاب وتحول العرب إلى محاربة بعضهم البعض باسم مختلف الاجتهادات . وفي خلال ذلك فقد «الصراع» مثاليتها وشابه غير قليل من الشكوك في نظر الجاهير . وفي نفس الوقت فإن ما تم من حلول باسم « الواقعية » لم ينجح في إرضاء التفوس المتعطشة للسلام .

ومع ذلك كله فينبغي أن يظل للأمة العربية مثاليتها وإن طال الأمد في الوصول إليها . وأن تظل لها واقعيتها لأن الأمم لا تعيش على الآمال وحدها .

وبصرف النظر عن كل ما شاب ويشوب العمل العربي ، فإن المقاومة الفلسطينية كانت تمثل هذه الحركة المثالية للعمل العربي . حماولة استخلاص الحق العربي في ظل كافة الظروف العالمية والعربية غير المواتية ولكنه العناد والاصرار على سلامه « الحق العربي » وينبغي أن يظل هذا الأمل قائماً وسليناً ونظيفاً رغم أنه قد يزرم هنا أو هناك .

ولذلك فاني أعتقد أنه لا يوجد « حل سياسي » أمام المقاومة الفلسطينية ليس أمامها سوى الصمود والموت في سبيل ما رفعته من مثال . ثم بعد ذلك . تأتي مرحلة « الواقعية العربية » يقوم بها أناس آخرون وليس قادة المقاومة الحالين ، ويظل مع ذلك حيا في التفوس هذا الأمل دون تشويه رغم هزيمته مرة أو مرات . فقد يأتي زمن يستطيع أن يعود من جديد هذا الأمل .

وليس معنى ذلك أن المطلوب هو تدمير بيروت أو القضاء على السكان المدنيين أو حتى معظم أفراد المقاومة . ولكن غير المطلوب هو أن يخرج زعماء المقاومة ورموزها بأي شكل من أشكال الحلول « السياسية » فليس أمامهم إلا البقاء والصمود حتى الموت . والله اعلم .

# الفهرس

| الصفحة                         | الموضوع   |
|--------------------------------|---|
| ٥ .....                        | القدیم  |
| <b>١ - في العلاقات الدولية</b> |   |
| ١٣ .....                       | أفكار سائدة تحتاج إلى معان جديدة .....                |
| ١٩ .....                       | التغيرات الدولية الكبرى تحدث دون حرب .....            |
| ٢٥ .....                       | سياسة الافتتاح على البحر الأبيض المتوسط .....         |
| ٣٤ .....                       | تطور الاقتصاد العالمي .. ومشاكل الاقتصاد المصري ..... |
| <b>٢ - في الاقتصاد العالمي</b> |   |
| ٤٢ .....                       | انطباعات على تطور المزاج في قضايا التنمية .....       |
| ٤٩ .....                       | نظام النقد الدولي : محاولة تحقيق المستحيل .....       |
| ٥٦ .....                       | حول أزمة الدولار والبنوك العربية .....                |
| <b>٣ - في الحكم</b>            |   |
| ٦٦ .....                       | حول مشكلة مصر وفشل مشروع تقليد المجتمع الغربي .....   |
| ٧٣ .....                       | في الشريعة التاريخية .....                            |
| ٧٩ .....                       | في الحرية والمساواة .....                             |
| ٨٥ .....                       | حتى لا تسكتنا نسوة النصر .....                        |
| ٨٨ .....                       | الدولة بين التخمة والفاعلية .....                     |
| ٩٥ .....                       | في غمرة الإجماع .. نقول : لا .....                    |

## ٤ - في الاقتصاد المصري

- ١٤ - أزمة مصر منذ الحرب العالمية الثانية ..... ١٠٠  
١٥ - اقتصاد مصر أخطر من أن يترك للاقتصاديين ..... ١١٢  
١٦ - البناء الاقتصادي الداخلي وأزمة التحرير ..... ١١٩  
١٧ - مشكلة المعلومات وإعادة تنظيم الاقتصاد المصري ..... ١٢٧  
١٨ - بل قليل من التروي .. فالظواهر قد تكون خادعة ..... ١٣٣  
١٩ - الدعم كالملح .. كثیره يفسد الطعام ..... ١٣٩  
٢٠ - مناقشة أكثر هدوءاً لسياسة الدعم ..... ١٤  
٢١ - على هامش مؤتمر الاقتصاديين ..... ١٥٦  
٢٢ - إصلاح النظام الضريبي أكبر من ذلك .. بكثير ..... ١٦٦  
٢٣ - نحو نظام ضريبي رشيد ..... ١٧٦  
٢٤ - تمويل مصرى شعبي للتصنیع الحربي  
عن طريق طرح سندات قابلة للتحويل ..... ١٨٣  
٢٥ - مواجهة المشكلة الاقتصادية ليست بالتمنی ..... ١٨٦

## ٥ - في العلاقات العربية

- ٢٦ - ميزانية عربية قبل المعونة العربية ..... ١٩٦  
٢٧ - حتى لا يكون النصوح من نصيب البعض ..  
والتضال من نصيب الآخرين ..... ٢٠٣  
٢٨ - ماذا أمام الأموال العربية ..... ٢١٠  
٢٩ - البترول العربي مسؤولية قبل أن يكون سلاحا ..... ٢٢٢  
٣٠ - الاستثمارات العربية .. وليس مجرد نقل الأرصدة ..... ٢٣٢

|    |   |     |
|----|---|-----|
| ٣١ | - مشاكل توحيد النقد بين مصر وليبيا .....  | ٢٣٦ |
| ٣٢ | - اسرائيل : السلام ... والمغامرة.....     | ٢٤٥ |
| ٣٣ | - تعمير سيناء عربيا.....                  | ٢٥١ |
| ٣٤ | - مع أو ضد كامب ديفيد .. ليس سؤلا ..      | ٢٥٣ |
| ٣٥ | - لا حل «سياسي» مشرفا أمام المقاومة ..... | ٢٥٧ |

رقم الإيداع : ٨٥/٢٦٤٣ الترمي الدولي : ٨ - ٠٢٦ - ٩٤٨ - ٩٧٧

مطالب الشودة

اللائحة رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ في شأن تأسيس مجلس إدارة المؤسسات الخيرية

### دكتور حازم البلاوي

- من مواليد أكابر ١٩٣٦ - القاهرة.
- حاصل على ليسانس في الحقوق مع مرتبة الشرف ١٩٥٧.
- تلقى دراسات عليا في الاقتصاد من جامعات جرينوبل في فرنسا وكمبريج في إنجلترا.
- حاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ١٩٦٤.
- حائز على جائزة أحسن الرسائل في فرنسا لعام ١٩٦٤.
- حائز على جائزة الكويت في العلوم الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي لعام ١٩٨٣.
- أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية.
- قام بالتدريس في الجامعات العربية كـ:  
كان أستاذاً زائراً في السريون بباريس (١٩٦٨)  
وجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) ١٩٧٩.
- رئيس مجلس إدارة البنك المصري للتنمية الصادرات.
- له مؤلفات عديدة بالعربية والفرنسية والإنجليزية آخرها كتاب على أبواب عصر جديد.

The Arab Gulf Economy  
in a Turbulent Age.



تناول هذا الكتاب المهمان ببراعة، وأيضاً في معاصرة، والأمور التي يحكيها من القوالات، إما كتاباً مهتماً بكتاباته، وهو مغير، وهذه كاتب شهر دلائله، ومن الكاتب قوله، والكتاب الذي يوصي به وكل الفراغ، وإن اجترت سطوره لهذا الكتاب (فيما يجريه واليابان) - وهو أصله وهو ضرب عالم الأوطان - إلى ذلك الدرس، رغم أنني أدعى بالفنان الخطاط في الخطاطية الشائعة التي يضر بها الأدب الإنكليزي، ومن غير قدره المتقد من سوءها السياسي، وذلك تلك سوءات الخطأ والتجاهل، فهذا حسام المكنى الأنساني ضد الدين، العالمة المكنى ضد الفوضى والفساد، ووجه حاسوس - ولذلك حذفوا جوهرها وبعاصروا معنى هذه الخطاطة - كاتبات شأن انجذاب هذا العينان (السياسي) - وتفضيل على الواقع تغيرة على آخرها (السياسي) أو (السياسي)، مثل الحياة الجديدة، وهو أمر لا يطلب من ملاماته خاصة، إذا كان الكتاب يحمله، التبرير

حازم البلاطوى